العملات الرقمية

صلاح عبد الحميد

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

العملات الرقمية

صلاح عبد الحميد

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7شارع علام حسين – ميدان الظاهر -القاهرة

ت -0227867198/ 0227876470

فاكس / 0227876471

محمول / 01112155522 – 01091848808

الطبعة الاولى 2018

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

عبد الحميد ، صلاح .

العملات الرقمية /صلاح عبد الحميد . – ط 1 . – القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

192 ص ؛ 24 سم .

تدمك : 6 -461 -431 -977 -978

1 – النقود - تطبيقات الحاسب الآلى

2 -التسويق – تطبيقات الحاسب الآلى

أ -العنوان

301,5

رقم الإيداع : 2018/3169

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1/96} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2/96} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3/96} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4/96} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

صدق الـلـه العظيم

مقدمة

ان التقدم التكنولوجي في عالم الانترنت والإقبال المتزايد للأفراد والمشروعات في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية على الحاسب الآلي والمعلوماتية كان وراء ظهور المعاملات والتجارة الالكترونية عن بعد،وظهور مشكلة الوفاء والبحث عن سبل لتسوية تلك المعاملات ولما كانت وسائل الدفع الالكتروني عديدة وسريعة التطور،مما ساعد بدوره على ظهور شكل جديد من النقود اطلق الاقتصاديون عليها مسمى النقود الالكترونية، والتي تعد من اهم وسائل الدفع الالكتروني، ذلك ان هذه النقود نمط جديد يختلف عما اعتاد عليه الناس في حياتهم عن تجسد القيمة النقدية في شيء ملموس يرى بالعين المجردة ولا يحتاج الى واسطة لكي يتم التعامل بها .

وعلى الرغم من ان النقود الالكترونية قد حققت رواجاً كبيراً، إلا إنها لم يواكبها في العديد من البلدان تنظيم قانوني يناسب وخصوصيتها مما خَلَف العديد من الاشكاليات القانونية التي تثار عند استخدامها، وفي بداية التعامل مع المال الرقمي او القيدي او الالكتروني كبدائل عن النقد الورقي، برزت تحديات تمثلت في ان المعايير والقواعد والنظريات بدأت تتغير شيئاً فشيئاً بحيث ظهرت اهمية البنوك كمؤسسات ذات اثر في اصدار تشريعات ملائمة مع مفاهيم المال الالكتروني ووسائله وكيفية التعامل مع مشكلاته القانونية،كما بدأت اهمية بناء قانوني لإدارات البنوك الذي يتيح لها مكنة التعامل مع البنوك الالكترونية التي تختفي معالمها وتحديدا مشاكل الدفع والوفاء بالالتزامات وما تثيره من مسؤوليات لذا من هنا جاءت فكرة البحث في النقود الالكترونية بتحديد معناها ثم العروج على بيان طبيعتها القانونية وانواعها واحكامها وما تواجهه من مخاطر

وفي ضوء ما تقدم سنتناول هذا البحث، معرفة ما هية العولمة المالية والبنوك الخلوية ثم نتعرض لبيان مفهوم النقود الالكترونية، ثم احكام النقود الالكترونية.

الاقتصاد الرقمى

لقد طرأت تحولات كبيرة على المجتمع وعلى الإقتصاد بسب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من نمو وتكامل وتعقيد حيث أصبحت أجهزة الحاسوب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر مع بعضها البعض بغض النظر عن تباعد المسافات بينها وهذا الاتصال والتواصل يتحقق عبر شبكات عالمية أهمها الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.

وقد أدى الإنفجارالواسع في النسيج الترابطي وتنامي استخدام الإنترنت لثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإقتصاد وتفكيك النظم التقليدية وإرساء بنود نظام جديد هو الإقتصاد الرقمي أو اقتصاد الإنترنت أو الإقتصاد الجديد الذي نتجت عنه أثار ملموسة في مجالات عديدة كالإعمال التجارية الإدارة العامة، التعليم، الصحة والزراعة وغيرها فمن خلالها أصبح بإمكان الإفراد والمؤسسات الاتصال فيما بينهم من أجل إختيار المنتجات والخدمات الأنسب من خلال إجراء مقارنات الإسعار وإتخاذ قرار الشراء.

من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على مفهوم الإقتصاد الرقمي خصائصه وكذا العناصر الداخلة في تشكيله، وكذلك الإلمام بأهم تطبيقات الإقتصاد الرقمي، وأخير سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع الإقتصاد الرقمي في العالم العربي بالإشارة إلى حالة الجزائر.

مفاهيم عامة حول الإقتصاد الرقمي

إن الإنتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات وإستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد في الإقتصاد وهو مايطلق عليه "بالاقتصاد الرقمي "، أوإقتصاد المعلومات، وأعصر

الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

نشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي

يعود ظهور هذا النوع من الإقتصاد إلى التطورات التي شهدها الإقتصاد الجديد وهو تعبير برز مؤخرا ليفسر الظاهرة التي دخلت بالإقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل، بإعتبار هذا الإقتصاد أكبر إقتصاد في العالم.

وتمثل تكنولوجيا المعلومات والإتصال (Tic) المحرك الأساسي للإقتصاد الأمريكي الجديد والذي أصبح يشكل بشكل كبير إقتصاد رقمي تحكمه الإتصالات وشبكة الإنترنت Internet وقد شكلت (Tic) عاملا أساسيا في التحول الذي شهده الإقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة وحققت له عائدات ضخمة وساهمت في تحقيق زيادات معتبرة في الإنتاجية ، وتجدر الإشارة هنا أن العوامل الهيكلية المصاحبة لظاهرة الإقتصاد الجديد والتي تأتي في قمتها الثورة التقنية المعلوماتية والتي رغم أنها بدأت كظاهرة أمريكية إلا أنها إنتقلت خلال فترة وجيزة وبدرجات متفاوتة إلى الدول المتقدمة الأخرى ، ولكنها لم تتضح بعد في الإقتصاديات النامية والناشئة ومنها الإقتصاديات العربية .

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلى :

-يقصد بالاقتصاد الرقمي "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic) من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ".

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال(tic) دورا استراتجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم

تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات Internet بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري online بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.

-كما يعّرف الإقتصاد الرقمي على أنه "ذلك الإقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة ".

-وهناك تعريف أخر للإقتصاد الرقمي على أنه ذلك الإقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للإبتكارات الجديدة .

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الإقتصاد الرقمي أو ما يسمى بالاقتصاد الإلكتروني Electronic Economy يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر الشبكات المعلوماتية، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها:

البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها).

- **ويساعد الاقتصاد الرقمي على:**

* زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الإقتصاد العالمي .

* زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية.

* كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.

خصائص الإقتصاد الرقمي

يعمل الإقتصاد الرقمي على نشر "مجتمع المعلومات والمعرفة"، أو ما يطلق عليه إقتصاد المعرفة، أو المجتمع الشبكي أو المجتمع اللاسلكي، وهناك عدة تعاريف تخص مجتمع المعلومات والمعرفة فمنها ما يرى بأنه: "إحداث مجموعة من التغيرات الإستراتجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي والتكاملي، فالمجتمع المبني على إمتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطويرها، يكون مؤهلا أكثر من غيره لسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها وعلى كافة الأصعدة - الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية-".

-وهناك تعريف أخر لإقتصاد المعرفة بأنه نمط إقتصادي متطور قائم على الإستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط.الإقتصادي، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والإتصال

-أما التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف 2003):

"هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد إستحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وإستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم".

-ويساعد إنتشار مجتمع المعلومات والمعرفة على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية E.government، والبنوك الإلكترونية Banking.E والتجارة الإلكترونيةE.commerce ، والإدارة الإلكترونية E.Management وكذا الشركة المساهمة الإلكترونية E.corporation ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية

وإستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير إستخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأنشطة التعليمية والتدريبية وفيما يلي أهم خصائص وسمات الإقتصاد الرقمي:

سهولة الوصول إلى مصادر Access:

يعتمد نجاح ونمو الإقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة ، ويتطلب الإشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الإقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية، مثل : شبكات الكهرباء وشبكات الهواتف وإنخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية وإستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الإئتمان الدائنة والمدينة.

المنافسة وهيكل السوق في ظل الإقتصاد الرقمي:

يشمل الإقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف بإختلاف حجم المعاملات الإقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الإقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويرى بعض الإقتصاديين أن مكونات الإقتصاد الرقمي تختلف بإختلاف نطاق الإقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والإستخدمات والتوزيع.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي، ويجب أن تتكامل

تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية.

مستقبل الإقتصاد الكلي في ظل الإقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الإقتصادي وفي الإستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل .

الإقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالإستخدام الفعّال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الإقتصادية ، وتساعد مهارات إدراة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة، ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما:

* **معلومات إلكترونية** : وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة CD-ROM.

* **معلومات المنطوقة**: تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.

***معلومات مطبوعة**: مثل التقارير والفاكسات.

-يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها .

آليات الإقتصاد الرقمي

تأخذ المعلومات الإقتصادية أشكالا مختلفة في الإقتصاد الرقمي ، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية، كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية.

ويقصد بالمعلومات "الأنالوج" Formation Analoguein تلك المعلومات الموجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام ، والتي لايمكن تخزينها في الحواسيب الإلكترونية أو تحويلها، في حين أن الأشرطة أو الديسكات الممغنطة المركزةCD تأخذ أشكالا رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسيب الإلكترونية وبالتحديد تم تحويل الأشرطة والوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي والديسكات والفلوبي ديسك فيمكن تداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسيب الإلكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسيب بالهواتف والأقمار الصناعية ومن المعروف أيضا إمكانية تخزين وإسترجاع المعلومات الرقمية بجانب إستخدام الكاميرات الإلكترونية الرقمية وأجهزة تصوير المستندات Scanner حتى الوصول إلى الإنترنت و(www) - Wide.Web.Word.

-إذن يعتبر الإقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين إتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين المنظومة الإقتصادية (الإقتصاد الكلي – الإقتصاد الجزئي وإقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم والعلاقات الإقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها).

* ويساعد الإقتصاد الرقمي في معرفة أثر الإقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الإقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في إقتراح الحلول الإقتصادية المثالية والعلمية.

* يؤثر الإقتصاد الرقمي في فروع الإقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الإقتصادية + البرمجيات + الإنترنت وذلك لتحقيق الأمثلية "Optimization "

العناصر الداخلة في تشكيل الإقتصاد الرقمي

هناك العديد من العناصر التي تؤثر في الإقتصاد الجديد والتي تلعب دورا حيويا في تشكيله من أمثلتها: التكنولوجيا الحديثة، والعولمة، وحركات حماية البيئة

وغيرها وسوف نقوم بمناقشة أربع قوى رئيسية تؤثر في تحديد شكل العصر الرقمي الجديد:

-البنى التحتية الداعمة .

-ظهور الإنترنت .

-الأنواع أو الأنماط الجديدة من الوسطاء .

• تفصيل العروض التسويقية من قبل البائع Customization وتفضيل العروض التسويقية من قبل المستهلك Customerizattion .

- البنى التحتية الداعمة :

تتمثل في التقنيات الرقمية وآليات التواصل Digitalization and Connectivity التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادلات التجارة الإلكترونية وهذه البنى التحتية تتضمن شبكات الإتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الصناعية، والكيانات البرمجية Software، وكذا الكيانات المادية Hardware، والخدمات التكميلية، والعنصر البشري المدرب والمؤهل وتجدر الإشارة هنا أن العديد من الأنظمة والأجهزة مثل أجهزة الحاسب الآلي المحمول Laptop Computer، وآليات تخزين المعلومات Information Storage أصبحت تنطوي على مكونات رقمية تقوم بتشغيل تلك الأنظمة والأجهزة وفقا للتقنية الجديدة .

• ونستطيع أن نؤكد هنا على أن التقدم التكنولوجي المتنامي والمستمر قد أحدث نمو متزايد في أعداد الأجهزة والأنظمة التي تعمل وفقا لألية معلومات رقمية Digital Information، والتي تأتي كخلايا ثنائية Bits من أصفارا وأرقام وقد سهل هذا من إمكانية تحويل الكتب والبيانات والأصوات والصور إلى تلك التيارات الرقمية الثنائية .

• ويتطلب تدفق تلك الخلايا الثنائية من جهاز إلى موقع إلى جهاز أوموقع أخر نوعا من الإتصال والتواصل والذي أمكن تحقيقه من خلال شبكات الإتصال وبالفعل بدأ تنفيذ الكثير من الأعمال التي تجرى حاليا عبر تلك الشبكات التي نتحدث عنها كما يلي :

1- الإنترانت : Intranet :

تعتبر الإنترانت أكثر الأساليب إستخداما للإدارة الداخلية للمؤسسة ، وهي شبكات تحقق التواصل بين الأفراد العاملين الموجدين داخل الشركة الواحدة بعضهم البعض وكذلك تحقق التواصل بين العاملين وبين الشبكة الخاصة بالشركة.

1/-1- خصائص شبكة الإنترانت :

تتصف شبكة الإنترانت بالخصائص التالية :

• تعد شبكة داخلية بمعنى التعامل يقتصر داخليا على موظفي المنظمة.

• توظف بعض تقنيات الإنترانت في البريد الإلكتروني، وبرامج التصفح web browsers الحاسبات الخادمة Severs، وإجراءات التعامل مع الشبكات Networks Protocols، وقواعد بيانات الإنترنت Databases .

• تستهدف شبكة الإنترانت من توظيف تلك التقنيات وتوفير بيئة شبيهة بالإنترنت لدعم أنشطة التجارة الإلكترونية داخل المنظمة.

1/-2- تطبيقات الإنترانت :

يتم تقسيم تطبيقات الإنترانت إلى ثلاث أقسام :

• أعمال عامة .

• مجالات التطبيقات.

• حلول خاصة بالصناعة.

أعمال عامة: أهم الأعمال العامة التي تقدمها شبكة الإنترانت

- صفحات على الوب خاصة بالأفراد أو الأقسام أو المؤسسة.
- الوصول إلى قواعد البيانات المعتمدة على الوب.
- الإتصالات التفاعلية مثل : الدردشة و الإجتماعات الصوتية والفيديو.
- توزيع المستندات.
- التوصيل الهاتفي.
- التكامل مع الأعمال الإلكترونية.

مجالات التطبيق: يمكن تطبيق الإنترانت في المجالات الأتية :

- التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية .
- خدمات تقدم للعميل مثل حفظ معلومات تخص منتجاته .
- دعم المعلومات الإدارية .
- المؤسسات الوهمية.
- إدارة الوثائق.

- **حلول الإنترانت الخاصة بالصناعة :**

- خدمات مالية مثل:البنوك والسماسرة وشركات التأمين وغيرها.
- تكنولوجيا المعلومات.
- التصنيع مثل:الكيماويات، السلع الغذائية، أدوية.
- البيع بالتجزئة .
- خدمات أخرى متنوعة مثل: التعليم، البيئة، الصحة، الترفيه، النقل الإتصال عن بعد....

2- الإكسترانت : Extranet :

هي الشبكة الناتجة عن ربط شبكتي إنترانت . وهي تلك الشبكات التي تحقق التواصل بين مجموعة من الأطراف الخارجية مثل: مصادر التوريد قنوات التوزيع وغيرهم من الشركاء الخارجيين.

فمثلا على سبيل المثال: عندما تستخدم شركةA تكنولوجيا الوب للإستخدام الداخلي فقط فتلك هي الإنترانت أم عندما تعرض شركة A على شركة B الدخول إلى أماكن خاصة في الإنترانت الخاصة بها لتصنع طلبات الشراء وما شابه فتلك هي الإكسترانت.

-يمكن النظر لإكسترانت على أنها وسيلة للتبادل الإلكتروني للمعطيات، وقد توسع وإنتشر عبر مجالات .

3- الإنترنت: Internet:

هي شبكة عالمية تعمل على ربط الشبكات المنتشرة عبر العالم ببعضها البعض عن طريق خطوط الهاتف أو الأقمار الصناعية، حيث تعود بداية هذه الشبكة إلى عام 1969 عندما طرحت وزارة الدفاع الأمريكي مشروعها الخاص بتبادل المعلومات مع مراكز البحث العلمي في مختلف أنحاء العالم، حيث كانت جامعة كاليفورنيا أول من ساعد في تطوير هذا المشروع ، وأطلقت عليه تسمية "Arpanet".

- ويمكن تعريف شبكة الإنترنت على أنها : شبكات الحاسب الآلي التي تربط بين عدد هائل من مواقع الويب، والتي تعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على إختلاف أنواعهم حول العالم، ليس هذا فحسب بل يمكن إعتبارها أيضا مستودع ضخم لأنواع وكميات مذهلة من المعلومات.

1-3- خدمات شبكة الإنترنت:

البريد الإلكتروني:(e-mail) :

وهـو مـن أكـثر الأنشـطة الإلكترونيـة إسـتخداما حيـث يسـتخدمه الأفـراد العـاديين والمتخصصين والشركات والمؤسسات على إختلاف نشاطاتها وحجمها ومدى تقـدم تكنولوجيـا المعلومات المستخدمة في مؤسساتهم ، فنجد في الوقت الحالي الكثير منّـا لديـه عنـوان بريـد إلكتروني أو أكثر يرسل ويستقبل من خلاله العديد من الرسائل المختلفـة ومـن جميـع أنحـاء العالم.

• وأهم ما يميز البريد الإلكتروني إمكانية إرسال الرسالة إلى أعداد كبـيرة مـن العنـاوين بمنتهى السهولة وأقل تكلفة مقارنة بالهاتف والفاكس، كما يمكن إستخدامه من أي حاسـوب في أي مكان من العالم، كما أنه لا يتطلب أكثر من إمتلاك عنوان

الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات: (web wide word) :

واختصارها www وهي خدمة تسهل التصفح والبحث عـن المعلومـات وسـيرها داخـل الشبكة من خلال إمكانية الحصول عليها عـن طريـق نصـوص بالإضـافة إلى عنـاصر تفاعليـة تتمثل في الصوت، الصورة وأفلام وفيديو، وهي مبوبة بطريقة يسهل الوصول إليهـا وتـترابط مجموعة المعلومات التي تحتويها الشبكة بحسب موضوعاتها بواسـطة الوصـلات التشـعبية والتي تسمح بالقيام بعملية أفقية عبر صفحاته .

التبادل الإلكتروني للبيانات:(EDI) :

هو أسلوب لإرسال واستقبال البيانات عن طريق شـبكات الحاسـب الآلي بصـورة تسـمح بتشغيلها على برامج مستقبليها حتى يستفيد من نتائجها بعد معالجتها ويتطلـب إسـتخدام أسلوب تبادل البيانات إلكترونيا توفر بعض الأساليب والنماذج القياسية والبرامج الخاصة .

2-3 خصائص شبكة الإنترنت:

ونذكر منها:

- الإنترنت شبكة مفتوحة Open network وليست شبكة مغلقة كالتي تمتلكها شركات الإتصالات الهاتفية.

- الإنترنت وسيلة تفاعلية Interactive medium وليست مثل الوسائل الجماهيرية Mass medium كالتلفيزيون أو الإذاعة والصحف.

- الإنترنت يجعل المستخدمين شركاء فاعلين في العمليات الإتصالية.

II -النمو الهائل في إستخدام الإنترنت:

يمكن إعتبار الإنترنت تلك الثورة التكنولوجية للألفية الجديدة والتي ساهمت في تمكين المستهلكين ومنظمات الأعمال من التواصل والإتصال بكل الأشكال والطرق الممكنة والمفضلة لهم، وتشير الدراسات الحديثة إلى قيام الكثير من المستهلكين بإستخدام وتقييم المعلومات المنشورة على الإنترنت قبل إتخاذ هم لقراراتهم الهامة كإختيار المدرسة أو الجامعة التي يدخلونها والسيارة التي سيقومون بشرائها وإيجاد الوظيفة التي يتطلعون إليها، وكذا إتخاذ قرارات الإستثمار الهامة.

تطورات إستخدام شبكة الإنترنت في العالم:

توسع إنتشار الإنترنت على نطاق واسع من العالم وبمختلف الفئات العمرية ، فقد أجريت إحصائيات حول إستخدام الإنترنت لمختلف بلدان الكرة الأرضية عبر موقع الإحصائيات الشهير(statas world Internet) وتقول أحداثها أن عدد مستخدمي الإنترنت لعام 2009 بلغ نحو 1.733.993.741 مستخدم في مختلف قارات العالم .

الشكل رقم (1.2)يوضح إحصائيات حول عدد مستخدمي الإنترنت في مختلف قارات العالم لسنة 2009.

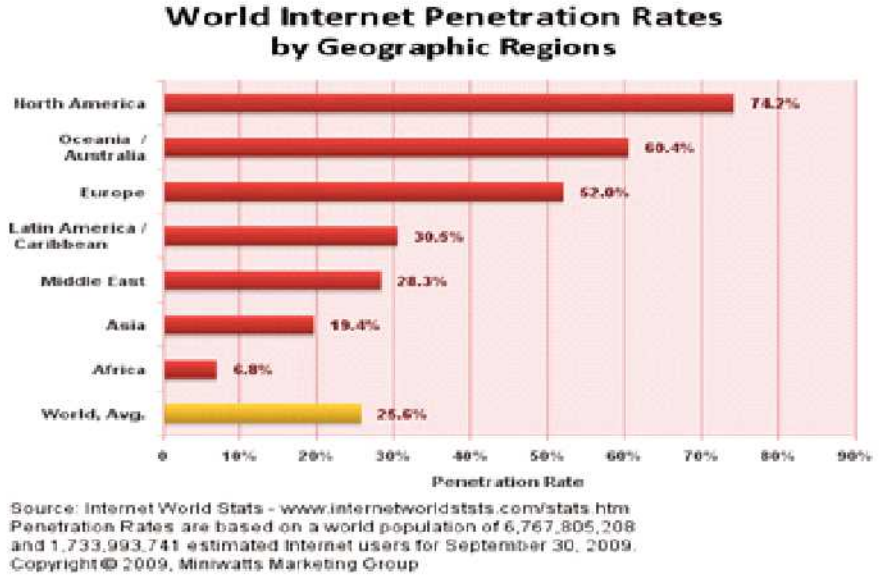

المصدر : إحصائيات إستخدام الإنترنت حسب أخر الإحصائيات، متاحة على الربط http://cristordz.forumalgerie.net/t105-topic، يوم الإطلاع 2011/05/16.

الأنماط الجديدة من الوسطاء Intermediaries Types New:

ساهمت التقنيات التكنولوجية الحديثة في ظهور آلاف المنظمات الإعتبارية الموجودة على الإنترنت، والتي يطلق عليها "دوت كوم" coms-dot وقد أدى النجاح الكبير لتلك النوعية من الشركات مثل Amzon.com، وYahoo.com إلى التأثير بشكل واضح على العديد من الشركات الصناعية التقليدية، وعلى الموزعين الموجودين في الأسواق الفعلية .فعلى سبيل المثال، تأثرت شركة "كومباك" (**Compaq**) للكمبيوتر -والتي كانت كانت تعتمد في بيع أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بها على موزعي وتجار التجزئة - بما قامت به شركة "دل" (Dell) والتي حققت نمو سريع من خلال إعتمادها على البيع الإلكتروني لمنتجاتها ومع ظهور تلك النوعية الجديدة من الوسطاء الموجدين على الإنترنت تم الإستغناء عن

خدمات الموزعين التقليدين وهو مايشار إليه بالنوع الجديد من الوسطاء في عمليات التوزيع.

• وأدى ظهور النمط الجديد من الوسطاء، وتلك الأشكال الجديدة من العلاقات إلى جعل الشركات المنتجة تقوم بإعادة تقييم الطريقة التي تخدم بها أسواقها.

-تفصيل العروض التسويقية من قبل البائع وتفضيلها من قبل المستهلك:

تعتبر الشركات الصناعية التي كانت ترتكز بشكل أساسي على تنميط منتجاتها وعمليات الأعمال الخاصة بها المحور الذي دارت حوله شكل النظم الإقتصادية حيث وجهت إستثماراتها في بناء علامة تحصل من خلالها على مزايا تنميط العروض السوقية التي تقدمها، وكانت تتطلع من خلال فلسفة تنميط منتجاتها إلى تحقيق نمو في الطلب عليها ، والحصول على ميزة وفورات الحجم الكبير.

ولتفعيل تلك الفلسفة فقد إعتمدت هذه الشركات على وضع أنظمة توجيه ورقابة تعمل آليا دون إجراء إي تغييرات.

وعلى العكس نجد أن النظم الإقتصادية الجديدة يتم بنائها حول المعلومات المتعلقة بالأعمال، فالمعلومات أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على مزايا التمايز ومن خلال التطور السريع للإنترنت وتقنيات التواصل إستطاعت الشركات أن تنمي قدراتها على تجميع المعلومات عن النواحي الفردية للمستهلكين والموردين والموزعين .

تطبيقات الإقتصاد الرقمي

يتكون الإقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic) ، وتحقق فوائد في جميع مناحي الحياة الداعمة للتنمية المستدامة في مجالات عديدة كالأعمال التجارية والإدارة العامة والتعليم والصحة والزراعة وغيرها، وهذه المؤسسات الإلكترونية تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية ويعتبر البريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الإقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية، ويشمل الإقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية وتقوم قنوات التوزيع الإلكترونية وهو ما يعرف بالبنوك الإلكترونية وقد ساعد توفر البنى الأساسية المتمثلة في إنتشار الأقمار الصناعية والإتصالات الدولية ومجموعة الحواسب الشخصية والإشتراك في الإنترنت للشركات على ظهور الإستثمار الإلكتروني .

كما تقوم الشركات المساهمة الإلكترونية في الإقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الإنترنت للتعريف بنشاطاتها وخططها وأسواقها وأهدافها لتحقيق الإتصال الفوري بالأسواق العالمية.

- من خلال ما سبق ذكره نجد أن للإقتصاد الرقمي عدة تطبيقات في العديد من مجالات الحياة سنحاول من خلال دراستنا إلقاء الضوء على أهمها كالتجارة الإلكترونية التسويق الإلكتروني، الإستثمار الإلكتروني، أما فيما يخص البنوك الإلكترونية سنتطرق لها في الفصل الثاني .

التجارة الإلكترونية Electronic Commerce

تمثل التجارة الإلكترونية واحد من موضوعات مايعرف بالإقتصاد الرقمي القائم على حقيقتين: التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، فتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والإتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية بإعتبارها تعتمد على تقنية المعلومات والإتصال ومختلف الوسائل التقنية الأخرى لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

1/- تعريف التجارة الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف تخص البنوك الإلكترونية نذكر من أهمها:

"**التجارة الإلكترونية":** هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية، كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لإقتنائها لاحقا، ويتم التسديد إلكترونيا سواء، بصك ورقي عند التسليم، أو بطرق أخرى.

- تصف "التجارة الإلكترونية"عمليات بيع وشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال الشبكات بما في ذلك شبكة الإنترنت بأسلوب مباشر(Online)

- تتمثل "التجارة الإلكترونية "في إستخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والإتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات، إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط الفاعل بين البائع والمشتري وتبادل المنتجات والمعلومات وتحويل المعلومات.

- يمكن أن نخلص إلى تعريف يجمع بين التعاريف سالفة الذكر على النحو التالي: التجارة الإلكترونية "هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات بإستخدام شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك:

- عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
- سداد ودفع الإلتزامات المالية .

- إبرام العقود وكذا عقد الصفقات.
- التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع.
- علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع
- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات.
- الترو يج والإعلان عن المنتجات والخدمات.
- الدعم الفني لسلع التي يشتريها الزبائن.
- تبادل البيانات إلكترونيا بما في ذلك :
- التعاملات المصرفية
- الفواتير الإلكترونية
- الاستعلام عن السلع
- كتالوجات الأسعار.

2- أشكال و أنواع التجارة الإلكترونية:

تتواجد التجارة الإلكترونية في مجالات لا حصر لها، وهناك أشكال متعددة للتجارة الإلكترونية وأنواع مختلفة، نذكر منها مايلى:

التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو من الشركات إلى الشركات Business to Business B2B:

وهي تجارة تتم بين مؤسسات الأعمال أو الشركات، بإستخدام شبكة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء إلى مورديها وتسليم الفواتير والدفع.

- ويعد هذا النوع من أنواع التجارة الإلكترونية الأكثر شيوعا في الوقت الحالي داخل الدول أو فيما بينها بإستخدام الوثائق الإلكترونية.

2-التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو الشركات لزبائن to Customer Business :B2C

وهي تمثل التبادل التجاري بين الشركات والأفراد وتشمل بيع المنتجات والخدمات .

- وقد توسع هذا الشكل كثيرا فتوفرت المراكز التجارية على الإنترنت لتقديم كل أنواع السلع والخدمات، وتسمح للمستهلك باستعراض السلع وتنفيذ عملية الشراء .

3- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والإدارة المحلية الحكومية Business to : B2A Administration

تغطي جميع التحويلات مثل: دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وبين هيئات الإدرة المحلية الحكومية، حيث تقوم الحكومة بفرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات الإطلاع عليها بطريقة إلكترونية، فتقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب العمومية .

4- التجارة الإلكترونية بين الزبائن والإدارة المحلية الحكومية Administration to : A2C Customer

تتضمن العديد من الأنشطة مثل: دفع الضرائب، وإستخراج الأوراق والمستندات إلكترونيا.

3-مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية:

تتسم التجارة الإلكترونية بصفات عديدة وخصائص متنوعة، وذلك من خلال ما تقدمه للمستهلكين والبائعين ؛ ولكن مثلما لديها فوائد ومزايا فهي لاتخلو من مخاطر وسلبيات وتحديات تواجهها على أكثر من صعيد ولعل من أهم هذه المزايا والعيوب مايلي:

المزايا: تتمثل مميزات التجارة الإلكترونية في:

بالنسبة للأفراد:

• إن نظام التجارة الإلكترونية يقدم خدمات متنوعة وجيدة بالنسبة للأفراد هذه الخدمات غير موجودة في عمليات الشراء في المتاجر العادية، فالمشتري يستطيع رؤية مجموعات مختلفة من السلع مرتبة على شاشة الحاسوب الخاص بهم فيمكنهم طلب الأصناف التي يردونها مباشرة إما عن طريق مفتاح رقمي أو مجموعة البائعين الموجدين عبر الفضائيات فمثلا الملابس تعرض حسب المقاسات واللون والقماش فلا يحتاج الزبون إلى التنقل إلى المتاجر وبالتالي تخفيض الوقت والتكاليف.

• تمكن التجارة الإلكترونية الأفراد من التمتع بفرص الشراء لمدة 24 ساعة في اليوم وطوال العام ومن أي مكان.

• إتاحة عدد أكبر من الإختيارات للعملاء نظرا لإمكانهم إختيار بين عدة بائعين وبين منتجات كثيرة.

• حصول المستهلك على معلومات مفصلة في ثوان قليلة بدلا من أيام أو أسابيع.

بالنسبة لشركات:

• تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تقليل تكاليف التوزيع كنتيجة لسهولة الإتصال بالمستهلكين المرتبطين بشبكة الإنترنت وتقليل تكاليف التسويق نتيجة للإتصال المباشر بين الشركات والمستهلكين وتقليل الوقت نتيجة سهولة عملية البيع.

• إمكانية الشركات من جمع معلومات عن الأسواق من خلال التعرف على عمليات الشراء التي يقوم بها المستهلك وتمكن كذلك التعرف على ما تقدمه الشركات المنافسة من منتجات من حيث الخصائص والمواصفات والأسعار.

• إن الإستمرار الدائم وعلى مدار الساعة لشبكة المعلومات وعدم وجود أوقات معينة لفتح وإغلاق الأبواب يمكن من إيجاد مستهلكين جدد وإختراق أسواق ومنافذ بيع جديدة.

العيوب:

هناك عيوب وسلبيات تتحدى التجارة الإلكترونية من بينها:

بالنسبة للأفراد:

• عدم تمكن المشتري من لمس أو تحسس البضاعة قبل طلبها

• الإنتظار ليوم أو عدة أيام قبل إستلام البضاعة.

• عدم إلمام بعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب والإتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية.

• عدم ثقة بعض الأفراد في التبادل التجاري الإلكتروني وما يصاحبه من إجراءات التسجيل والتوثيق خاصة في دول العالم الثالث مما يعرقل من إزدهار التجارة الإلكترونية.

بالنسبة لشركات:

• صعوبة تكامل شبكة الإنترنت مع البرمجيات وقواعد البيانات المتوفرة.

• تواجد ألاف المواقع التجارية التي تنافس على بيع نفس المنتجات مما يؤثر على ربحية الشركات.

• مشاكل مواقع الإنترنت من قرصنة وتشويش قد يؤثر على نشاط الشركات.

التسويق الإلكتروني Electronic Marketing

لقد ازدادت الأهمية الإستراتجية للتسويق الإلكتروني (التسويق عبر الإنترنت) خاصة بعد إنتشار الإستخدامات التجارية للإنترنت ، وقد فتح التسويق الإلكتروني أفاقا جديدة في عالم التسويق.

ويتيح التسويق الإلكتروني للمنظمة فرصة إستهداف المشترين والمتسوقين والمستهلكين بصورة فردية Individual Electronic Marketing ويتمتع التسويق الإلكتروني الفردي بأهمية ترويجية كبيرة، إذ كلما تمكنت الإدارة من مخاطبة المشتري بصورة شخصية وفردية أكثر، كلما كانت قادرة على إستقطابه وجذبه إلى المنظمة بصورة أفضل.

1/- مفهوم التسويق الإلكتروني:

يرتبط مفهوم التسويق الإلكتروني e- Marketing أو ما يسمى بالتسويق عبر الإنترنت Internet Marketing بظاهرة التجارة الإلكترونية e-commerce فأنشطتهما موجهة بالدرجة الأولى لتعاملات التجارة الإلكترونية، وتستهدف عملائها من مستخدمي شبكة الإنترنت.

• ويعد هذان المفهومان -التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني-من أحدث المفاهيم التسويقية في الفكر المعاصر، والتي تتبناه حاليا العديد من منظمات الأعمال المختلفة.

ويمكن تعريف التسويق الإلكتروني بأنه:

• التسويق الإلكتروني هو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الإتصال المباشر وإتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية .

• يوفر التسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من إتخاذ قرار الشراء الصحيح، وبذلك يمكن تعريف التسويق الإلكتروني على أنه "شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال وسائط إلكترونية .

2- العوامل الضاغطة وراء تبني التسويق الإلكتروني :

و يمكن تحديدها كالتالي :

السوق:

• ويمثل العوامل التي يضمها متغير السوق في عالمية الأسواق الحالية التي تعمل بها منظمات الأعمال وشدة المنافسة العالمية، وهو ما أسهم بالتبعية في زيادة قوة المستهلكين.

وجميع هذه العوامل تشكل عوامل ضغط.

المجتمع: Society

• ويضم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة نحو البيئة التي تعمل بها، والقواعد والإجراءات الحكومية التي تضم إنشاء منافذ توزيع جديدة للمنظمة وهو ما يجعل التسويق الإلكتروني البديل المناسب، فضلا عن إتجاه معظم المنظمات حاليا لتقليص الإعتمادات المالية لمختلف أنشطتها، وبالتالي فإن الفاعلية التكاليفية لأنشطة التسويق بالإنترنت تجعله مدخلا ملائما.

التقنية: Technology

وتتمثل في الابتكارات المتواصلة والنمو المستمر في عمليات التجارة الإلكترونية والفيضان المعلوماتي الذي يغمر الأفراد والمنظمات المختلفة نتيجة إستخدام الإنترنت ومنطقيا فهذه العوامل تشكل دعوة إيجابية للمنظمات لتبني وتكثيف أنشطة التسويق الإلكتروني.

3- فرص وتحديات التسويق الإلكتروني:

تتمثل أهم الفرص والتحديات في التسويق الإلكتروني فيما يلي:

الفرص:

يمكن تحديد أهم الفرص والمنافع التي يحققها التسويق الإلكتروني بإستخدام الإنترنت في ظل العولمة وبيئة الأعمال المتغيرة فيما يلي:

- تحسين الخدمات المقدمة للمستهلك، وذلك من خلال الأدوات التفاعلية التي يوفرها الإنترنت
- تحسين الإتصالات مع المستهلكين، والموردين، والموزعين والعاملين.
- خفض التكاليف وذلك من خلال مواقع الإنترنت التي تسهل على المستهلك التعرف على الأسعار والماركات وإجراء عمليات الشراء في إي وقت خلال 24 ساعة.
- إن التسويق الإلكتروني متاح للمنشآت سواء الكبيرة أو الصغيرة دون قيود.
- الوصول السهل و السريع للمعلومات مقارنة بالبريد الإلكتروني والفاكس.
- الميزة التنافسية وذلك من التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال المرتبطة بالتسويق الإلكتروني التي خلقت فرصا جديدة في دعم الإستراتجيات المميزة وتحسين الوضع التنافسي للمؤسسات.

التحديات:

يوفر التسويق الإلكتروني فرص كبيرة ومتنوعة في ظل الإتجاه نحو العولمة والتحول إلى الإقتصاد الرقمي إلا أنه يواجه بعض الصعوبات والتحديات التي تحد من إستخدامه والإستفادة منه ويمكن تحديد أهم هذه التحديات والتي تخص بالدرجة الأولى الدول النامية فيما يلي:

- غياب البنية التحتية الضرورية لقيام التسويق الإلكتروني كعدم توفر أجهزة الكمبيوتر لدى نسبة كبيرة من الأفراد وعدم إنتشار الإنترنت بصورة كبيرة في الدول النامية.

• عدم تقبل عدد كبير من العملاء فكرة الشراء عبر الإنترنت لإحساسهم بالمخاطر المتعلقة بجودة السلع ورغبتهم في فحصها قبل الشراء.

• محدودية إستخدام البطاقات الإئتمانية في هذه الدول ، على الرغم من أن بطاقات الإئتمان هي أكثر الطرق إنشارا للدفع عبر الإنترنت .

الإستثمار الإلكتروني

شهدت شركات الإستثمار الدولية مع بداية الثمانينات إستخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية فيما يخص التمويل والإستثمار والبحث عن حلول مثالية وملائمة بين العائد والمخاطرة ،وبناء المحافظ الإستثمارية المالية .

ومع تطور الشبكة العالمية "الإنترنت" تطور الإستثمار الإلكتروني والذي مهد لظهور سماسرة الإنترنت وأتاحت الفرصة للحصول على مقدار هائل من المعلومات مما ساعد على الإستثمار دون الحاجة إلى الحصول على نصائح وإستثمارات سماسرة الأسواق المالية.

ومع الوقت أصبحت الشبكة أداة لإتمام العمليات حيث لم يقتصر الأمر على المصارف الكبرى وشركات السمسرة الإلكترونية بل وصل حتى للمصارف التقليدية

• وأمام هذا العرض سنتطرق للتعرف على الاستثمار الإلكتروني، وكيفية بناء محفظة الاستثمار الإلكترونية، وأخيرا سنتعرف على مزايا وعيوب الاستثمار الإلكتروني.

1- مفهوم الإستثمار الإلكتروني :

يشير مفهوم الإستثمار الإلكتروني عن طريق الإنترنت (E- investing) إلى الإستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، ويمكّن هذا النوع من الإستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية.

• ويمكن كذلك إعتبار الإستثمار الإلكتروني على أنه " ذلك الإستثمار الذي يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والإستثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات، ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الإستثمارية كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الإقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24 ساعة ومن ثم يعتبر حال المستثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر العادي".

من خلال ماسبق ذكره نستخلص أن الإستثمار عبر شبكة الإنترنت يهدف إلى:

- بيع وشراء الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت

- الإشتراك في مواقع الإستثمار الكبرى، بهدف دراسة القطاعات المختلفة.

- إستغلال الفرص الإستثمارية من المواقع الإخبارية والتي لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور شبكة الإنترنت .

*- إختيار الأصول التي تتفق مع أهداف المستثمرين وإمكانياته المالية .

*- بناء التحليلات اللازمة لمتابعة وتقويم الإستثمارات المختلفة .

*- تقويم البدائل الإستثمارية المختلفة فيما بينها، وإختيار الأحسن منها وذلك نظرا لتوفر المعلومات والبيانات عنها .

2- خطوات بناء محفظة الإستثمار الإلكتروني:

يتم إختيار وتحديد محفظة الإستثمار الإلكتروني الفوري عن طريق تحديد الأوراق المالية ذات أعلى عوائد وأقل مخاطر بإستخدام قائمة مراجعة إدارة الإستثمار يوميا وأسبوعيا وشهريا وكل ربع سنة بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى:

وتتمثل في الدخول لشبكة الإنترنت والضغط على الماوس على كلمة "portfolio " أي محفظة الإستثمار الإلكتروني لإحضار صفحة المحفظة والتي سوف توضح شكل المحفظة الجديدة

• بإفتراض أن المحفظة تشمل 150 ورقة مالية تمثل 7 أنواع من محافظ الإستثمار نسجل عدد الأسهم والأسعار التي نوافق عليها ونلغي المحافظ الأخرى يؤدي ذلك إلى إختيار محفظة جديدة.

الخطوة الثانية:

يجب مراجعة المحفظة بشكل يومي بالضغط مرة أخري على كلمة "portfolio" ونحدد عائد المحفظة والرسم البياني والمؤشرات الخاصة بها (المستثمر في بورصةNasdaq 15 دقيقة تأخير والمستثمر في بورصة نيويورك 20دقيقة تأخير أي يتم تحديث المحفظة كل دقيقتين).

الخطوة الثالثة:

تتم المراجعة الأسبوعية لمحفظة الإستثمار الإلكتروني بالضغط على عمود " Analyst Rating" في صفحة المحفظة بالشاشة حيث تتحدد أحدث الأولويات والترتيبات ثم نضغط على كلمة "Insider Trading" للوصول إلى صفحة "Trading"

الخطوة الرابعة:

تتمثل في إستخدام قائمة مراجعة إدارة الإستثمار الفوري كالتالي:

3- **مزايا وعيوب الإستثمار الإلكتروني:** وتتمثل في:

المزايا:

• يمكن القول بأن الإستثمار عبر الإنترنت يشير في الواقع إلى مفهوم أكثر إتساعا من مجرد تداول الأوراق المالية عبر الإنترنت حيث أن الإستثمار الإلكتروني قد لا ينطوي على أي قيمة بيع وشراء فورية إنما يشمل المجالات التالية:

• الإستفادة من المعلومات والدراسات والأبحاث المرتبطة بالإستثمار والمتاحة عبر الإنترنت حيث يستطيع المستثمرين الحصول على التقارير السنوية للشركات والتقارير المحفوظة لدى هيئة الأسواق والأوراق المالية على مدار الساعة بالإضافة إلى معلومات أخرى عن بيانات كل قطاع من القطاعات وتوقعات الإيرادات وتوصيات الخبراء بالإضافة إلى المساعدة الخاصة بإدارة المحفظة الإستثمارية عبر الإنترنت.

• الإستفادة من خدمات سماسرة الإنترنت حيث يمكن الدخول في عمليات التداول عن طريق الإنترنت 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع ، بالإضافة إلى إنخفاض تكلفة التعاملات

العيوب:

رغم كل ما يحققه الإستثمار الإلكتروني من مزايا إلا أن هناك عدة مشاكل تعيقه ولعل من أهمها:

• تتطلب المعاملات الإلكترونية الخاصة بالإستثمارات نظم دفع إلكترونية مؤمنة وفعالة ، وذلك بإستخدام مختلف تقنيات التشفير والحماية

- يتطلب الإستثمار عبر الإنترنت خبرة واسعة وكبيرة من طرف الأفراد رغم أن هناك بعض بيوت السماسرة التي توفر وتقدم الخدمات الإستثمارية لكنها غير كافية.
- قد يواجه المستثمر بعض الأعطال الفنية في الإتصال بالشبكة خاصة مع تزايد الإقبال على مواقع السمسرة.
- زيادة حجم تكلفة الإستثمارات بطريقة غير مباشرة .
- تعقد عمليات التداول في معظم الحالات .

العملة الافتراضية:

وقد تم تعريف العملة الافتراضية في عام 2012 من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورين، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين". وقد عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2013 بإيجاز أكثر على أنها "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية".

السمة الرئيسية لا توجد عملة افتراضية وفقا لهذه التعريفات، هي الحالة كالعطاء القانوني.

وقد تم ظهور العديد من العملات الرقمية التى يتسابق عليها المستثمرون منها :

وقد ازداد أخيرا سعر عملة «البيتكوين» الإلكترونية، بعد أن كان يتذبذب نزولاً وصعودا، وتجاوز حاجز 1100 دولار في الخامس من الشهر الحالي. إلا أن عدد العملات الرقمية المشفرة البديلة «ألتكوين» في عالم العملات الافتراضية يزداد حيث يوجد هذه الأيام ونحن فى عام 2017 نحو 20 نوعًا من العملات المشفرة التي تُباع مقابل أكثر من واحد دولار وذلك حسب موقع **CoinMarketCap.com** وهناك عدد أكبر منها في سوق الأوراق المالية ذات الأسعار المنخفضة.

وفي ما يلي عرض حول 12 عملة مشفرة بديلة لعملة «البيتكوين»، وقد قدمت أسعارها والقيمة السوقية الخاصة بها حسب البيانات المتوافرة على الموقع المذكور ولا تعتبر كل تلك العملات المذكورة من بين أفضل عشر عملات، بحسب أي من المقياسين.

عملات مشفرة

«لايتكوين» Litecoin.

- عام الإنشاء: 2011
- القيمة السوقية: 353.3 مليون دولار.
- السعر: 13.53 دولار.
- قدمت عملة اللايتكوين نفسها باعتبارها «العملة الفضية مقارنة بعملة البيتكوين الذهبية».
- يتم تأكيد المعاملات التي تتم باللايتكوين بشكل أسرع من تلك التي تتم باستخدام البيتكوين.
- تؤدي طريقة استخراجها إلى تلاشي بعض مزاياها بالنسبة للمستخرجين الذين يمتلكون مكونات كومبيوتر متخصصة.

«بيركوين» Peercoin.

- عام الإنشاء: 2012.
- القيمة السوقية: 71.3 مليون دولار
- السعر: 3.37 دولار.
- تسوق عملة «البيركوين» نفسها بميزة استهلاكها لطاقة أقل وكونها مستدامة بيئيًا أكثر من العملات الأخرى الموجودة في السوق.
- كذلك تم تصميم العملة بحيث يكون معدل تضخمها 1 في المائة.

«برايمكوين» Primecoin.

- عام الإنشاء: 2013.
- القيمة السوقية: 7.1 مليون دولار.
- السعر: 1.55 دولار.

• مع هذه العملة يتعين على مستخرجيها استخدام أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم من أجل العثور على سلاسل «كانينغهام» وهي عبارة عن تسلسلات من الأرقام الأولية.

• وتتميز عملة «البرايمكوين» باستخراج هذه الأرقام الأولية في إطار «تقديم قيمة علمية محتملة إضافة إلى سلّك العملة، وأمن الشبكة».

«نايمكوين» Namecoin

• عام الإنشاء 2011.

• القيمة السوقية: 26.9 مليون دولار.

• السعر: 3.30 دولار.

• تم تصميم «النايمكوين» لاستكشاف الجانب الخاص بحفظ السجلات من تكنولوجيا العملة الرقمية المشفرة.

• تعمل هذه العملة كنظام نظراء لاسم مجال لامركزي لمجالات «دوت بيت».

• يمكن للناس شراء مجالات «دوت بيت» باستخدام عملة «نيمكوين» ثم تقوم العملة بتتبع مسارات المعاملة في «سلسلة الكتل» أو سجل الحسابات العام.

«ريبل» Ripple.

• عام الإنشاء: 2013 .

• القيمة السوقية: 1.4 مليون دولار.

• السعر: 0.014 دولار.

• جذبت عملة «الريبل» الملايين من رؤوس أموال المشروعات، بما في ذلك «غوغل فينشرز» وعلى عكس «البيتكوين» لا يتم استخراج عملة الريبل، حيث يتم تكوين العملة كشبكة دفع، ليس فقط خاصة بالريبل، بل بعملات أخرى وكنظام يعمل ذاتيًا خاص بتبادل العملات.

«سيكسكوين» Sexcoin.

- عام الإنشاء: 2013.
- القيمة السوقية: 450.700 دولار.
- السعر: 0.0073 دولار.
- وحسب الموقع الإلكتروني الخاص بهذه العملة فإن الهدف من الإنشاء هو توفير وسيلة لمقدمي ومستهلكي «محتوى البالغين» للقيام بمعاملات سريعة مستقرة آمنة تحمي الخصوصية.

عملة آمنة

«كوارك» Quark.

- عام الإنشاء: 2013
- القيمة السوقية: 12 مليون دولار.
- السعر: 0.05 دولار.
- تستخدم عملة الكوارك تسع دورات من التشفير لضمان أمن وسرية المعاملات التي يتم استخدام تلك العملة لإتمامها.
- ونظرًا لاستخراج العملة باستخدام قوة معالجة كومبيوتر منتظمة، فإنها توفر «أكثر نماذج التوزيع المتاحة عدلاً».

«فريكوين» Freicoin.

- عام الإنشاء: 2012
- القيمة السوقية: 1.4 مليون دولار.
- السعر: 0.036 دولار.

• تفرض عملة الفريكوين «رسوم غرامة» تبلغ نحو 5 في المائة سنويًا على المال الذي يحتفظ به المستخدمون، بمعنى أن المستخدمين الذين يكنزون أموالهم بدلا من إنفاقها سوف يرونها وهي تفقد قيمتها مع الوقت.

«ماستركوين» Mastercoin:

• عام الإنشاء: 2013.

• القيمة السوقية: 29.5 مليون دولار.

• السعر: 52.46 دولار.

• تم إنشاء هذه العملة لمعالجة بعض المشكلات المتعلقة بالأمن والسعر الخاصة بعملة «البيتكوين».

• وتتسم هذه العملة بخواص ومزايا تجعلها متصدرة لسلسلة الكتل. وتتمثل أهمية عملة «الماستركوين» بشكل أكبر في التكنولوجيا المصنعة لها أكثر مما تتمثل في تكوينها كعملة.

«نيكست» Nxt.

• عام الإنشاء: 2013.

• القيمة السوقية: 44.8 مليون دولار

• السعر: 0.045 دولار.

• لم يتم إنشاء عملة «نيكست»، مثل ريبل، على أساس شفرة «البيتكوين» بل من خلال استخدام شفرة خاصة بها مكتوبة من برنامج «جافا».

«أورواكوين» Auroracoin.

• عام الإنشاء: 2014

• القيمة السوقية: 236.6 مليون دولار.

• السعر: 22.34 دولار.

• تم إنشاء عملة «الأوروراكوين» بعدما خطرت ببال صاحب مشروع رائد مزعوم آيسلندي الأصل، فكرة توزيع العملة المشفرة على الجميع في بلاده. وتقوم عملة «الأورواكوين» على أساس «اللايتكوين» مع استخراج 50 في المائة منها مسبقًا.

• وسيتم توزيع العملات المستخرجة مسبقًا على جميع سكان آيسلندا بداية من منتصف ليل 25 مارس.

«دوغيكوين» Dogecoin.

• عام الإنشاء: 2013،

• القيمة السوقية: 59.3 مليون دولار،

• السعر: 0.0011 دولار.

• بدأت هذه العملة الرقمية المشفرة كدعابة من خلال الجمع بين ظاهرتين متعلقتين بالإنترنت هما «البيتكوين»، وصورة الكلب «دوغي» من كلاب الصيد.

• وتعد هذه العملة من العملات التي تم الحديث عنها كثيرًا بعد «البيتكوين» وربما هذا هو سبب تزايد القيمة السوقية الخاصة بها. ولا يوجد ضرر من أن يكون رمزها وجالب حظها هو جرو الـ«شيبا إينو»**Shiba Inu** المحبب.

الإقتصاد الرقمي في العالم العربي، بين الواقع والتحديات

يتجه الإقتصاد أكثر فأكثر نحو إقتصاد جديد مبني على المعرفة وتقنيات المعلومات وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والإتصال كأداة جديدة للإقتصاد، وبفضل تطورات قطاع الإتصالات والمعلومات دخل الإقتصاد في تسييره وإداراته عصر الرقمية الذي مسا جميع الأعوان الإقتصادية وفي شتى مجالات الحياة، وقد باشرت مختلف الدول العربية في بعض المبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بينة تحتية رقمية مناسبة لسّير في ركب التقدم والتطور التكنولوجي.

مدى جاهزية الدول العربية للإندماج في الإقتصاد الرقمي

إن إندماج إقتصاد بلد ما في الإقتصاد العالمي يتوقف على مجموعة من الأسس الواجب توفرها في هذا الإقتصاد وفي نفس الوقت تعتبر مؤشرات من خلالها يمكن الحكم على مدى جاهزية الدول لدخول الإقتصاد الرقمي .

وفي هذا الصّدد تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدّات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وما تفرزه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات وبدأت هذه الدول في الإعتماد على الأعمال الإلكترونية (E-Business) والتجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية التي تعتبر من أهم سمات الإقتصاد الرقمي، وفي مايلى سنتطرق لأهم هذه المؤشرات :

1- البنية التحتية للإتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية :

وتضم

1/1- الإتصالات الهاتفية:

بالنسبة لشبكة الإتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للإتصالات وتضاعفت الكثافة

الهاتفية وإستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية إلا أنها دون المستوى العالمي .

• فحسب إحصائيات سنة 2008 فقد بلغ عدد الخطوط في الدول العربية (109 خط لكل 1000 نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطا.

• وحاليًا توجد أربعة مشاريع عالمية للإتصالات وتقنيات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والإتصالات وكمثال لهذه المشاريع مشروع "الكيبل " ويبلغ طوله 300000 **كلم**، ويربط أكثر من 100 دولة منها 14 دولة عربية، إضافة إلى مشروع " أفريكا "ومشروع" كيبل الألياف الضوئية ".

1/-2- تقانات الإتصال والجاهزية الرقمية:

وفي مجال تقنيات الإتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الإتصال تعمل بالطرق الرقمية .

• وتعّد "مدينة دبي للإنترنت" مثال على التطّور الكبير الحاصل في مجال تقانات المعلومات والإتصال .

• ويعتبر توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة الدول العربية حيث يبلغ المتوسط 13 حاسوب لكل 100 نسمة بينما يبلغ المتوسط العالمي 78.3 حاسوب لكل 1000 نسمة .

• وبالنسبة للإتصالات بالأقمار الإصطناعية فهناك القمر الصناعي **"نايل سات"** المخصص لأغراض الإعلام ، وقريبًا سيكون قمر صناعي أخر يعمل بالنظام الرقمي إلى جانب قمر " **الثريا** " المخصص للإتصالات وهذا سيحقق مجموعة من المزايا في مجال البحث المعلوماتي .

• في دراسة أعّدت لصالح منتدى "**دافوس**" الإقتصادي الدولي حول تحديات تطور تكنولوجيا الإتصال والإعلام في العالم العربي ، تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب الجدول الموالي :

الجدول (2.1) يوضح تصنيف الدول العربية حسب تطوّر تكنولوجيا المعلومات والإتصال .

مجموعة التطور السريع	مجموعة الدول الصاعدة	مجموعة الدول السائرة في طريق النمو
• الكويت. • الإمارات العربية المتحدة	• السعودية. • الأردن. • مصر. • لبنان.	• المغرب. • الجزائر. • سوريا. • عمّان.

3-1 عدد مستخدمي الإنترنت:

إن أهم مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مؤشر "**عدد مستخدمي الإنترنت**"، والذي يعكس مدى جاهزية الدول للإقتصاد الرقمي والجدول الموالي يوضح عدد مستخدمي الإنترنت في مجموعة من الدول العربية.

الجدول رقم (3.1)إحصائيات حول إستخدام الإنترنت في بعض الدول العربية لسنة 2010

الدولة	عدد المستخدمين	نسبة المستخدمين من عدد السكان
مصر	17.060.000	%21.2
المغرب	10.422.50	%33.0
السعودية	9.800.000	%38.1
الجزائر	4.700.000	% 13.6
السودان	4.200.000	%10.0

سوريا	3.935.000	%17.7
الإمارات	3.777.900	%75.9
تونس	3.600.000	%34.0
لبنان	1.570.000	%39.5
قطر	351.000	%42.6
عمان	340.000	%10.3
العراق	275.000	%1.0
ليبيا	260.000	%4.2
البحرين	250.000	%34.8
مالي	100.000	%0.8
النيجر	40.000	%0.3
موريتانيا	30.00	%1.0

المصدر: إحصائيات حول إستخدام الإنترنت دول العالم متاحة على الربط http://ar.wikpedia.org، يوم الإطلاع: 2011/05/18

- أما إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت في الوطن العربي فقد بلغ حوالي75 مليون مستخدم في نهاية 2010.

وأكدت الدراسات والإحصائيات أن العدد الحقيقي لمتصفحي الإنترنت في الدول العربية سيتجاوز هذا العدد بكثير إذا تمت إضافة إستخدام الشبكة العنكبوتية عبر الهواتف النقالة في هذه المنطقة فعلى سبيل المثال، في حين لايتعدى معدل إنتشار الإنترنت في الجزائر حدود 15% فإن معدل تغلغل الهاتف النقال فيها يتجاوز 100%.

2- توظيف المعلوماتية:

1/2 البنوك العربية وتوظيف المعلوماتية :

قامت البنوك المركزية العربية بوضع أسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات إنتشار بطاقات الإئتمان وأجهزة الصراف الآلي في المنطقة العربية.

وفي ظل المنافسة الشديدة من قبل البنوك الدولية تشجعت البنوك العربية على تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل:

- إدارة الحسابات الجارية.
- تسديد الفواتير.
- القروض الشخصية.
- الصناديق الإستثمارية.
- بطاقات الإئتمان.

• وتقدم السعودية والإمارات ولبنان والأردن أمثلة جيدة من حيث وجود العديد من البنوك لديها والتي تملك خدمات عبر الهاتف ، بداية من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد .

• ففي ما يخص البطاقات الإئتمانية فقد بلغ عددها حسب إحصائيات 2010 في السعودية 13 مليون بطاقة ، بينما في الإمارات فعددها 90 مليون بطاقة ، أما في البحرين فبلغ نحو 176 ألف بطاقة فيما تبلغ نسبة بطاقات الائتمان الإسلامية **1%** إلى جملة البطاقات المستخدمة في الأسواق الخليجية.

• أما فيما يخص عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية يمكن توضيحها من خلال الجدول.

الجدول (4.1) يوضح عدد أجهزة الصراف الآلي في بعض الدول العربية لسنة 2010:

الدولة	السنة	عدد أجهزة ATM
السعودية	2010	11013
لبنان	2010	1207
الأردن	2010	1023
الكويت	2010	850
عمان	2010	500
البحرين	2010	400
الإمارات	2010	246

المصدر: من إعداد الكاتب بالإعتماد على:

-عـدد أجهـزة الصرف الآلي لـدى البنـوك السـعودية متاحـة عـلى الـربط http://www ameinfo.com. يوم الإطلاع 20 /2011/05 .

-سوق البطاقات في لبنان، متاحة على الـربط http://www.almustaqbal.com يـوم الإطلاع 2011/05/20.

-شـبكة البحـرين الإلكترونيـة للمعـاملات الماليـة متاحـة عـلى الـربط http://www ar.htm-.benefitco.com.bh/our-services_cw يوم 2011/05/20.

• في حين يلاحظ في الدول العربية السائرة في طريق النمو كـالمغرب والجزائـر مازالـت تعتمد في تعاملاتها على الشكل الورقي ويعود عدم إستفادة هذه الدول من الثـورة الرقميـة والنفـاذ إلى أسـواق جديـدة وتسـهيل التعـاون البـنكي التجـاري إلى : التـدريب المـنخفض ومستويات الوعي الضعيفة.

• على الرغم من أجهزة الصراف الآلي عرفت إنتشار ملحوظا في السنوات الأخيرة وازدادت درجة إستخدامها بشكل واضح في بعض من الدول العربية فهي لا تزال ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة ولا يزال المجال مفتوحا أمام مزيد من التطور في السنوات المقبلة.

2-/2 التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

إن المتتبع للإقتصاد الجديد في الدول العربية يرى أن التجارة الإلكترونية في العالم العربي حققت نموا مرتفعا منذ سنة 1997 إلى غاية 2009 والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (5.1) يوضح تزايد نمو التجارة الإلكترونية في العالم العربي من سنة 1997 إلى 2009

السنة	1997	2001	2003	2009
العائد	26مليار دولار	330مليار دولار	1000مليار دولار	5000مليار دولار

المصدر: www.asbar.com//:http

• لقد حققت التجارة الإلكترونية العربية نموا مرتفعا إلا إنها تبقى ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة فقد وصل حجم التعاملات الإلكترونية في الدول العربية حوالي 0.7% من مجموع التعاملات العالمية، في حين تحقق الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تتجاوز 58.1%.

• فقد قامت الإمارات العربية المتحدة بتقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت كما شاع تأسيس متاجر إفتراضية على الشبكة أبرزها متاجر الملابس والحلويات وتعّد مشروعات الأسواق الإلكترونية في دبي والكويت والسعودية والأردن أكثر مشروعات التجارة الإلكترونية طموحاً ويتوقع إن تحققت خطط تطويرها نماء جيدًا في سوق التجارة الإلكترونية العربية.

• إن إنتشار التجارة الإلكترونية مرتبط إلى حد بعيد بانتشار الإنترنت، وبالتالي فانتشار الكمبيوتر والهواتف في المنازل والمنشات والأجهزة الحكومية ييسر تبادل المعلومات مرورا بالخدمات والسلع، فبالرغم مما شهدته المنطقة العربية من زيادات كبيرة في عدد مستخدمي الإنترنت، إلا أن النصيب النسبي للمجموعة العربية ما زال ضئيلا إذا ما قورن بعدد السكان.

2/ 3-النسبة للتسويق الإلكتروني في الدول العربية :

أن هذه البنية التحتية المتواجدة في الدول العربية مقارنة بالدول المتطورة تشكل بنية ما تزال في بداية الطريق الأمر الذي تنعكس آثاره على مستوى التسويق الإلكتروني ونموه ففي استطلاعٍ في الجزائر حول ما إذا كان المشاركون بالاستطلاع يعرفون موقع ويب للتسويق الإلكتروني كان الجواب 90.14% بأنهم لا يعرفون مقابل 9.86% وهذا ما يؤكد أن المتاجر الافتراضية في الجزائر كما هو في غالبية البلدان العربية لم ترقَ بعد إلى المستوى المطلوب في التسوق الإلكتروني.

ذلك أن أغلب المتاجر الإلكترونية العربية هي متاجر للعرض والإعلان فقط وبذلك هي تمارس عملية التسويق الإلكتروني بشكلٍ غير كامل أن دورة التجارة الإلكترونية لا تكتمل بالإعلان والعرض فقط إذ لا بد من،إتمام العملية حتى إيصال المنتَج إلى المشتري في المكان والزمان المناسبين.وبسبب عدم وجود بنية لوجستية كاملة في البلدان العربية فإن أغلب المتاجر الإلكترونية تكتفي بتنفيذ نصف دورة التسويق الإلكتروني.وهو ما يطلق عليه البعض التسويق الإلكتروني الساكن.

ويقسم الباحثون المتاجر الإلكترونية العربية إلى ما يلي:

أ-متاجر تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط.

ب-متاجر تمارس التسويق الإلكتروني الكامل من حيث العرض والبيع والتسوية المالية بواسطة البطاقات الائتمانية وهي قليلة جداً.

ت-متاجر تتيح للعملاء الاتصال معها بواسطة البريد الإلكتروني للتعرف على المنتجات وتتم عملية البيع والشراء والدفع والتحصيل بطرق غير إلكترونية كالبريد العادي، وأغلب المتاجر العربية تقوم على هذا النمط.

ث- متاجر إلكترونية انتقالية تقوم بعمليات البيع والشراء والاتفاق بواسطة شبكة الإنترنت غير أن عملية الدفع تتم عند التسليم وهذه المتاجر تسعى لتطوير خدماتها لتصبح متاجر إلكترونية كاملة من خلال توفير التجهيزات اللازمة وتحقيق الأمن المالي الكافي.

وعلى الرغم من التأخر النسبي للبلدان العربية غير أن بعض الشركات بدأت ببناء قاعدة للتجارة الإلكترونية في عدد من القطاعات مثل البتر وكيماويات ، الغاز، المناجم، التعدين .

عوائق إندماج الدول العربية في الإقتصاد الرقمي

تواجه إقتصاديات الدول العربية عدة صعوبات وتحديات عديدة نحو الإتجاه لتبني الإقتصاد الجديد تسببت هذه الصعوبات في إحداث "فجوة رقمية" بينها وبين إقتصاديات الدول المتقدمة فقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعا ومنتشرا خلال السنوات القليلة الماضية وهو تعبير يستخدم للدلالة على تلك الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات والإتصال والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الإقتصاد الرقمي، ولهذه الفجوة الرقمية أسباب عديدة تمثلت في :

• غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الإقتصاد، الذي يتطلب توفر التقنيات الرقمية وآليات التواصل من شبكات الإتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية، وخدمات الأقمار الصناعية والكيانات المادية التي تفتقر لها الدول العربية فهذا التحدي يعد من أكبر العوامل التي تواجه إقتصاديات الدول النامية.

• ولمواجهة هذا التحدي الكبير تسعى عدد من الدول العربية لتوفير التقنيات والأدوات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومن بينها المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات في سنة 2010 ما قيمته 12.4 مليار سعودي وقطر فقد بلغت 2.1 مليار دولار أمريكي.

• .أما الأردن فقد بلغت قيمة سوقها ما يقارب 2.2 مليار دولار أمريكي .

• إنعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية وكذا السداد بوسائل إلكترونية وعدم إعتماد.

التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني للوثائق.

• ضعف الإلمام باللغة الانجليزية في اغلب الدول النامية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات الدولية نظرا لان 80% من هذه المواقع تستخدم اللغة الانجليزية.

• ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد في العديد من الدول النامية .

• ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة نتيجة إنتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الأمية الأبجدية، علاوة على وجود أمية معلوماتية .

• فنجد أن مشكلة اللغة تشكل عائق أمام نجاح التجارة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني فالمواقع التي تستخدم اللغة العربية لا تمثل أكثر من 0.5% من مساحة الاستخدام على شبكة الإنترنت.

• غياب الإطار التشريعي الذي ينظم ويحمي المعاملات الإلكترونية خاصة في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفردية.

• فالدول العربية ومؤسساتها معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات، ووضع استراتيجية واضحة للتعامل مع متطلبات النظام الجديد.

• ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ... الخ، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

• من خلال دراسة واقع وتحديات عدد من الدول العربية يتضح أنها تعاني من "**فجوة رقمية**" متسعة رغم ما حققته من نموا متسارعا في مختلف اقتصاداتها وبناءا على دراسة مؤشرات السابقة في هذه الدول ومقارنتها بالدول المتقدمة وكذا ببعضها البعض اتضح أنها تعاني من فجوة ذات ثلاث مستويات:

• **المستوى الأول:** وهو الفجوة الرقمية على النطاق العالمي بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى .

• **المستوى الثاني:** فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين الدول العربية.

• **المستوى الثالث:** فيمثل تلك الفجوة على النطاق المحلي داخل كل بلد على حدا.

سُبل إندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد الرقمي

لتتجاوز الدول العربية المعوقات والتحديات سابقة الذكر يتوجب عليها إتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخرجها من دائرة التخلف والتأخر ونذكر منها:

• تكوين المسئولين والسياسيين وتوعيتهم بأهمية وضرورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

• إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم الإبداعية وهو ما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية.

• الإهتمام بالتوعية المعرفية والتكنولوجية منذ الصغر.

• الإهتمام بالمبتكرين والنوابغ ومختلف الباحثين والعاملين في مجالات المعرفة لأن الوضعية الإجتماعية والمادية الصعبة تجعلهم يهجرون إلى البلدان الغربية التي تستقطب العديد من الأدمغة والموارد البشرية.

• توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية والإقتصادية الجديدة.

• تحديث النظام المصرفي وتفعيل دوره في تمويل المعرفة والبحث العلمي.

• تخفيض تكاليف استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة وخاصة الإنترنت وتعميم استخدامها من خلال توسيع شبكاتها.

• تطوير القدرات في مجال اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية.

• جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة .

لمحة تاريخية

تاريخ المال

يعود إلى أكثر من 3000 عام، حيث يتعلق خلال هذه الفترة بتطور وسائل تنفيذ المعاملات التي تتطلب تبادل وسيط مادي. والمال هو أي شيء محدد للقيمة مقبولة عموماً كثمن للسلع والخدمات أو كسداد للديون داخل السوق أو ما يعتبر عملة قانونية داخل البلاد.

تم استخدام الكثير من الأشياء كوسيط للتبادل في الأسواق منها، على سبيل المثال الماشية وزكائب الحبوب(والتي اشتق منها الشيكل) أشياء مفيدة مباشرة في حد ذاتها، لكن في بعض الأحيان لم تكن سوى عناصر جذابة مثل الودع، أو الخرز التي كان يتم تبادلها مقابل السلع الأكثر فائدة. المعادن النفيسة، والتي صنعت منها العملات المعدنية المبكرة، كانت تندرج في التصنيف الثاني.

ما قبل المال

يعدّ المال بشكل ما جزءاً من التاريخ البشري لما لا يقل عن 3000 سنة ماضية وقبل ذلك الوقت تفترض معظم الأبحاث بأن في تلك العصور كانت تقومُ عمليات التبادل التجاري بين الأفراد والتجمعات السكانية بموجب عقود التجارة الحجرية والتي عُرفت فيما بعد بأعمال المقايضة حيث كانت السلعُ هي الثمن أيضاً، فيقوم البيعُ على سلعةٍ ودفعُ قيمتها بسلعةٍ أو خدمةٍ أخرى وبذلك يكون المشتري قد سدّد الثمن وتتمثل ماهيّة المقايضة بكونها تجارة مباشرة للسلع والخدمات ويُمثّل بذلك بمثال: "أعطيك فأساً حجرياً إذا ساعدتني بقتل جاموس" لكن مثل هذه الترتيبات تأخذ وقتاً ويجب في هذه الحالة إيجاد شخص يعتقد أن الفأس تبادلٌ عادلٌ لمواجهة عملاق ولا ينظر بعين الرضا لاصطياده وفي حال لم يفلح ذلك يتوجب حينها تغيير الصفقة إلى حين إيجاد شخص يوافق

على هذه الشروط، ومن هنا يتبين أن الإنجازات التي حققها المال هو زيادة سرعة إنجاز العمل سواءً بقتل جاموس أو بناء نصب تذكاري.

استعمل حجر الزجاج البركاني الأسود في العصر الحجري كمادة لها قيمة قبل 17 ألف عام، وقبل 9000 عام أُستعملت الحبوب والزراعة والماشية كمادة للمقايضة.

وبشكل تدريجي بدأت بالظهور عملات عصور ما قبل التاريخ حيث كانت تنطوي على وسائط مثل جلود الحيوانات والملح والأسلحة من ثم تطورت على مر القرون، حيث كان تداول هذه السلع يقوم بدور وسيط للتبادل بالرغم من كونها مازالت قابلة للتداول كوحدات لها قيمة حيث نجد بأن نظام المقايضة والتجارة السريعة عبر العالم مازال قائماً حتى اليوم في بعض من أجزاء العالم.

البداية من الدولة الصينية

منذ حوالي أكثر من 1100 سنة قبل الميلاد انتقلت الصين من استخدام الأدوات الحقيقية والأسلحة كوسيط للتبادل واستخدمت نماذج مقلدة صغيرة لذات الأدوات بقالب برونزي وبما أنه لم يعد هناك رغبة لأحد بمد يده لجيبه وجرحها بسهم حاد قرروا التخلي عن الخناجر الصغيرة والمجارف والمعاول لأدوات أقلّ أذى وتحولوا إلى استخدام أدوات معدنية على شكل دائرة وأصبحت البداية الفعلية لأول النقود المعدنية.

وعلى الرغم من أن الصين كانت أول بلد استخدم النقود المعدنية لكن أول صكٍّ للنقود المعدنية تم إنشاؤه في مكان ليس بعيد في ليديا والتي تقع الآن غرب تركيا.

النقود المعدنية والعملات

في عام 600 قبل الميلاد صك ملك ليديا الياتس أول عملةٍ رسمية وكانت مصنوعة من الالكتروم وهو خليط من الفضة والذهب يحدث بشكل طبيعي وتم ختمها مع صور تمثل فئات العملات وبالتالي ساهمت هذه العملة بزيادة تجارة

البلد الداخلية والخارجية ما جعلها أغنى إمبراطورية في آسيا الصغرى ومن المُثير للاهتمام أنه حين يُقال على شخص غني إنه شبيه بكروسيوس فهذه إشارة منهم إلى ملك ليديا الأخير الذي صكّ أول قطعة نقود ذهبية.

وعندما بدأت ليديا بأخذ زمام المبادرة لتطوير العملة في عام 600 قبل الميلاد كانت الصين تنتقل من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية وبحلول وقت زيارة ماركو بولو عام 1200 ميلادي كان الإمبراطور له سيطرة جيدة لكل من الكتلة النقدية وتنوع فئاتها وفي المكان الذي يكتب فيه على الأوراق المالية الأمريكية عبارة (باسم الله الذي نثق به) فإن عبارة النقود الصينية كانت تحذر بأن (كل مزوِّر للعملة سيقطع رأسه).

نشأة العملة الورقية

استمر الأوروبيون باستخدام القطع النقدية المعدنية لغاية عام 1600 بفضل عمليات الاستحواذ على المعادن الثمينة من المستعمرات للحفاظ على صك المزيد والمزيد من النقود، وفي نهاية المطاف بدأت البنوك باستخدام أوراق نقدية للمودعين والمقترضين لحملها بدلاً من القطع النقدية المعدنية هذه الأوراق النقدية كان من الممكن أخذها إلى البنك في أي وقت وتبديلها بقيمة تقابلها من القطع النقدية الذهبية أو الفضية وكانت الأوراق المالية تستخدم لشراء البضائع وتشغيلها مثل كثير من العملات اليوم لكنها صدرت من قبل البنوك والمؤسسات الخاصة وليس من قبل الحكومة التي هي الآن مسؤولة عن إصدار العملة في معظم البلدان.

إن أول عملة ورقية صدرت من قبل الحكومات الأوروبية كان صدورها من قبل حكومات المستوطنين شمال أمريكا لأن الشحنات بين أوروبا والمستوطنات كانت تستغرق وقتاً طويلاً مما أدى إلى نفاد النقد لدى المستوطنين بسبب توسع عملياتهم وبدلاً من العودة لنظام المقايضة استخدمت الحكومات الاستعمارية سند الإقرار بالدَّين كعملة للتبادل وأول مرة تم استخدامها كان في كندا ثم في

مستعمرة فرنسا وفي عام 1685 أصدر الجنود بطاقات اللعب مصنفة على فئات وموقعة من قبل المحافظ لاستخدامها كنقود بدلاً من النقود المعدنية في فرنسا.

إن الانتقال إلى النقد الورقي في أوروبا زاد من كمية التجارة العالمية وبدأت البنوك والطبقات الحاكمة بشراء العملات من بلدان أخرى وأنشأت أول سوق للعملات وبالتالي كان استقرار ملكية أو حكومة ما يؤثر على قيمة العملة في بلد وقدرة هذه الدولة على التجارة في الأسواق العالمية.

إن المنافسة بين الدول غالباً ما كانت تقود إلى حرب عملات بين بعضها حيث تقوم الدول المتنافسة بمحاولة التأثير على عملة المنافسين من خلال رفع قيمتها وجعل بضائع العدو باهظة الثمن من خلال خفض قيمتها وخفض القيمة الشرائية للعدو وبالتالي خفض القدرة على الدفع أو عن طريق القضاء على العملة بالكامل.

حرب العملات

لعب المال دوراً هاماً في كل حرب منذ نشأتها حيث تلاعب الملوك القدماء بنسب المعادن الثمينة في كل عملاتهم المعدنية لإنشاء المزيد من المال وذلك لحشد الجيوش كما حاول أسياد الإقطاعيين تقويض خزائن منافسيهم من إقطاعيين آخرين وحاول المزورون تقليدها عبر التاريخ، ومع ذلك فإن أشهر حرب للعملات تلك التي جرت بين الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها في أمريكا.

في القرن السابع عشر كانت إنجلترا مصرة على السيطرة على كل من المستعمرات الأمريكية والمصادر الطبيعية التي تسيطر عليها وللقيام بذلك حدد الإنكليز المعروض من المال وأقروا إنه من غير القانوني للمستعمرات القيام بصك أو طباعة نقود معدنية خاصة بهم وبدلاً عن ذلك أُجبِرَت المستعمرات على التجارة باستخدام أوراق العملات الإنجليزية للتبادل بحيث لا يمكن استبدالها إلا بالبضائع

الإنكليزية حيث كان يتم الدفع للمستعمرين مقابل بضائعهم بذات الأوراق المالية وبالتالي فعلياً لم يتمكنوا من التعامل بالتجارة مع دول أخرى.

ورداً على ذلك عادت المستعمرات مرةً أخرى إلى الوراء مستخدمةً نظام المقايضة من خلال الذخيرة والتبغ والمسامير والفراء وكل ما يمكن أن يتم التداول به وأيضا جمع المستعمرون كل ما يستطيعون من عملات أجنبية الأكثر شعبية لتبدو أكبر مثل الفضة والدولار الإسباني الكبير الحجم، حيث كانت تسمى ثُمانية الأجزاء لأنه عندما كان يريد أحد ما دفع "فراطة " كان يتوجب عليه أن يسحب سكينته ويقسمها إلى ثمانية قطع صغيرة، ومن هنا جاء تعبير (قطعتان صغيرتان) والمقصود بها ربع من الدولار.

كانت ماساشوستس أول مستعمرة تتحدى بريطانيا، حيث قامت في عام 1652 بصكِّ نقودها المعدنية الفضية الخاصة بها متضمنة شجرة الصنوبر وشجرة السنديان وتحدّوا من خلالها القانون البريطاني الذي كان يرفض أن يتم إصدار العملات إلا من قبل إمبراطور بريطانيا وقاموا بوضع كل عملاتهم بتاريخ 1652 - وهي الفترة التي لم يكن في حينها أيّ ملك-وفي عام 1690 أصدرت ولاية ماساشوستس أول ورقة مالية خاصة بها أطلقت عليها اسم أوراق الدين.

العملة القارية

استمرت التوترات بين أميركا وبريطانيا بالتصاعد حتى اندلاع الثورة في عام 1775حيث أعلن قادة المستعمرات استقلالهم وأنشؤوا عملة جديدة دعيت بـ"العملة القارية" لتمويل جانبهم من الحرب، لكن للأسف فإن كل حكومة طبعت المزيد مما كانت تحتاجه دون الارتكاز على معيار أو أصول، ما جعل العملة القارية تشهد تضخماً سريعاً وأصبحت بلا قيمة بالكامل ما أدى إلى تثبيط الحكومة عن استخدام الأوراق المالية لمدة قرن تقريباً.

ما بعد الثورة

إن الفوضى التي خلّفتها الحرب تركت النظام النقدي في أمريكا محطماً بشكل كامل وكانت معظم العملات التي طبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حديثاً في ذاك الوقت عديمة القيمة، وتمّ حل المشكلة بعد مضي 13 عاماً أي سنة 1788 عندما تم منح الكونغرس صلاحيات دستورية لصك النقود المعدنية وتحديد قيمتها حينها أسس الكونغرس نظاماً نقدياً وطنياً وأنشأ الدولار كوحدة رئيسية للمال وكان هناك معيار ثنائي المعدنين الفضة والذهب حيث كان يتم تقدير قيمة الدولار بهما وكان يتم استخدامهما كنقود.

استغرق الأمر 50 سنة لإخراج كل النقود المعدنية الأجنبية المنافسة من التداول وفي أوائل عام 1800 كانت الولايات المتحدة مستعدة لإعادة تجربة طباعة الأوراق النقدية مرة ثانية وكان حينها يتم التداول بالأوراق النقدية ولكن بسبب إصدار البنوك الكثير من الأوراق النقدية أكثر مما كان بحوزتها من النقود المعدنية لتغطيتها، جعل الأوراق النقدية يتم تداولها بأقل من قيمتها الاسمية.

في عقد الستينات من القرن التاسع عشر أصدرت الولايات المتحدة أكثر من 400 مليون دولار واعتبرتها وسيلة دفع قانوني لتمويل الحرب الأهلية، وكانت تدعى بالعملة الخضراء لسبب بسيط أنه كان ظهر الورقة النقدية يُطبع باللون الأخضر حيث دعمت الحكومة هذه العملة وصرحت إنه يمكن استخدامها لإعادة دفع الديون العامة والخاصة ولكن قيمتها تغيرت وفقاً لنجاح أو فشل أمريكا الشمالية في مراحل محددة من الحرب وتم إصدار الدولارات الكونفدرالية أيضاً خلال القرن التاسع عشر والتي أصبحت بلا قيمة نهاية الحرب.

أعقاب الحرب الأهلية

بعد النصر الذي حققته أمريكا أصدرت الولايات المتحدة قانون البنك الوطني من الكونغرس بتاريخ فبراير 1863 وأسس هذا القانون نظاماً نقدياً بحيث تصدر البنوك الوطنية أوراقاً نقدية مدعومة من قبل سندات الحكومة الأمريكية ثم امتصت الحكومة الأوراق النقدية للبنوك من خلال زيادة الضرائب وعملت وزارة الخزانة الأمريكية للحصول على دولارات خضراء لإخراجها من التداول وبالتالي أصبحت الأوراق النقدية للبنوك الوطنية هي العملة الوحيدة.

خلال فترة إعادة البناء كان الكثير من الجدل حول ثنائية معدنية لمرجعية الدولار، البعض كان يستخدم الفضة لدعم الدولار والبعض الآخر كان يستخدم الذهب وتم حل المشكلة في عام 1900 عندما تم تمرير قانون معيار الذهب ويعني هذا نظرياً أنه بإمكانك أن تأخذ أموالك إلى قلعة فوركس وتبادلها بقيمة معادلة للذهب ومن البدع التي تم إيجادها كان البنك الفيدرالي الاحتياطي والذي بدأ عام 1913 حيث منح مجلس الاحتياط الفيدرالي سلطة لتوجيه الاقتصاد من خلال التحكم بالمعروض من المال وأسعار الفوائد على القروض.

فقدان دور الذهب

في عام 1971 أُخرج الدولار الأمريكي من معيار الذهب وأهمية هذا الابتعاد عن المعيار الذهبي أنه أصبح بالإمكان خلق مزيد من المال أكثر مما لو بقي مدعوماً بالذهب ولم يعد تقرير قيمة النقود وفقاً لقوة الشراء التي يمليها التضخم، وكان هناك كثير من الناس يعتقدون أن هذا الأمر سيسبب نهاية الدولار بنفس الطريق التي انتهت إليها العملة القارية وبأن هناك خطراً من أن يفقد الدولار قيمته لكن تم دعم الدولار بفضل ازدهار الاقتصاد الأمريكي حينها وكان يعتقد البعض بأنه إذا انهار الاقتصاد فإن سعر الدولار الأمريكي سوف يهبط محلياً بسبب التضخم وعالمياً من خلال سعر صرف العملات كما أن انهيار الاقتصاد الأمريكي سيؤدي إلى

إغراق العالم بعصر مالي مظلم ولذلك فإن العديد من البلدان والكيانات كانت تعمل دون كلل لضمان عدم حدوث ذلك.

العملة الرقمية

هي نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي وليس لها وجود مادي (مثل الأوراق النقدية والنقود المعدنية) ولها خصائص مماثلة للعملات المادية ولكنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود وتشمل الأمثلة العملات الافتراضية والعملات المعماة (المشفرة) أو حتى "النقد الإلزامي الرقمي" الصادر من البنك المركزي وعلى غرار الأموال التقليدية، يمكن أن تستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات، ولكن يمكن أيضا أن تقتصر على مجتمعات معينة مثل للاستخدام داخل لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية.

العملة الرقمية هي رصيد مالي مسجل إلكترونيا على بطاقة ذات قيمة مخزنة أو جهاز آخر وهناك شكل آخر من أشكال الأموال الإلكترونية هو أموال الشبكة تسمح بنقل القيمة على شبكات الحاسوب ولا سيما شبكة الإنترنت والمال الإلكتروني هو أيضا مطالبة على مصرف خاص أو مؤسسة مالية أخرى مثل الودائع المصرفية.

ويمكن أن تكون الأموال الرقمية مركزية، حيث توجد نقطة مركزية للعرض النقدي أو لامركزية حيث يمكن التحكم في العرض النقدي من مصادر مختلفة.

إذن العملة الإلكترونية:

هي عبارة عن تمثيل لممتلكات رقمية.

وبشكل أكثر دقتاً فهي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها امراً أشبه بالمستحيل.

العملات الرقمية مصطلح يتم استخدامه للدلالة على جميع هذه التطبيقات التي تستخدم تقنية بلوك تشين سواءً كانت هذه التطبيقات تمثل عملة رقمية او

انها تمثل اشي شي اخر كالعقود الذكية وغيرها الإنترنت القائم على العملة الغير ماديه

تاريخ العملة الرقمية :

أصول العملات الرقمية يعود إلى 1990قرن فقاعة تكنولوجيا المعلومات وكان من أوائل هذه المنتجات الذهب الإلكتروني الذي تأسس عام 1996 ومدعوم بالذهب. و خدمة العملة الرقمية المعروفة مؤخرا هو موقع ليبيرتي ريسرف التي تأسست في عام 2006؛ بحيث أنه يسمح للمستخدمين بتحويل الدولار أو اليورو إلى إلى عملة رقمية بين الدولار واليورو على نفس الموقع كما أنه يسمح بتبادلها بحرية مع بعضها البعض في رسم 1٪.

وتعتبر كلتا الخدمتين مركزية، إلا أن الحكومة الأمريكية أغلقتها تماما بعدما سمع عنها أنها لغسيل الأموال. العملات المعدنيه Q (المال الظاهري) أو العملات المعدنية QQ، كانت تستخدم كنوع من العملة الرقمية القائمة على السلع الأساسية على منصة الرسائل تينسينت كيو كيو وظهرت في أوائل عام 2005. وكانت القطع النقدية Q فعالة جدا في الصين وقيل أنه كان لها تأثير مزعزع للاستقرار على العملة الصينية يوان بسبب المضاربة.

وقد دفعت الفائدة الأخيرة في العملة المعماة (المشفرة) اهتمام متجدد بالعملات الرقمية مع بيتكوين، وقدمت في عام 2009 لتصبح العملة الرقمية الأكثر استخداما وقبولًا على نطاق واسع.

العملة الرقمية مقابل العملة الافتراضية:

وفقا لتقرير البنك المركزي الأوروبي "للعملات الافتراضية -في تحليل آخر" تقرير فبراير 2015 العملة الافتراضية هي التمثيل الرقمي للقيمة، وليس الصادرة عن البنك المركزي أو مؤسسة الائتمان أو مؤسسة النقد الإلكتروني والتي من الممكن استخدامها في بعض الظروف كبديل للمال. وفي التقرير السابق

الصادر في تشرين الأول / أكتوبر 2012 عرفت العملة الافتراضية بأنها نوع من الأموال الرقمية غير الخاضعة للتنظيم والتي تصدر عن طريق مطوريها، وتستخدم بين أعضاء مجتمع افتراضي معين.

ووفقا لتقرير "العملات الرقمية" الصادر عن البنك الدولي للتسويات الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، فإن العملة الرقمية هي أصول ممثلة في شكل رقمي ولها بعض الخصائص النقدية. يمكن أن تكون العملة الرقمية مقومة بعملة ذات سيادة وتصدر من قبل الجهة المصدرة المسؤولة عن استرداد الأموال الرقمية نقدا. وفي هذه الحالة، تمثل العملة الرقمية النقود الإلكترونية.

وستعتبر العملة الرقمية المقومة بوحداتها ذات القيمة أو بإصدار لامركزي أو تلقائي عملة افتراضية.

ولذلك لا يعتبر بيتكوين عملة رقمية فقط بل أيضًا نوع من أنواع العملة الافتراضية ويستند بيتكوين وبدائله على خوارزميات التشفير، لذلك هذه الأنواع من العملات الافتراضية تسمى أيضا العملة المعماة (المشفرة).

العملة الرقمية مقابل العملة التقليدية:

معظم المعروض من النقود التقليدية هو المال المصرفي الذي يحتفظ به على أجهزة الكمبيوتر.

ويعتبر هذا أيضا العملة الرقمية. يمكن للمرء أن يجادل بأن مجتمعنا غير النقدي يتزايد مما يعني أن جميع العملات أصبحت رقمية (يشار إليها أحيانا باسم "الأموال الإلكترونية")، لكنها لا تقدم لنا على هذا النحو.

أنواع العملات الرقمية

العملة الافتراضية:

وقد تم تعريف العملة الافتراضية في عام 2012 من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها "نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورين، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين".

وقد عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2013 بإيجاز أكثر على أنها "وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية".

السمة الرئيسية لا توجد عملة افتراضية وفقا لهذه التعريفات، هي الحالة كالعطاء القانوني.

العملة المعماة (المشفرة):

والعملة المعماة (المشفرة) هو نوع من الرمزية الرقمية التي تعتمد على التشفير لتسلسل معا التواقيع الرقمية للتحويلات رمزية، الند للند الشبكات واللامركزية. في بعض الحالات يتم استخدام مخطط إثبات العمل لإنشاء وإدارة العملة.

اللائحة القانونية للعملة الرقمية

وتشكل العملات الافتراضية تحديات أمام المصارف المركزية أو الهيئات التنظيمية المالية أو الإدارات أو وزارات المالية فضلا عن السلطات المالية والسلطات الإحصائية.

توجيهات الخزانة الأمريكية:

وفي 20 آذار/ مارس 2013 أصدرت شبكة إنفاذ الجرائم المالية توجيهات لتوضيح كيفية تطبيق قانون السرية المصرفية في الولايات المتحدة على الأشخاص الذين يقومون بإنشاء وتبادل العملات الافتراضية.

توجيهات هيئة الأوراق المالية والبورصات:

في مايو 2014، حذرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (سيك) من مخاطر بيتكوين والعملات الافتراضية الأخرى ".

تنظيم ولاية نيويورك:

في يوليو 2014، اقترحت دائرة الخدمات المالية في ولاية نيويورك التنظيم الأكثر شمولا للعملات الافتراضية حتى الآن، وتسمى عادة بيتليسنز.

وخلافا للمنظمين الاتحاديين في الولايات المتحدة فقد جمعت مدخلات من أنصار بيتكوين والصناعة المالية من خلال جلسات الاستماع العامة وفترة تعليق حتى 21 أكتوبر 2014 لتخصيص القواعد.

وقد سعى الاقتراح في نشرة صحفية صادرة عن إدارة الشؤون المالية في نيويورك "... إلى إيجاد توازن مناسب يساعد على حماية المستهلكين وجذر النشاط غير القانوني" وقد انتقدت الشركات الصغيرة لصالح المؤسسات القائمة، واشتكت التبادلات الصينية بيتكوين من ان القواعد "واسعة جدا فى تطبيقها خارج الولايات المتحدة".

اعتماد حكومات الدول

واعتبارا من عام 2016 يستثمر أكثر من 24 بلدا في توزيع التكنولوجيات الموازنة (1.4 مليون دولار) في استثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، ويشارك أكثر من 90 مصرفا مركزيا في مناقشات معاهدة قانون التصاميم، بما في ذلك الآثار المترتبة على العملة المركزية الصادرة عن البنك المركزي.

كندا:

وقد استكشف بنك كندا إمكانية إنشاء نسخة من عملته على بلوكشين. وقد تعاون بنك كندا مع أكبر خمسة بنوك في البلاد - وشركة بلوكشين الاستشارية R3 –عندما كان يعرف باسم مشروع جاسبر.

في محاكاة تشغيل في عام 2016، أصدر البنك المركزي كاد عملات معدنية على بلوكشين مماثل لإثريوم واستخدمت البنوك عملات كاد لتبادل الأموال بالطريقة التي يقومون بها في نهاية كل يوم لتسوية حساباتهم الرئيسية.

الصين:

وصرح فان يى نائب حاكم البنك المركزي الصيني ان "الظروف مؤاتيه للعملات الرقمية التي يمكن ان تقلل من تكاليف التشغيل وزيادة الكفاءة وتمكين مجموعة واسعة من التطبيقات الجديدة".

ووفقا لفان يفي فإن أفضل طريقة للاستفادة من هذا الوضع هي أن البنوك المركزية تأخذ زمام المبادرة سواء في الإشراف على العملات الرقمية الخاصة أو في تطوير العطاءات القانونية الرقمية الخاصة بها.

الدنمارك:

واقترحت الحكومة الدانماركية التخلص من التزام تجار التجزئة المختارين لقبول الدفع نقدا وتطوير البلاد أقرب إلى الاقتصاد "غير النقدي".

وتدعم غرفة التجارة الدنماركية هذه الخطوة. يستخدم ما يقارب من ثلث السكان الدنماركيين موبيليباي، وهو تطبيق الهاتف الذكي لتحويل الأموال.

إكوادور:

وهناك قانون أقرته الجمعية الوطنية لإكوادور يمنح الحكومة الإذن بدفع مبالغ بالعملات الإلكترونية ويقترح إنشاء عملة رقمية وطنية.

وفقا لما ذكرته الجمعية الوطنية في بيان لها "الاموال الالكترونية ستحفز الاقتصاد، وسيكون من الممكن اجتذاب المزيد من المواطنين الاكوادوريين وخاصة الذين ليس لديهم حسابات تدقيق او حسابات ادخار وبطاقات ائتمان بمفردهم وستدعم العملة الالكترونية أصول البنك المركزي الاكوادورى".

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015، أطلقت "سيستيم دي دينيرو إليكترونيكو" (نظام النقد الإلكتروني)، مما جعل إكوادور أول بلد لديها نظام دفع إلكتروني تديره الدولة.

ألمانيا:

يختبر البنك المركزي الألماني نموذجا وظيفيا لتسوية بلوكشين المستندة إلى التكنولوجيا للأوراق المالية ونقل العملات الرقمية الصادرة مركزيا.

هولندا:

ويقوم البنك المركزي الهولندي بتجريب عملة افتراضية تستند إلى بيتكوين تسمى "دنكوين".

روسيا:

تمتلك سبيربانك التي تسيطر عليها الحكومة الروسية Yandex.Money - خدمة الدفع الإلكتروني والعملة الرقمية التي تحمل نفس الاسم.

كوريا الجنوبية:

كوريا الجنوبية تخطط للعملة الرقمية الوطنية باستخدام بلوكشين.

واعلن رئيس لجنة الخدمات المالية في كوريا الجنوبية ييم جونغ يونغ ان ادارته ستضع "اساسا نظاميا لنشر العملة الرقمية".

وقد اعلنت كوريا الجنوبية بالفعل خططا لوقف القطع النقدية بحلول عام 2020.

السويد:

السويد في عملية استبدال جميع الأوراق النقدية المادية، ومعظمها من القطع النقدية بحلول منتصف 2017.

غير أن الأوراق النقدية والقطع النقدية الجديدة للكرونا السويدية ستعمم على الأرجح عند نصف الذروة في عام 2007 والبالغة 494 12 كرونا للفرد ويعتزم البنك المركزي السويدي بدء مناقشات العملة الالكترونية الصادرة عن البنك المركزي والتي "لا تحل محل النقود بل ان تكون مكملة لها". وتقول نائبة الحاكم سيسيليا سكينجسلي إن النقد سيستمر في الانقطاع عن استخدامها في السويد، وفي حين أنه من السهل نسبيا الحصول على النقد في السويد، غالبا ما يكون من الصعب جدا إيداعه في الحسابات المصرفية، لا سيما في المناطق الريفية. ولم يتخذ أي قرار حاليا بشأن قرار إنشاء "كرونة إلكترونية".

تقول سينغسلي في كلمتها: "السؤال الأول هو ما إذا كان ينبغي حجز الكرونة الإلكترونية في الحسابات أم أن الإكرونا يجب أن يكون نوعا من الوحدة القابلة للنقل رقميا والتي لا تحتاج إلى بنية حساب أساسية، مثل النقد تقريبا".

يقول سينغسلي أيضا: "هناك سؤال هام آخر هو ما إذا كان البنك المركزي السويدي يجب أن يصدر الكرونة الإلكترونية مباشرة إلى عامة الناس أو الذهاب عبر البنوك، كما نفعل الآن مع الأوراق النقدية والقطع النقدية". وسيتم التعامل مع أسئلة أخرى مثل أسعار الفائدة، إذا كانت إيجابية، سلبية، أو صفر؟

سويسرا:

في عام 2016، قبلت حكومة المدينة أولا العملة الرقمية في دفع رسوم المدينة زوغ كما أضافت سويسرا بيتكوين كوسيلة لدفع كميات صغيرة، تصل إلى 200 سفر في اختبار ومحاولة لدفع زوغ كمنطقة التي تقدم التكنولوجيات المستقبلية من

أجل الحد من المخاطر تسوغ على الفور تحويل أي بيتكوين وردت في العملة السويسرية.

شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية شركة السكك الحديدية المملوكة للحكومة في سويسرا، تبيع بيتسوانز في آلات التذاكر.

المملكة المتحدة:

وقد نصح كبير المستشارين العلميين في حكومة المملكة المتحدة رئيس وزرائه وبرلمانه بالنظر في استخدام العملة الرقمية القائمة على بلوكشين.

واقترح كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا، البنك المركزي للمملكة المتحدة، إلغاء العملة الورقية. كما قام البنك بتحصيل الفائدة على بيتكوين. في عام 2016 شرعت في برنامج بحثي متعدد السنوات لاستكشاف الآثار المترتبة على البنك المركزي أصدر العملة الرقمية.

وقد أصدر بنك إنجلترا العديد من الأبحاث حول هذا الموضوع. ويشير أحدهم إلى أن الفوائد الاقتصادية لإصدار عملة رقمية على دفتر الأستاذ الموزع يمكن أن تضيف ما يصل إلى 3 في المائة إلى الناتج الاقتصادي للبلد.

وقال البنك إنه يريد أن تكون النسخة التالية من البنية التحتية الأساسية للبنوك متوافقة مع دفاتر الأستاذ الموزعة.

أوكرانيا:

وينظر البنك الوطني الأوكراني لإنشاء نظام إصدار / دوران / خدمة الخاصة بها لعملة المعماة (المشفرة) وطنية بلوكشين.

وأعلن المنظم أيضا أن بلوكشين يمكن أن يكون جزءا من مشروع وطني يسمى "الاقتصاد غير النقدي".

نقد:

العديد من العملات الرقمية الحالية لم تشهد بعد استخدام واسع النطاق، ولا يمكن استخدامها بسهولة أو تبادلها. كما أن لا تقبل المصارف عموما أو تقدم خدمات لها.

وهناك مخاوف أن العملة المعماة (المشفرة) محفوفة بالمخاطر للغاية نظرًا لقابليتها العالية بتقلب الأسعار و إمكانية مضخة و تفريغ المخططات. وقد حذر المنظمون في عدة بلدان من استخدامها واتخذ البعض تدابير تنظيمية ملموسة لردع المستخدمين.

كما تكون جميع العملات غير المشفرة مركزية. وعلى هذا النحو، قد تغلق الحكومة أو تغلقها في أي وقت. وكلما كانت العملة مجهولة أكثر، كلما زاد جاذبية المجرمين، بغض النظر عن نوايا المبدعين.

العولمة المالية

يعتبر الجانب المالي القوة المحركة لعجلة العولمة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، حيث يشارك فيها بدرجة كبيرة، تَفُوق الجوانب الأخرى، فقد شهدت السوق المالية عولمة فعلية على نطاق واسع، وهي السبب الأول والمحرك الفعال لهذه السوق والتي لا يمكن فصل المال عن الجانب الاقتصادي بأي شكل من الأشكال.

هذه العولمة تعرف بالعولمة المالية والتي كان أساسها التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية [1] بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

تعريف العولمة المالية:

وردت عدة تعاريف للعولمة المالية نذكر بعضها:

التعريف الأول:

تعرف العولمة المالية بأنها ظاهرة تتضمن تحرير المعاملات الآتية:

المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة الائتمان التجاري والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية.

المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع المقيمة، وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل التدفقات للداخل المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا.

المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص 33.

التعريف الثاني:

العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل، وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال [1].

التعريف الثالث:

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي ويمكن الاستدلال عنها بمؤشرين [2]:

المؤشر الأول:

وهو الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من (10) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سنة 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن (10) بالمائة في كل من فرنسا وإيطاليا.

المؤشر الثاني:

وهو الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من (20) مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي (1,2) تريليون دولار أمريكي في سنة 1990، وهو ما يزيد عن (84) بالمائة من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 34.
(2) رمزي زكي، العولمة المالية، ص 80 – 81.

الأسواق المالية، فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية، أي أن العولمة المالية لازالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية.

أسباب العولمة المالية

هناك عدة أسباب في ظهور العولمة المالية يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

نمو رأس المال المستثمر:

لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه دوراً أساسياً في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية فقد أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي وصارت الرأسمالية ذات طابع ربحي تعيش على توظيف رأس المال على استثماره [1].

وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دوراً مؤثراً لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات مالية) بشروطه الخاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي عن عشرات المرات منذ سنة 1982 متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية والدخل القومي وهو

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (147) المجلس الوطني للثقافة، الكويت سنة 1990، ص 235.

الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية [1].

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور (الاقتصاد الرمزي وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات) الثروة العينية (أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق، بعبارة أخرى إنه اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية (مؤشر داوجونز نيكاي، داكس) وتؤثر فيه أية تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة أسعار الصرف الأجنبي موازين المدفوعات، معدلات البطالة، المستويات العامة للأسعار [2].

كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية الدولية الكبيرة:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت سنة 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن (20) مليار دولار أمريكي وهو يمثل (110) بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو (90) بالمائة من إجمالي حجم الأصول التي يملكها [3].

---

(1) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1998، ص 122.

(2) حازم الببلاوي، المصدر نفسه، ص 122 - 123.

(3) I.M.F, world économique out look, 1998, P 183.

ظهور كم هائل من الابتكارات المالية الجديدة:

إن العولمة المالية ارتبطت بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: (المشتقات Dérivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل أيضاً (المبادلات Swaps)، و(المستقبليات Future)، و(السقف والقاعدة Callaes)، و(الخيارات Options).

وكل هذه الأدوات قابلة للتتطور من فترة لأخرى، بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الخيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما أنها تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما:

الأول: الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعميم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة حيث أصبحت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين ومواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وقد أشار بعضهم إلى هذا الخصوص بقوله: (إن الحصة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأسهم وكذلك مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخاطر نفسها إلى سلعة متداولة في الأسواق) [1].

الثاني: المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثاً إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

---

(1) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة (238)، ص 29.

الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية [1].

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور (الاقتصاد الرمزي وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات) الثروة العينية (أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق، بعبارة أخرى إنه اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية (مؤشر داوجونز نيكاي، داكس) وتؤثر فيه أية تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة أسعار الصرف الأجنبي موازين المدفوعات، معدلات البطالة، المستويات العامة للأسعار [2].

كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية الدولية الكبيرة:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت سنة 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن (20) مليار دولار أمريكي وهو يمثل (110) بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو (90) بالمائة من إجمالي حجم الأصول التي يملكها [3].

---

(1) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1998، ص 122.

(2) حازم الببلاوي، المصدر نفسه، ص 122 - 123.

(3) I.M.F, world économique out look, 1998, P 183.

ظهور كم هائل من الابتكارات المالية الجديدة:

إن العولمة المالية ارتبطت بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: (المشتقات Dérivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل أيضاً (المبادلات Swaps)، و(المستقبليات Future)، و(السقف والقاعدة Callaes)، و(الخيارات Options).

وكل هذه الأدوات قابلة للتتطور من فترة لأخرى، بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الخيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما أنها تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما:

الأول: الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعميم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة حيث أصبحت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين ومواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وقد أشار بعضهم إلى هذا الخصوص بقوله: (إن الحصة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأسهم وكذلك مخاطر عدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخاطر نفسها إلى سلعة متداولة في الأسواق) [1].

الثاني: المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثاً إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة بما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حال حدوث تطورات أو توقعات جديدة.

---

(1) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة (238)، ص 29.

مساهمة التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية:

ساهم التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة [1]، الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة [2].

ورغم ما يوفره هذا التطور التكنولوجي من ترابط بين الأسواق، والقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء فإنه يساهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية على سبيل الخلسة، ودون ان تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها.

التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي والتحرير المالي الدولي وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (الترجمة العربية)، واشنطن 1997، ص 139.
(2) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، فخ العولمة، ص 41.

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية، وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يأتي:

توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيفه في بعض الحالات كإلغاء القيود التي كانت تحد من نشأتها، الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخدامها، وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكاً في العالم.

دخول المؤسسات المصرفية مثل الشركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة وتعكس حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة خلال الفترة من 1980 إلى 1995 حيث انخفض نصيب البنوك التجارية في تحويل الأصول المالية الشخصية من (50) إلى (18) بالمائة وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو (42) بالمائة وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر لاسيما وأن البنوك التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تتهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق.

في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعر البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها على قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والدول الأوروبية.

هذا ومن المتوقع أن تحدث موجة من الاندماجات بين البنوك عبر مختلف الدول على غرار عمليات الشراء والاندماجات التي حدثت بين مختلف شركات التأمين[1].

مؤشرات العولمة المالية

العولمة المالية ظاهرة يمكن الاستدلال عليها من خلال مؤشرين اثنين يتمثلان في الآتي [2]:

الأول: ظهور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية:

عرفت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية تسارعاً كبيراً، ويتضح مدى هذا التسارع بالاتجاه الجديد الذي اتخذته عملية عولمة الاقتصاد في هذا الجانب من خلال الجدول الآتي:

(جدول رقم 1)

المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1970 إلى 1996 [3]

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996
الولايات المتحدة	2.8	4.2	9	35.1	89	135.3	151.5
اليابان	-	1.5	7.7	63	110	65.1	82.8
ألمانيا	3.3	5.1	7.5	33.4	57.3	169.4	196.8
فرنسا	-	-	8.4	21.4	53.3	179.4	229.2
إيطاليا	-	0.9	1.1	4	26.6	252.8	435.4
المملكة المتحدة	-	-	-	367.5	690.1	-	-
كندا	5.4	3.3	9.6	26.7	64.4	194.5	234.8

(1)Goldestein and Mussa," The intergration of word capital makets", I.M.F, working papers n°93 l 95, 14993.

(2) رمزي زكي، آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن، مجلة العربي الكويتية، العدد (482)، سنة 1999، ص 74.

(3) رمزي زكي، المصدر نفسه، ص 75.

هذه التطورات يمكن تفسيرها من خلال نتائج الأحداث والتغيرات في هذه الفترة حيث تم إلغاء القيود التي كانت تحول دون تحركات رؤوس الأموال الدولية والتي كانت مفروضة على عدد كبير من البلدان الصناعية، وهذا كان مع بداية السبعينات، وتواصلت عملية تحرير رأس المال والصرف تدريجياً فمن سنة 1980 إلى 1990 تم تصنيف الإنتاج الداخلي الخام لدول الـــ (OCDE) إلى 2,5 مرة، كما أن قيمة التجارة العالمية تضاعفت إلى 34 مرة، بينما انتقلت الأصول المالية فتضاعفت إلى 7,7.

أما تحولات الصرف فقد تضاعفت إلى 15 مرة وقد بلغـــت قيمتها يومياً مقدار (1200) مليار دولار وهو ما يمثل أكثر من 50 مرة من تدفقات السلع، أما عن المعاملات الخارجية في مجموعة الدول السبعة الصناعية المتقدمة الخاصة في الأسهم والسندات[1] فيتضح من خلال ما يبينه الجدول السابق حيث انتقلت المعاملات من (35) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1985 إلى (140) بالمائة خلال العشر سنوات اللاحقة [2].

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا صار يمثل ما يزيد عن (100) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996 وما يزيد عن (200) بالمائة في فرنسا وكندا وإيطاليا في نفس العام، بعد أن كانت تقل عن (10) بالمائة في عام 1980 [3].

واستمر هذا الوضع إلى أن أصبح يمثل حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 54 مرة من تدفقات الأسهم والسندات مما كانت عليه في سنة 1970 وزادت التدفقات المماثلة 55 مرة في اليابان و60 مرة في ألمانيا وكل هذا لسبب رئيسي يتمثل في التأثير الكامل لتكنولوجيا المعلومة على القطاع الاقتصادي.

---

(1) شريفة بوعمرة سونة وآخرون،، العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر) ص 78.

(2) بعداش أبو بكر، مكانة شركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، واقع وأفاقها في الجزائر، 2002، ص 71.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 34.

الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي:

عرفت هذه الظاهرة تطوراً مذهلاً خاصة في فترة ما بين (1970-1997) حيث نلاحظ زيادة كبيرة من سنة لأخرى في تدفقات رؤوس الأموال بين الأسواق المالية، خاصة في الدول الصناعية الرئيسية، وهذا ما يعتبر دليل لتسارع عولمة الأسواق المالية.

والجدول الآتي يوضح هذا التطور:

جدول رقم (2)

إجمالي تدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية في الدول الصناعية الرئيسية

الوحدة: مليار دولار[1]

السنوات	التدفقات الإجمالية للاستثمارات في الحافظة المالية
1970	5,26
1980	60,93
1985	243,34
1990	764,63
1995	701,34
1996	1162,64
1997	1040,09

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التدفقات المالية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ الثمانينات حتى التسعينات فالتدفقات خلال سنوات السبعينات كانت ضئيلة مقارنة مع سنوات اللاحقة،حيث انتقلت من 60,93 مليار دولار أمريكي في الثمينات إلى 1040,09 مليار دولار أمريكي في التسعينات وهذا ما يفسر الديناميكية الكبيرة التي عرفتها هذه التدفقات وما وفرته من موارد يمكن استغلالها في الاستثمار والنمو الاقتصادي والتي ساعدت فيها العوامل المؤدية لبروز العولمة المالية.

(1) رمزي زكي، المصدر نفسه، ص 79.

وتعدل دول الأسواق الصغيرة الأفضل لما قدمته دول الأسواق الكبيرة الغنية فـأكثر بلـدان العالم عولمة الآن بلدان صغيرة يسمح لها انفتاحها بالحصول على السـلع والخـدمات ورؤوس الأموال غير المتاحة لها داخلياً، فبعض الحالات نجد فيها العامل الجغرافي لعب دوراً هامـا في دعم التكامل بين الأسواق فعلى سبيل المثال؛ ما حققته هولنـدا مـن منـافع بسـبب موقعهـا عند نهر الراين كونه يربط عدداً من البلدان يصل نصيبها مـن حجـم تجـارة هولنـدا إلى 75 بالمائة.

وفي سنوات قليلة قدم الهولنديون استثمارات أجنبية ضـخمة بصـورة لا تسـتطيع بلـدان أخرى استيعابها، ففي أعقاب الإصلاحات الجذرية فقد ألغت القيود وعـززت مرونـة العمـل فزادت استثماراتها الأجنبية من (8) بالمائة من إجمالي النـاتج المحـلي لسـنة 1995 إلى أكـثر من (19) بالمائة، هذا العامل الذي عزز استثمارات هولندا الأجنبية، وهلم جراً.

أسواق العولمة المالية

إن من أبرز أسواق العولمة المالية الموجودة في العالم ما يأتي:

سوق البنوك الشاملة:

هي مجموعة الروابط والصلات الواسعة والممتدة بين بنك ما ومنشآت الخدمات المالية الأخرى ومنشآت القطاع الحقيقي، إلَّا أنه في الواقع أن الأنظمة المالية في العالم قد طوَّرت أشكالاً عديدة لهذا المفهوم.

فعلى **المستوى الأول**: نجد أن البنوك الشاملة لبعض الدول (كندا وبريطانيا) يكون لها حصص ملكية محدودة أو معدومة أو صلات بالمنشآت غير المالية وتتمثل أنشطتهم مثلاً في تغطية اكتتاب الأوراق المالية والتأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه.

وأما على **المستوى الثاني**: فتوجد الأنظمة المصرفية الشاملة ذات (البنك الرئيسي) ومن أبرز الدول التي تطبق هذه الأنظمة اليابان، وكوريا حيث تكون ملكية متشابهة بين البنوك ومنشآت القطاع الحقيقي عن طريق هيكل وتتمثل أنشطتهم في انخراطهم في الخدمات المالية مثل ضمان الأوراق المالية.

وأما على **المستوى الثالث**: فتوجد البنوك الشاملة تماماً وتطبق في سويسرا وألمانيا وتتمثل في وجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل، يتولى القسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية، كما تمارس رقابة أكبر على المنشأة غير المالية [1].

ويعرَّف الدكتور عبد الحميد عبد المطلب البنوك الشاملة بأنها: (تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع

(1) طارق عبد العال حماد، مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، الجزائر 2002، ص 71.

القطاعات كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف المصارف التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة التي قد لا تستند إلى رصيد وبنوك الاستثمارات والأعمال)[1].

أهداف قيام البنوك الشاملة:

إن أهداف قيام البنوك الشاملة بإستراتيجية التنويع تتلخص في الآتي [2]:

الأول: استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، فالتنويع تعني أن لا يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين.

الثاني: تعاظم إستراتيجية التنويع كلما اتجه المصرف إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية كإدارة صناديق الاستثمار التمويل التأجيري فيما يسمى بخدمات تأجير الأصول، أو قيام بوظائف كوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال مما يؤدي إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين.

الثالث: أن البنوك الشاملة هي مؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى قيامها بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلاً عن أعمال التامين وأخيراً بالمشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 52.

(2) شريفة بوعمرة سونة وآخرون، العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، ص 83.

مزايا وعيوب البنوك الشاملة:

أما مزايا وعيوب البنوك الشاملة فتتلخص بما يأتي:

من منظور النظام المصرفي الأكثر كفاءة:

أولاً- المزايا هي:

-زيادة حجم الإيرادات المتولدة.

-زيادة في تنويع الإيرادات.

-مصادر جديدة لأموال الملكية المصرفية.

ثانياً- العيوب هي:

-زيادة التركيز في السوق (احتمال انخفاض المنافسة).

-احتمال زيادة التناقض في المصالح.

-زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

-إنخفاض حوافز الإيداع والابتكار المالي.

-انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي الحقيقي في الاقتصاد الدولي.

من منظور المنشآت غير المالية التي أقامت صلات مع مصرف شامل:

أولاً- المزايا هي:

-زيادة الرافعة المالية (في صورة ضريبة).

-الدعم والمساندة عند إعادة هيكلة فترات الهبوط الاقتصادي من خلال القدرة على الاقتراض.

-زيادة كفاءة الاستثمار حيث تحدد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد عن الحد.

ثانياً - العيوب هي:

-مدراء خاضعون لرقابة أقل من جانب الشركات، مما يزيد من مشاكل الوكالة.

-وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الائتمان من جانب المصارف الشاملة الكبرى.

-انعدام تنوع أداء المعلومات بان الاحتمالات المستقبلية للشركة.

البورصات:

البورصة هي الأداة في تحريك الاقتصاديات ولها أهمية اقتصادية كبرى في تنشيط الحركات المالية فنجد أن الكثير يجعل هذه الأداة المالية وأهميتها، وطرق وكيفيات سير الأعمال بها وكذا التقنيات التي تتحكم في نشاطها وهذا ما نوضحه في الآتي:

تعريف البورصة:

هي سوق خاصة بعمليات معينة، في أماكن يباع ويشترى فيها عن طريق الوسطاء [1].

فهي تعنى بوضع الترتيبات العملية والتقنية اللازمة لعمليات التداول على القيم المنقولة، بغية تقديم خدمات تتمثل في تسهيل التعاملات بين وسطاء البورصة وترقية التداول على الأوراق المالية في سوق البورصة.

(1) طارق عبد العال حماد، مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، ص 205-207.

أهمية نشأة البورصات:

تكمن أهمية نشأة البورصات في الآتي[1]:

1.السماح لمؤسسات القطاع العام والخاص المنظمة في شركات ذات أسهم بفتح رؤوس أموالها للجمهور.

2.ضمان التمويل عن طريق الادخار العمومي.

3.تقييم هذه الشركات عن طريق السوق.

4.تحقيق تكريس شفافية أكبر في مبدأ الحركية النقدية.

(1)WWW. Kayma.com / essendes / économie.

البنوك الخلوية - التجارة الخلوية - المعطيات الخلوية

M-banking, M-commerce, M-data

ثورة جديدة تنبئ بانطلاق عصر ما بعد المعلومات

ثمة تجليات جديدة في عالم الاقتصاد الرقمي فبعد هذه الانطلاقة السريعة للاعمال الالكترونية E-Business والتجارة الالكترونية E-commerce ثمة توجه متسارع نحو الاعمال الالكترونية اللاسلكية wireless e-business وفي نطاقها ثمة العديد من المفاهيم الجديدة ابرزها مفهوم تجارة الخلوي M-commerce -Mobile commerce التي تنبئ بالثورة القادمة في عصر ما بعد المعلومات ومفهوم المعطيات الخلوية M-Data والبنوك الخلوية M- Banking، وعشرات المفاهيم الفرعية الاخرى.

وتعد الاعمال الالكترونية اللاسلكية احد التجليات المتقدمة لحالة الدمج بين نظم الحوسبة والاتصال بل هي فتح جديد من فتوح التقنية في حقلي الاتصال والحوسبة مضيفة بعدا جديدا وهو سهولة وعمومية الاستخدام او ما يعبر عنه بايجاز (المستخدم) وتعد ابرز تطبيق لفكرة تكاملية وسائل تقنية المعلومات وتسهيل استخدام فتوحها في جهاز واحد، او ما عبر عنه بالجهاز الشخصي الموثوق .personal trusted devices" .

ان تقنية المعلومات استلزمت ضمن مسيرة تطورها جهودا مبدعة في حقل صناعة الحواسيب ومكوناتها المادية (كاجهزة) وفي حقل صناعة البرمجيات (التي مثلت الدم الحي والمتدفق لنظم المعلومات واتاحت عبر تطبيقاتها اوسع افادة من اجهزة الكمبيوتر) .

واما نظم ووسائل الاتصالات فقد شهدت تطورا مذهلا نقلها من الاستخدام البدائي لشبكات التلغراف مرورا باستخدام انماط متعددة كالاسلاك النحاسية فالضوئية وغيرها -تنامت من حيث السعة والكفاءة -من اجل فعالية وسرعة وسائل التخابر ونقل البيانات الى ان وصلت الى مرحلة الاتصال عبر الاقمار الصناعية ونقل البيانات عبر شبكات الهاتف والوحدات الخلوية ومختلف ووسائل

الائتمار عن بعد والتبادل الاتصالي اللاسلكي وبروتوكولات التبادل المعلوماتي عبر وسائل الاتصال، الذي يجد تجليه في وقتنا الحاضر بظاهرة (الهاتف الخلوي) .

وتقنية المعلومات مفهوم شمولي ذو اثر متعدد على مختلف مناحي النشاط ، بل انه يسم العصر الذي نحيا نشأ وتنامت فتوحه من حقيقة الدمج والتزاوج بين الحوسبة والاتصال هذا التزاوج -الذي قام على فكرة توفير وسائط وبيئات لمعالجة البيانات وتبادلها، وكانت شبكات المعلومات وفي مقدمتها الانترنت العنوان الجديد لعصر المعلومات اتاح ويتيح التبادل الواسع لمختلف انماط المعلومات وتتيح التراسل الفوري وفي الوقت ذاته خلقت بيئة للاستثمار والاعمال فيما يعرف بالاسواق الافتراضية او بيئة الاعمال الالكترونية .

وقد انطلقت الاعمال الالكترونية بمختلف صورها ونمت بشكل واسع فتنامي سوق التجارة الالكترونية (البيع والشراء للسلع والخدمات على الخط) وتنامت الاعمال الالكترونية ما بين المؤسسات الانتاجية والخدمية وفي تجل جديد للوصول الى الزبون ولربطه بمؤسسات العمل والانتاج برزت ظاهرة الهواتف الخلوية التي تتيح تلقي المعلومات المالية والاستثمارية واستعراض مواقع مؤسسات الاعمال على شبكة الانترنت بفضل بروتوكولات اتصالية ملائمة مثل (الواب Wab) وبلوتوث Bluetooth وغيرهما .

ويعد اوسع تطبيق للاعمال الالكترونية بواسطة الهواتف الخلوية (كاهم وسيلة لاسلكية في الوقت الحاضر) الاعمال المصرفية الالكترونية الخليوية او ما يعرف ببنوك الواب او بنوك الخليوي.

1-عالم المعطيات الخلوية:

1-1 ما هي الأعمال اللاسلكية بوجه عام وما هو واقعها واتجاهاتها ؟

منذ عشرين عاما مضت نمت وبشكل متسارع الاستخدامات التجارية للوسائط اللاسلكية وكانت محصورة بشكل رئيسي بشبكات الموجات الميكروووية الخاصة التي تدار من شركات متخصصة ومن خلال نظم الريديو الخلوي (مناطق الانتقال المعلوماتي الخلوي) وانحصرت استخداماتها التجارية في قطاعات النقل البري والاستخدامات الشرطية المحلية الى جانب قطاعي النقل الجوي والبحري السابقين في الاستخدام ضمن نظم ومفاهيم اتصال لاسلكي مختلفة نوعا ما .

ومع اتجاه سوق الصناعة اللاسلكية الى توفير اجهزة اكثر فعالية وفي ظل خصخصة قطاعات الاتصال وتحديدا الترخيص لاستخدام الطيف والترددات وبناء شبكات الاتصال الخلوي وتحديدا الهواتف الخلوية، ومع استثمار فكرة التبادل الرقمي للمعلومات واستغلال شبكات الكمبيوتر والمعلومات المحلية والمناطقية بل والدولية (تحديدا الانترنت وبروتوكولات نقل البيانات عبر شبكاتها ووسائل الدخول الى مواقع المعلومات) تنامى بشكل متسارع سوق الوسائط الاتصالية اللاسلكية مقابل انخفاض كلفها وكانت النتيجة قفزات دراماتيكية في سوق الوسائط الاسلكية واستخداماتها وتنام مذهل في سوق الهواتف الخلوية تحديدا حيث ازدادت اعداد مستخدمي الهواتف الخلوية من 2 مليون الى نحو 100 مليون في السنوات العشر الاخيرة كما نمت خدمات وصناعة الوسائط اللاسلكية نموا مذهلا فمعدل النمو السنوي بالنسبة للمعطيات اللاسلكية (تبادل البيانات بوسائل لاسلكية) ازداد بنسبة 35% خلال الاعوام 1996 وحتى 2001 ، ومن المتوقع ان تنمو عائدات السوق العالمية للمعطيات اللاسلكية نموا متسارعا بما يعادل عشرة اضعاف واقعها الحالي بحيث تبلغ تقريبا 2.5 بليون عام 2002 [1].

(1) Sources: Frost & Sullivan reports, "Mobile Data Services: How to Keep Your Customers and Profits Moving" and "North American Wireless Office Markets."

وبالمقابل فان السوق الامريكي يبدو انه يتنامى في هذا القطاع بشكل ثابت وبطيء قياسا بغيره من الاسواق وفقا لتقديرات مؤسسة جارتنر جروب [1] ووفقا لدراسة مؤسسة Cahners فانه ومع نهاية عام 2002 فان كافة الوسائط اللاسلكية بانواعها سيجري تحميلها بحد ادنى من متصفحات البيانات والمعطيات اضافة الى تضمينها خدمة الانترنت والبريد الالكتروني [2] وتتوقع ذات الدراسة انه مع نهاية عام 2002 فان المؤسسات الكبرى والمتوسطة في العالم ستنفق ما يقارب 117 بليون دولار على التجهيزات اللاسلكية وخدماتها بما يعادل ضعف ما انفق عام 1998 (54 بليون) ووفقا للنمو المذهل وغير العادي في سوق استخدام الوسائط اللاسلكية لتبادل البيانات واجراء الاتصالات فان مؤسسة Red Herring تقدر انه مع نهاية عام 2003 فانه سيكون ثمة بليون هاتف لاسلكي في الاستخدام التجاري [3].

وبعيدا عن مدى دقة وتباين الارقام ، فان القدر المتيقن من كافة الدراسات ، وفي حدود الملاحظات البشرية لاتجاهات الاسواق التقنية وسوق الاتصالات تحديدا فان ثمة قفزة رهيبة في حقل استخدام الهاتف الخلوي والاهم من ذلك ان القفزة لن تكون في حقل استخداماته الاتصالية فقط كما هو الشائع في ايامنا هذه، بل ستتحقق وفي وقت قصير في ميدان تبادل المعطيات عبر الهاتف الخلوي (M-Data) وفي ميدان استخدام الهاتف الخلوي في الاعمال التجارية بانواعها ضمن مفهوم الاعمال الخلوية (M-business) والتي هي بطبيعتها اعمالا الكترونية عن بعد .

وعليه وعلى ضوء ما تقدم فان الاعمال اللاسلكية هي توظيف وسائط الاتصال اللاسلكية – الهاتف الخلوي بشكل خاص – في الانشطة التجارية المختلفة بين

(1) Source: The Gartner Group, The Dataquest Market Analysis Perspective, "Wireless Data in the United States: Pieces of the Puzzle are Missing, but a Picture is Taking Shape"

(2) Source: Cahners In-Sat Group, 1/2001

(3) Goldman Sachs as reported in Red Herring, 10/2000)

مؤسسات الاعمال والزبائن وبين مؤسسات الاعمال فيما بينها بالاعتماد اساسا على فكرة تبادل المعطيات بالوسائط الخلوية .

وتشمل الاعمال اللاسلكية في نطاق هذا المفهوم ، الاعمال التجارية والمصرفية والخدمية (سياحة صحة الخ) باستخدام مختلف الوسائط اللاسلكية كالراديوات الخليوية واجهزة الالتقاط البعدي بانواعها واجهزة البيجر والكمبيوترات الجيبية والمحمولة والمكاملات الرقمية والمساعدات الرقمية والاهم من هذه جميعا الهاتف الخلوي ببنائه الجديد كواسطة اتصال وتبادل للمعطيات (الهاتف الكمبيوتر) الذي يتصل به تحديدا المفاهيم الاساسية في سوق الاعمال اللاسلكية والتي تشمل من بين ما تشمل اعمالا تجارية تسويقية صرفة باستخدام الهواتف الخلوية M-commerce او اعمالا مصرفية بحتة M-banking او حتى خدمات معلوماتية او خدمات غير ربحية او غيرها في نطاق المفهوم الاوسع لكافة هذه الاستخدامات وهو تبادل المعطيات خلويا M-Data .

واما مفهوم اجهزة التطبيقات اللاسلكية Wireless Application Device فيمتد الى كل جهاز محمول باليد يتصف بقدرة التبادل الاتصالي اللاسلكي مع النقل الرقمي للبيانات Any hand-held digital wireless device such as a Smart phone, mobile phone, pager or two-way radio .

واما الخدمات اللاسلكية من ناحية التقنيات المنفذة لها فانها - كما اشرنا - ليست وقفا على الهواتف الخلوية ، بل هي احدث تجلياتها ، اذ تشمل الخدمات اللاسلكية ، الترددات بانواعها ومحطات الراديو بانواعها والتبادل الهاتفي اللاسلكي بانواعه والتراسل والنداء الالي وهي تقنيات وخدمات تتباين في نطاق الاستخدام :- 220 MHz Service , 218-219 MHz , 39 GHz Service , Air-Ground Radiotelephone Service , Amateur Radio Service , Aviation Radio Service , Basic Exchange Telephone Radio Service , Cellular Radiotelephone Service ,Commercial Operators License Program , General Wireless Communications Service (GWCS) , Location and Monitoring Services ,Maritime Mobile Services , Microwave Services , Offshore

Radiotelephone Service , Paging Services , Personal Communications Service (PCS) , Personal Radio Service , Private Land Mobile Radio Services , Public Safety Radio Services , Rural Radiotelephone Service , Specialized Mobile Radio Service , Wireless Communications Service (WCS)[1] .

(1) http://www.fcc.gov/wtb

2-1 الاعمال الخلوية تولد من رحم بروتوكولات الاتصال اللاسلكية !

ما هو الواب WAP ؟؟ وما هو بلوتوث ؟؟

الواب WAP - Wireless Application Protocol عبارة عن بروتوكول اتصالي يتيح مدخلا مفتوحا وعالميا للاجهزة اللاسلكية تمكنها من سهولة نقل وتبادل البيانات اضافة الى الدخول الى الشبكات، Protocol used to view a Web page on the display of a mobile phone ويستخدم في اجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الخلوية لما يتيحه من قدرة استعراض صفحات من المعطيات عبر قنوات الاتصال عبر الحدود .

اما تقنية بلوتوث للتطبيقات اللاسلكية Bluetooth wireless technology ، فهي التقنيات التي لمنظومة لمجموعة من الاجهزة الاتصال فيما بينها بروابط لاسلكية قصيرة المدى وتستخدم في مختلف اجهزة الكمبيوتر المرتبطة بالشبكات المخحلية وفي الهواتف الخلوية وغيرها من التطبيقات اللاسلكية A technology that allows an array of devices to communicate over short-distance wireless connections. This technology applies to PCs on a local area network as well as cell phones, personal digital assistants and even wristwatches.

لقد اتاح الواب والبروتوكولات الشبيهة توفير القدرة العالية للاجهزة الخلوية للتحول الى وسائط تفاعلية مع مختلف اشكال المعطيات ، كما اتاح استخدامات معلوماتية وخدمية لوسائط الاتصال اللاسلكي نقلتها من مجرد ادوات اتصال الى ادوات خدمة وانتاج ومعرفة .

وساهم في تحقيق ذلك اعتماد الواب على ذات المعايير والبروتوكولات واللغات المستخدمة في بيئة الانترنت مع ما يتطلبه ذلك من تطوير فيها .

وقد اطلقت مؤخرا منظومة شركات الواب العالمية معايير جديدة لتطبيقات الواب ساهمت في تكامل وسائط الهاتف الخلوي مع تقنيات التصفح والدخول لقواعد البيانات اتاحت وتتيح قدرات متنامية لخدمات المعطيات عن بعد .

وتعتمد الشركات العالمية في قطاع الاتصالات وتبادل المعطيات واحدا او اكثر من بروتوكولات الاتصال اللاسلكية وتقنياتها ولضمان توحيد معايير الاستخدام تنضم الشركات العالمية لواحد او اكثر من منتديات او مجموعات تطبيق المعايير التقنية في هذا الحقل ، وللوقوف على الشركات المنضمة الى معايير الواب او معاير بلوتوث انظر http://www.bluetooth.com وكذلك http://www.wapforum.org .

3-1 مزايا واستخدامات تقنيات معطيات الهاتف الخلوي

جوهر واساس الاستخدام : الوفرة المعلوماتية لدى الطلب

تقوم الفكرة الجوهرية لمختلف الاستخدامات لوسائط الهاتف الخلوي على توفير المعلومات عند طلبها او الحاجة لها Information on Demand وتحويل الهاتف الخلوي الى بوابة سهلة وميسورة لتقنية المعلومات ، تتيح الحصول على المعلومات اينما كان المستخدم وفي كل وقت يريد، هذه المعلومات قد تتضمن احوال الطقس، والسفر والتنقل القراءة وتصفح المجلات والجرائد والاطلاع على الاخبار مواد التسلية والالعاب متابعة الاسواق المالية وحركة الاسهم الدعاية والاعلانات بشكل تفاعلي الشراء والبيع والتسوق من مختلف مواقع التجارة والاعمال الالكترونية الحجز بانواعه وشراء التذاكر والبطاقات تنفيذ مختلف الاعمال المصرفية سواء الاستعلامية او عمليات نقل النقود او الدفع او غيرها ادارة البطاقات الذكية لمختلف الاستخدامات ولا تستغرب فالهاتف الخلوي قد اصبح الريموت كونترول لفتح الابواب وتشغيل الاجهزة وحتى انه وسيلة التعامل مع مزودات النقد في الشوارع عندما تتحول شاشته الى نموذج مشابه لشاشة مزود النقد الالي ينفذ من خلالها ما يريد من انشطة استعلامية او طلبات .

لقد اوجدت الهواتف الخلوية وتقنيات ادماجها بمعالجة وتبادل المعطيات استخدامات ومفاهيم جديدة ومتعددة وتشمل تطبيقات الهواتف الخلوية Mobile Applications من ضمن ما تشمل : تجارة الهواتف الخلوية m-commerce والبنوك الخلوية m-banking والدفع بالهاتف الخلوي m-payment والالعاب او التسلية الخلوية m-gaming والبريد الالكتروني الخلوي m-email والخدمات المتصلة بالموقع location-based services وادارة علاقات الزبائن واتجاهاتها predictive customer relationship management وخدمات العمل المؤسسية بانواعها corporate services وغيرها .

مزايا الاستخدام في بيئة الاعمال والخدمات

تتيح الاجهزة الخلوية واستخداماتها في فكرة توفير المعطيات وتقديم الخدمات تحقيقي مزايا وفرص عديدة ابرزها :-

–فعالية ادارة الوقت والاستجابة لاستحقاقاته Response Time وتحديدا في حقل نقل المعطيات للزبائن في كل وقت ودون الوقوع في منزلقات التاخير او الاعتماد على قدرات السكرتاريا والموظفين التقليدية في تنفيذ طلبات التعامل مع الزبائن .

– تحقيق شخصية الخدمات والاهتمام بشخص العميل Personalized Service اذ تتيح الهواتف الخلوية ربطا مباشرا بين الخدمة وبين شخص متلقيها ، وهو ما يتيح شعورا مميزا لدى العميل بانه محط اهتمام وفي الواقع العملي قد يكون من الصعب ربط الخدمة بالزبون عند تعدد الزبائن لكن في ظل تقنيات الاتمتة فان نظم الكمبيوتر المدمجة والخادمة لشبكات الهاتف الخلوي تتيح توجيه الاهتمام المباشر للعميل بشخصه واسمه دون جهد اضافي في بيئة العمل العادية .

–الانتاجية وفعالية الاداء Productivit حيث يمكن الاعتماد على الوسائط الخلوية في تجاوز معيقات الانتاج والاداء في اوقات الضغط واوقات التواجد خارج بيئة العمل.

–خفض الكلف الادارية بوجه عام Lower Administrative Cost وهذا يعتمد على نطاق التطبيق ومدى صحته ومدى فعالية الاستفادة من التقنيات الحديثة وهي مسالة تتعلق باستراتيجيات توظيف التقنية عموما لكن من حيث الاصل فان الاستخدامات الخلوية يتعين ان تتيح توفيرا في الكلف الادارية وتوفيرا في وسائط ايصال المعلومات للزبون.

–توفير قاعدة بيانات خلفية خادمة للاعمال في كل وقت وكل مكان وهذه ميزة جوهرية اذ تتيح امكانيات الدخول عبر الهاتف الخلوي سواء من الزبائن او من فريق العمل والموظفين ، القدرة على الوصول للمعلومات محل الاحتياج لان الخوادم وبنوك المعلومات التي تتصل وترتبط بها هذه الاجهزة ستكون – من حيث المبدا ووفق استراتيجية توفير المعلومات وحمايتها المتبعة - مفتوحة للاستخدام من كل مكان .

– سهولة الاستخدام Ease Of Use قياسا بالاجهزة التقنية الاخرى التي تتطلب دراية ولو قليلة للتعامل معها .

– الغاء فكرة الموقع Location . وعنصر المكان في تقديم الخدمة بما يتيح تقديم الخدمات في اسواق مفتوحة غير مقيدة بحدود .

– قدرات متقدمة للوصول والدخول Access وتبادل المعطيات والوثائق .

–قدرات المتابعة والملاحقة ووضع التقارير المتصلة بالعمل Tracking/Reporting وتحديد الاتجاهات سواء ما يتصل بالبيئة الداخلية للمؤسسة او في العلاقة مع الزبائن والجهات الخارجية

4-1 تجارة الخلوي M-Commerce وتحدياتها الجديدة

في دراسة حديثة اجرتها مؤسسة Ipsos-Reid (http://www.ipsos-reid.com) لحساب Burntsand, Inc. (http://www.burntsand.com/) ان ما نسبته 65% اكدوا انهم مارسوا نوعا ما من اعمال التجارة الخلوية او اللاسلكية وان 14.5% من بينهم

قاموا باجراء حوالات مالية عبر اجهزتهم كما اظهرت الدراسة ان 70% من مستخدمي الوسائط اللاسلكية في الولايات المتحدة الامريكية وكندا يهتمون بشكل اساسي بمسائل امن المعلومات والخصوصية المتعلقة بتبادل البيانات والمعطيات التسويقية والمالية بواسطة هذه الاجهزة .

وان 91% من بين المشاركين في الدراسة استخدموا الهواتف الخلوية تحديدا في انشطة التجارة اللاسلكية (انظر :- http://www.wirelessnewsfactor.com).

تقوم فكرة تجارة الخلوي على نفس مفهوم التجارة الالكترونية من حيث الاصل اي التجارة عن بعد، متضمنة كافة الانشطة التسويقية والدعائية وكافة انشطة الشراء والبيع باستخدام الهااتف الخلوي، وذلك من خلال اضافة متصفحات تتيح القدرة على الوصول للمتاجر الافتراضية وواجهات مواقع التجارة الالكترونية المتوفرة على الانترنرت، اضافة الى قدرة الدخول الى مواقع الشبكات الخاصة او مواقع التسويق المعلوماتي (كتالوجات البضائع على الخط)، وتنطوي التجارة بواسطة الهاتف الخلوي على كافة مراحل التجارة الالكترونية من حيث تصفح المنتجات وارسال طلبات الشراء والدفع بواسطة وسائل الدفع على الخط وكذلك تنطوي بعض تقنيات الهواتف الخلوية وتحديدا تلك المدمجة بانظمة كمبيوتر مساعدة او تكاملية مع نفس الهاتف على القدرة على تنزيل المنتجات ذات الطبيعة الالكترونية كالبرمجيات واقراص الموسيقى والكتب والمجلات (النشر الالكتروني) .

واذا كانت ابرز مشكلات التجارة الالكترونية الرئيسة - طبعا بعد ان تحسم مسائل الاعتراف القانوني بحجية التصرفات والمعاملات الالكترونية - هي مشكلة امن التعاملات التجارية الالكترونية فان مسالة امن تجارة الخلوي وخصوصية المعلومات المتبادلة عبر هذه الاجهزة تمثل المشكلة الاساسية والرئيسة والتي تحظى باهتمام استثنائي من مختلف جهات العمل عبر الوسائط الخلوية ذلك ان الهاتف الخلوي اضاف مخاطر جديدة في حقل الدخول الى النظام والالتقاط البعدي

للبيانات ، تسهل عمليات النفاذ غير المشروع لانظمة الكمبيوتر والمواقع المرتبط بها الهاتف الخلوي موضوع الاستخدام .

والظاهرة الاكثر شيوعا فيما يعرف بمخاطر ومشكلات تجارة الهاتف الخلوي هي الكم المتدفق من رسائل الاعلان والدعاية الموجهة للمستخدمين، او ما يعرف بالرسائل او البريد الالكتروني غير المرغوب به spam، وفي تطور تشريعي حديث فان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي يعملان الان على اقرار حزمة تشريعات تنظم هذه الظاهرة وتضع معايير لحماية المستخدم من آثارها الضارة وامام الكونجرس الامريكي في الوقت الحاضر مشروع قانون Wireless Telephone Spam Protection Act ومشروع قانون Anti-Spamming Act of 2001.

اما الاتحاد الاوروبي فقد شكل واحدة من مجموعات القانون المتخصصة التابعة للمجلس القانوني الاستشاري لدراسة هذه الظاهرة وتنظيم مسائلها القانونية وحتى الان انجزت هذه اللجنة دراسة شاملة (نشرتها شبكة المعلومات الاستراتيجية الاوروبية التابعة للاتحاد الاوروبي) عالجت الواقع في دول مجلس اوروبا ومدى تغطية تشريعات تقنية المعلومات القائمة لهذه الظاهرة وتقدمت بمجموعة توصيات في هذا الحقل جرى رفعها للجنة الاوروبية .

2- البنوك الخلوية M-banking وتحدياتها القانونية .

2-1 فكرة البنوك الخلوية

فكرة البنوك الخلوية تقوم على طرق تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في اي مكان وفي اي وقت وتشمل الخدمات المصرفية المزودة عبر الهواتف الخلوية الخدمات المعلوماتية كالاستعلام عن الارصدة والاطلاع على عروض المصارف واسعار العملات والفوائد ومعدلاتها والاستشارات والنصائح بشان القروض والتسهيلات ومواقع البنك الفعلية ودوائره وغير ذلك من خدمات استعلامية، كما تشمل الخدمات المالية كتحويل النقود من حساب الى حساب وخدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وغلاقها وغيرها من الاعمال والخدمات المصرفية.

وتعد البنوك الخلوية فتحا جديدا في فتوح توظيف البطاقات الذكية تحديدا smart card اذ تعد الواسطة الرئيسة لتخزين تطبيقات البنوك الخلوية بانواعها سيما انها تتمتع بقدر من الامن يفوق الوسائل التقنية الاخرى وتحديدا وسائل الربط والتخزين المفتوحة وقد اتاحت البطاقات الذكية قدرة تخزين وادارة التواقيع الالكترونية ومختلف وسائل التعرف والتثبت والموثوقية المرتبطة بالاعمال المصرفية وفي العلاقة ما بين البنك والزبون .

منذ انطلاق فكرة الخدمات البنكية بواسطة الهواتف الخلوية وتوظيف البطاقات الذكية لهذه الغاية (Cellnet / Barclaycard in the UK was the first Mobile Banking application to be launched in the world) جرى تطور مذهل في حقل توظيف وسائط وبروتوكولات الاتصال وتبادل المعلومات وبروتوكولات ووسائل امن المعلومات في بيئة بنوك الهواتف الخلوية .

ترافق ذلك مع تطور مذهل في حقل البطاقات الذكية وهي بطاقات اشبه ما تكون بالبطاقة البلاستيكية تحتوى على معالجات او شرائح رقمية تتيح التخزين وتنفيذ التطبيقات وتحتوى على ذاكرة رقمية للاحتفاظ ببرامج التطبيقات

وتمكن البطاقة الذكية من الدخول الى قواعد البيانات والتفاعل معها كما انها وفي الوقت الراهن مدمجة بانظمة عالية من الامن تتيح سلامة محتوى البيانات المتبادلة وموثوقية الاطراف محل التعامل .

2-2 عناصر حماية استخدام الهاتف الخلوي في التبادلات المصرفية

مع تزايد القيمة الاقتصادية والمالية للمعلومات وشيوع وتنامي التطبيقات العملية لفكرة راس المال الفكري والاقتصاد القائم على المعرفة او الاقتصاد الرقمي وجب العمل على توفير الحماية التقنية لنظم المعلومات بوجه عام وهو ما ادى الى ابتكار وسائل تقنية متنامية كجدران النار وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتشفير وغيرها لضمان حماية تبادل المعلومات بشكل صحيح والحفاظ عل السرية.

الا ان الحماية التقنية ليست كافية لضمان حماية المعلومات ونظمها وتطبيقاتها عوضا عن انها لم تؤد الى توفير ثقة واسعة بنظم التقنية لدى المستخدمين الذين تسود عندهم قناعة ان نظم الكمبيوتر والانترنت ووسائل الاتصال اللاسلكي ليست آمنة بقدر الوسائل التقليدية للاعمال القائمة على الورق والدليل الكتابي او المادي، لهذا كان لزاما ان تتحرك النظم القانونية لضمان توفير حماية للمعلومات.

وبشكل عام ، فان مختلف وسائل الحماية (التقنية والقانونية) تهدف الى تامين الحماية في المواضع التالية والتي تمثل في الوقت ذاته عناصر النظام الامني للمعلومات المتبادلة بواسطة الهواتف الخلوية :-

– Authentication وهي القدرة على اثبات شخصية الطرف الاخر على الشبكة وبنفس الوقت اثبات شخصية الموقع للمستخدم .

– Privacy الخصوصية او حماية بيانات المستخدم من الافشاء والاطلاع دون اذن او تخويل.

– Access Control الصلاحيات وتحديد مناطق الاستخدام المسموحة لكل مستخدم واوقاته

–Integrity (تكاملية او سلامة المحتوى) وتتصل بالتاكد من ان المعلومة التي ارسلت هي نفسها التي تم تلقيها من الطرف الاخر .

–Non-repudiation (عدم الانكار) اذ لا يكفي فقط اثبات شخصية المستخدم او الموقع بل يتعين ضمان عدم انكار منفذالتصرف صدور التصرف عنه .

–AVAILABILITY استمرارية توفر المعلومات او الخدمة اذ لا يكفي الوجود وتقديم الخدمة الالكترونية ووجود النظام الالكتروني ويتعين ضمان استمرار الوجود وحماية النظام من انشطة التعطيل (كهجمات انكار الخدمة)

3-2 الاطار القانوني لحماية نظم المعلومات وتنظيم استخداماتها .

ان اخطر ما يواجه فعالية نظم حماية المعلومات وفعالية الادوات التشريعية لتنظيم استخداماتها وتطبيقاتها وصورها المعالجات الجزئية للتحديات القانونية المتصلة بتقنية المعلومات اذ تظهر الدراست التحليلية اهمية الحاجة الى حزمة متكاملة من التشريعات في حقل تقنية المعلومات تمتد لتغطية عناصر اساسية اربعة:-

1- الاعتراف القانوني بالمعلومات ووسائل حمايتها في النظام القانوني .

2- التنظيم الملائم لوسائل التقنية ومعاييرها ومواصفاتها .

3- الاعتراف القانوني بصلاحية الوسائل الالكترونية في بيئة الاعمال والخدمات والاستثمار

4- الاعتراف القانوني بمصالح المستهلك والمستخدم وتوفير الحمتية القانونية من عيوب ومخاطر التقنية وتطبيقاتها .

وهذه العناصر الاربعة تمثل الاطار القانوني الذي تندرج في نطاقه مختلف تشريعات تقنية المعلومات، بحيث لا تكون حزمة التشريع فاعلة او كافية ما لم

تضمن حماية المعلومات ذاتها من انشطة الاعتداء عليها، وحماية المستخدم من مخاطر التقنية وتخلف المواصفات وما قد يتعرض له من انشطة جرمية . وتوفير بيئة ملائمة للاعمال الالكترونية بمختلف تطبيقاتها من خلال الاعتراف بالوسائل الالكترونية بمختلف انواعها للتعاقد والاثبات وتوفير معايير سلامة النشاط التجاري والاستثماري في البيئة الافتراضية بذات القدر الذي تحظى به في بيئة العالم الحقيقي او الورقي .

2-4 الخصوصية وامن المعلومات حجر الاساس في الثقة بتقنية البنوك الخلوية

2-4-1 الخصوصية

ان الحق في الخصوصية او كما يعرف في النظام اللاتيني بالحق في الحياة الخاصة يعرف بحق احترام سرية وخصوصية الاشخاص من اي تدخل مادي او معنوي وهو حق عميق الجذور من الوجهة التاريخية وقد تطور الحق في الخصوصية وحماية البيانات في الستينات والسبعينات نتيجة للتأثر بتقنية المعلومات وبسبب القوى الرقابية المحتملة لانظمة الكمبيوتر التي استوجبت وضع قواعد معينة تحكم جمع ومعالجة البيانات الخاصة وفي هذا الحقل فان اول معالجة تشريعية في ميدان حماية البيانات كان عام 1970 في هيس بالمانيا (LAND OF HESSE IN GERMANY) والذي تبعه سن او قانون وطني (متكامل) في السويد عام 1973 ثم الولايات المتحدة عام 1974 ثم المانيا على المستوى الفدرالي عام 1977 ثم فرنسا عام 1978

وفي عام 1981 وضع الاتحاد الأوروبي اتفاقية حماية الافراد من مخاطر المعالجة الالية للبيانات الشخصية ، ووضعت كذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دليلا ارشاديا لحماية الخصوصية ونقل البيانات الخاصة والذي قرر مجموعة قواعد تحكم عمليات المعالجة الالكترونية للبيانات وهذه القواعد تصف البيانات والمعلومات الشخصية على انها معطيات تتوفر لها الحماية في كل مرحلة من

مراحـل الجمـع COLLECTION والتخـزين STORAGE والمعالجـة PROESSING والنشر DISSEMINATION.

ويمكن تقسيم الخصوصية الى عدد من المفاهيم المنفصلة لكنها تـرتبط معـا في الوقـت ذاته وهي:

1-**خصوصية المعلومات Information Privacy** والتي تتضـمن القواعـد التـي تحكـم جمع وادارة البيانات الخاصـة كمعلومـات بطاقـات الهويـة والمعلومـات الماليـة والسـجلات الطبية والسجلات الحكومية وهي المحل الذي يتصل عادة بمفهـوم حمايـة البيانـات Data Protiction

2-**الخصوصية الجسدية او المادية Bodily Privacy**: والتي تتعلق بالحمايـة الجسـدية للافراد ضد اية اجراءات ماسة بالنواحي المادية لاجسادهم كفحوص الجينـات GENETIC TESTS، وفحص المخدرات DRUG TESTING .

3-**خصوصـية الاتصـالات Telecommunication Privacy** والتـي تغطـي سريـة وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريد والبريد الالكتروني والاتصـالات الخليويـة وغيرهـا مـن الاتصالات .

4-**الخصوصـية الاقليميـة (نسـبة الى الاقلـيم المكـاني)** والتـي تتعلـق بالقواعـد المنظمـة للـدخول الى المنـازل وبيئـة العمـل او الامـاكن العامـة والتـي تتضـمن التفتـيش والرقابـة الالكترونية والتوثق من بطاقات الهوية .

وتمكـن تقنيـة المعلومـات الجديـدة خـزن واسـترجاع وتحليـل كميـات هائلـة مـن البيانـات الشخصية التي يتم تجميعها من قبل المؤسسات والدوائر والوكالات الحكومية ومن قبل الشركـات الخاصة، ويعود الفضل لهذا الى مقـدرة الحوسـبة الرخيصـة، وأكـثر مـن هـذا فانـه يمكـن مقارنـة المعلومات المخزونة في ملف مؤتمت بمعلومات في قاعدة بيانات أخرى، ويمكن نقلهـا عـبر البلـد في ثوان وبتكاليف منخفضـة نسـبيا "أن هـذا بوضـوح يكشـف الى أي مـدى يمكـن أن يكـون تهديـد

الخصوصية" وتتزايد مخاطر التقنيات الحديثة على حماية الخصوصية كتقنيات رقابة (كاميرات) الفيديو، وبطاقات الهوية والتعريف الالكترونية وقواعد البيانات الشخصية ووسائل اعتراض ورقابة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ورقابة بيئة العمل وغيرها .

وقد اظهرت التقارير الصادرة عن هيئات ومنظمات حماية الخصوصية ان معلومات الافراد والمؤسسات ليست آمنة من الاطلاع عليها وافشائها وليست الخطورة فقط فيما يمكن الوصول اليه من معلومة في وقت معين، اذ الخطورة الاكبر فيما يمكن جمعه من معلومات وتحليلها كحزمة واحدة للوصول الى حقائق عن الفرد تساهم في تنفيذ انشطة المساس به او الاعتداء على حقوقه الاخرى وابرز مثال في هذا الحقل ، قدرة انماط من البرمجيات والنظم على تجميع عادات الشخص وحقائق معيشته على نحو قد يتيح في اي وقت الاعتداء على سمعته او كرامته او اعتباره المالي او يساهم في توفير فرصة حقيقة لاختراق نظامه او هاتفه الخلوي واستخدام بياناته السرية للوصول الى حساباته البنكية ومباشرة افعال اعتداء مختلفة عليها .

لقد اظهرت الدراسة البحثية ان نحو 50 دولة من دول العالم قد اقرت تشريعات شاملة في حقل حماية البيانات (Data Protection) وأن نحو 20 دولة تبذل جهودا تشريعية في هذا الوقت لوضع قوانين في ذات الحقل او تعديل قواعدها القانونية القائمة لتحقق حماية البيانات وتحديدا البيانات الشخصية والاسرار من مخاطر المعالجة الالية للبيانات، وينسب هذا النشاط التشريعي المحموم الذي بدء يظهر بشكل ملحوظ في اخر سنتين، الى عوامل عديدة، منها: رغبة الكثير من الدول التواؤم مع متطلبات عصر المعلومات، وخشيتها من المخاطر المتزايدة لوسائل معالجة ونقل البيانات، الى جانب عامل حاسم اخر هو الرغبة العامة في تشجيع وتنظيم التجارة الالكترونية والتي يعد من بين موضوعاتها الساخنة مسائل الخصوصية ورغبة هذه الدول ايضا -واحيانا اضطرارها -للتواؤم مع توجهات

المنظمات والهيئات الدولية او متطلباتها سواء الهيئات التي تكون الدولة عضوا فيها او تلك التي ترتبط مع دولها بمصالح والتزامات توجب عليها انفاذ استراتيجياتها وسياساتها التوجيهية، كالدول التي وجب عليها تحقيق المعايير المقررة في حقل تبادل البيانات عبر الحدود المقررة من قبل الاتحاد الأوروبي ومجلس اوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ومن خلال دراسة مسحية قام المركز العربي للقانون والتقنية العالية باجرائها ظهر ان قوانين الخصوصية تنطوي على ثلاث طوائف رئيسة من القواعد:

الاولى: الطائفة المتعلقة باقرار المباديء الرئيسة للحق في الخصوصية ونطاق اعتراف الدولة به وكفلته والالتزامات المقررة على الجهات العامة والخاصة في حقل حماية البيانات الشخصية واحترام الخصوصية فيما تمارسه من انشطة جمع ومعالجة البيانات الشخصية باستخدام التقنية.

الثانية: القواعد التنظيمية والاجرائية والمعايير وهي تلك القواعد المتعلقة باليات جمع البيانات ومعالجتها ونقلها وتحدد المعايير التي يتعين على جهات التقنية والاتصالات التقيد بها الى جانب بحثها في جهات رقابة حماية الخصوصية وتنظيم تشكيلها وعملها وبيان دورها وتحديد مهامها وصلاحياتها يضاف اليها ايضا القواعد الاجرائية الخاصة التي تطبق بالنسبة للحماية المدنية او الجزائية المقررة في نطاق القواعد الموضوعية للحماية .

الثالثة: القواعد الموضوعية للحماية المدنية والجنائية ، وتشمل نصوص التجريم مع تحديد للافعال المجرمة وعقوباتها اضافة لبيان نطاق المسؤولية المدنية وبيان الجهات محل المساءلة وغير ذلك من قواعد موضوعية تتعلق بالحماية القانونية للبيانات الشخصية في كافة مراحل التعامل التقني معها .

وبالعودة الى خصوصية بيانات وخدمات البنوك الخلوية فان حماية هذه الخصوصية وتوفير الثقة لدى الزبون بسيرة بياناته ينطلق من تبني البنك استراتيجية واضحة لحماية الخصوصية لدى ادخال هذه الخدمة تقوم على توفير

الحماية التقنية وتامين الحماية التعاقدية كبديل للحماية التشريعية عند عدم توفرها والعمل في الوقت نفسه على جبهة توفير الحزمة التشريعية المناسبة في هذا الحقل .

امن معلومات البنوك الخلوية .

لن ندخل في هذا المقام بمفهوم امن المعلومات ولا موضوع جرائم الكمبيوتر والانترنت والاتصالات لسبق معالجتنا لها في اكثر من مقام وموضع ومنها الدراسة المنشورة سابقا في مجلة البنوك في الاردن حول جرائم الكمبيوتر[1] لكننا سنكتفي في هذا المقام بالتركيز على ابرز محاور استراتيجية امن المعلومات في بيئة البنوك الخلوية .

ان استراتيجية امن المعلومات Security Policy، او سياسة امن المعلومات هي مجموعة القواعد التي يطبقها الاشخاص لدى التعامل مع التقنية ومع المعلومات داخل المنشأة وتتصل بشؤون الدخول الى المعلومات والعمل على نظمها وادارتها وتهدف استراتيجية امن المعلومات الى تعريف المستخدمين والاداريين بالتزاماتهم وواجباتهم المطلوبة لحماية نظم الكمبيوتر والشبكات وكذلك حماية المعلومات بكافة اشكالها، وفي مراحل ادخالها ومعالجتها وخزنها ونقلها واعادة استرجاعها كما تهدف الاستراتيجية الى تحديد الاليات التي يتم من خلالها تحقيق وتنفيذ الواجبات المحددة على كل من له علاقة بالمعلومات ونظمها وتحديد المسؤوليات عند حصول الخطر وتهدف الى بيان الاجراءات المتبعة لتجاوز التهديدات والمخاطر والتعامل معها والجهات المناط بها القيام بها بذلك .

ويتعين ان تنطلق استراتيجة امن المعلومات من تحديد المخاطر، اغراض الحماية ومواطن الحماية وانماط الحماية اللازمة واجراءات الوقاية من المخاطر وتتلخص

(1)- انظر ايضا مؤلفنا موسوعة القانون وتقنية المعلومات ، -الكتاب الاول ، قانون الكمبيوتر ، والكتاب الثاني ، دليل امن المعلومات والخصوصية اصدارات اتحاد المصارف العربية 2001

المنطلقات والاسس التي تبنى عليها استراتجية امن المعلومات القائمة على الاحتياجات المتباينة لكل منشأة من الاجابة عن تساؤلات ثلاث رئيسة: ماذا اريد ان احمي؟ مِن ماذا احمي المعلومات؟ كيف احمي المعلومات؟ واما اغراض الحماية فتتمثل بحماية السرية CONFIDENTIALITY والتكاملية وسلامة المحتوى INTEGRITY واستمرارية توفر المعلومات او الخدمة AVAILABILITY .

وتمتد مناطق امن المعلومات الى امن الاتصالات (ويراد بأمن الاتصالات حماية المعلومات خلال عملية تبادل البيانات من نظام الى اخر) وامن الكمبيوتر (ويراد به حماية المعلومات داخل النظام بكافة انواعها وانماطها كحماية نظام التشغيل وحماية برامج التطبيقات وحماية برامج ادارة البيانات وحماية قواعد البيانات بانواعها المختلفة) ولا يتحقق امن المعلومات دون توفير الحماية المتكاملة لهذين القطاعين عبر معايير امنية تكفل توفير هذه الحماية ومن خلال مستويات امن متعددة ومختلفة من حيث الطبيعة واما عن انماط ومستويات امن المعلومات فتتمثل بالحماية المادية والحماية الشخصية والحماية الادارية والحماية الاعلامية المعرفية.

وتقوم الاستراتيجية الفاعلة لامن البنوك الخلوية على تحديد المخاطر بشكل دقيقي وشامل وهي مخاطر تتصل بالكمبيوتر والشبكة وجهاز الهاتف الخليوي نفسه، وابرز هذه المخاطر :

1 -اختراق الانظمة :

ويتحقق ذلك بدخول شخص غير مخول بذلك الى نظام الكمبيوتر والقيام بأنشطة غير مصرح له بها كتعديل البرمجيات التطبيقية وسرقة البيانات السرية او تدمير الملفات او البرمجيات او النظام او لمجرد الاستخدام غير المشروع .

ويتحقق الاقتحام بشكل تقليدي من خلال انشطة (التقنيع والتخفي) ويراد به تظاهر الشخص المخترق بانه شخص اخر مصرح له بالدخول او من خلال استغلال

نقاط الضعف في النظام كتجاوز اجراءات السيطرة والحماية او من خلال المعلومات التي يجمعها الشخص المخترق من مصادر مادية او معنوية كالتنقيب في قمامة المنشأة للحصول على كلمات السر او معلومات عن النظام او عن طريق الهندسة الاجتماعية كدخول الشخص الى مواقع معلومات حساسة داخل النظام ككلمات السر او المكالمات الهاتفية .

2 -**الاعتداء على حق التخويل:**

ويتم من خلال قيام الشخص المخول له استخدام النظام لغرض ما باستخدامه في غير هذا الغرض دون ان يحصل على التخويل بذلك وهذا الخطر يعد من الأخطار الداخلية في حقل اساءة استخدام النظام من قبل موظفي المنشأة وهو قد يكون ايضا من الاخطار الخارجية كاستخدام المخترق حساب شخص مخول له باستخدام النظام عن طريق تخمين كلمة السر الخاصة به او استغلال نقطة ضعف بالنظام للدخول اليه بطريق مشروع او من جزء مشروع ومن ثم القيام بانشطة غير مشروعة .

3 -**زراعة نقاط الضعف :**

عادة ينتج هذا الخطر عن اقتحام من قبل شخص غير مصرح له بذلك او من خلال مستخدم مشروع تجاوز حدود التخويل الممنوح له بحيث يقوم الشخص بزرع مدخل ما يحقق له الاختراق فيما بعد .

ومن اشهر امثلة زراعة المخاطر حصان طرواد وهو عبارة عن برنامج يؤدي غرضا مشروعا في الظاهر لكنه يمكن ان يستخدم في الخفاء للقيام بنشاط غير مشروع كان يستخدم برنامج معالجة كلمات ظاهريا لتحرير وتنسيق النصوص في حين يكون غرضه الحقيقي طباعة كافة ملفات النظام ونقلها الى ملف مخفي بحيث يمكن للمخترق ان يقوم بطباعة هذا الملف والحصول على محتويات النظام .

4 -**مراقبة الاتصالات:**

بدون اختراق كمبيوتر المجني عليه يتمكن الجاني من الحصول على معلومات سرية غالبا ما تكون من المعلومات التي تسهل له مستقبلا اختراق النظام وذلك ببساطة من خلال مراقبة الاتصالات من احدى نقاط الاتصال او حلقاتها .

5 -**اعتراض الاتصالات:**

وكذلك بدون اختراق النظام يقوم الجاني في هذه الحالة باعتراض المعطيات المنقولة خلال عملية النقل ويجري عليها التعديلات التي تتناسب مع غرض الاعتداء ويشمل اعتراض الاتصالات قيام الجاني بخلق نظام وسيط وهمي بحيث يكون على المستخدم ان يمر من خلاله ويزود النظام بمعلومات حساسة بشكل طوعي .

6 -**انكار الخدمة:**

ويتم ذلك من خلال القيام بأنشطة تمنع المستخدم الشرعي من الوصول الى المعلومات او الحصول على الخدمة وابرز انماط انكار الخدمة ارسال كمية كبيرة من رسائل البريد الالكتروني دفعة واحدة الى موقع معين بهدف اسقاط النظام المستقبل لعدم قدرته على احتمالها او توجيه عدد كبير من عناوين الانترنت على نحو لا يتيح عملية تجزئة حزم المواد المرسلة فتؤدي الى اكتظاظ الخادم وعدم قدرته على التعامل معه .

7 -**عدم الاقرار بالقيام بالتصرف:**

ويتمثل هذا الخطر في عدم اقرار الشخص المرسل اليه او المرسل بالتصرف الذي صدر عنه، كأن ينكر انه ليس هو شخصيا الذي قام بارسال طلب الشراء عبر الانترنت.

وليس ثمة امن حقيقي للمعلومات دون اعتماد حزمة خدمات او وسائل امنية فاعلة، وهنا يظهر مدى صحة خطة الامن ، وهنا ايضا تتميز المؤسسات في تعاملها

مع هذه المسالة ، وبالعموم فان هناك خمسة انواع اساسية لخدمات الأمن تستهدف حماية خمسة عناصر رئيسة في ميدان المعلومات وهي :

1 -خدمات (وسائل) حماية التعريف Identification and Authentication

هذه الخدمات تهدف الى التثبت من الهوية وتحديدا عندما يقوم شخص ما بالتعريف عن نفسه فان هذه الخدمات تهدف الى التثبت من انه هو الشخص نفسه ولهذا فان التعريف يعد الوسائل التي تحمي من انشطة التخفي والتنكر ومن هنا فان هناك نوعين من خدمات التعريف الاول تعريف الشخصية واشهر وسائلها كلمات السر وثانيها التعريف بأصل المعلومات كالتثبت من أصل الرسالة .

2 -خدمات (وسائل) السيطرة على الدخول Access Control:

وهذه الخدمات تستخدم للحماية ضد الدخول غير المشروع الى مصادر الانظمة والاتصالات والمعلومات ويشمل مفهوم الدخول غير المصرح به لأغراض خدمات الامن الاستخدام غير المصرح به والافشاء غير المصرح به والتعديل غير المصرح به والاتلاف غير المصرح به، واصدار المعلومات والاوامر غير المصرح بها ولهذا فان خدمات التحكم بالدخول تعد الوسائل الاولية لتحقيق التخويل والتثبت منه .

3 -خدمات (وسائل) السرية Data and message Confidentiality:

هذه الخدمات تحمي المعلومات من الافشاء للجهات غير المصرح لها بالحصول عليها والسرية تعني بشكل عام اخفاء المعلومات من خلال تشفيرها على سبيل المثال او من خلال وسائل اخرى كمنع التعرف على حجمها او مقدارها او الجهة المرسلة اليها .

4 -خدمات (وسائل) حماية التكاملية وسلامة المحتوى Data and message Integrity:

هذه الخدمات تهدف الى حماية مخاطر تغيير البيانات خلال عمليات ادخالها او معالجتها او نقلها وعملية التغيير تعني بمفهوم الامن هنا الالغاء او التحوير او

اعادة تسجيل جزء منها او غير ذلك وتهدف هذه الوسائل ايضا الى الحماية من انشطة تدمير المعطيات بشكل كامل او الغاءها دون تخويل .

5 -**خدمات (وسائل) منع الانكار Non-repudiation:**

وهذه الخدمات تهدف الى منع الجهة التي قامت بالتصرف من انكار حصول نقل البيانات او النشاط من قبلها .

وتعد الخدمات الخمس المتقدمة مناطق الحماية الاساسية في حقل المعلومات فالحماية يتعين ان تمتد الى التعريف، انشطة الدخول، السرية- سلامة المحتوى منع عدم الانكار .

اثنى عشر عملة رقمية مشفرة بديلة لعملة «البيتكوين»

توفر الأمن للمتسوقين في دهاليز الإنترنت

ازداد أخيرا سعر عملة «البيتكوين» الإلكترونية، بعد أن كان يتذبذب نزولاً وصعودا وتجاوز حاجز 1100 دولار في الخامس من الشهر الحالي إلا أن عدد العملات الرقمية المشفرة البديلة «ألتكوين» في عالم العملات الافتراضية يزداد حيث يوجد هذه الأيام نحو 20 نوعًا من العملات المشفرة التي تُباع مقابل أكثر من واحد دولار وذلك حسب موقع CoinMarketCap.com وهناك عدد أكبر منها في سوق الأوراق المالية ذات الأسعار المنخفضة.

وفي ما يلي عرض حول 12 عملة مشفرة بديلة لعملة «البيتكوين»، وقد قدمت أسعارها والقيمة السوقية الخاصة بها حسب البيانات المتوافرة على الموقع المذكور ولا تعتبر كل تلك العملات المذكورة من بين أفضل عشر عملات، بحسب أي من المقياسين.

العملات الرقمية و جريمة غسيل الأموال

تعد ظاهرة غسـيل الاموال افة العصر .. وام الجرائم، وهي جريمه منظمـه لهـا اسـاليبها ومناهجها وتعد من اخطر الجرائم الماليه بسبب انعكاساتها المباشره على الجوانـب الفكريـه والاقتصاديه والسياسيه والاخلاقيه على مستوى الافراد والمجتمع والمؤسسـات ، وهي واحـده مـن ابـرز المشـكلات الاقتصـاديه تعقيـداً لانهـا تسـهم في تعظـيم حالـــة اخـتلال التـوازن والاستقراروااللذان يعدان الركيزه الاساسيه لتحقيق مجتمع الرفاهيه والتنميه والتطور .

مفهوم مصطلح "غسيل الاموال" وسبب التسمية

تعد كل عملية من العمليات المتعددة والمتداخلة لغسل الاموال القذرة واحدة من دمـة الصور الاجرامية المستحدثة ذات البعد الاقتصادي الذي لايقف عن حدود دولـة بعينهـا بـل يتخطاها الى دول عديدة ومن ثم فانه لاغرابة والحالة هذه هي اعتبار جريمة غسل الامـوال بجميع عملياتها مـن الجـرائم الاقتصـادية الدوليـة المنظمـة بـل هـي اخطـر هـذه الجـرائم مجتمعة وذالك لما لها من اتصال وثيق بالانشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تقع تحـت ما يعرف بالاقتصاد الخفي ومن اتصال وثيق بحركة التجارة الدولية ولاسـتثمار الـدولي ومـن اتصال وثيق بالدور الثقافي للمؤسسات المالية.

"البنوك" في انتشارها ومكافحتها ويوجد في ادبيات الفكـر الاقتصـادي والقـانوني العـالمي مجموعة من التعريفات لغسل الاموال من ابرزها :-

انها مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الامـوال القـذرة لتغيير صفتها غير المشروعة في النظام الشرعي واكسابها صفة المشروعيـة بهـدف اخفـاء مصـادر امـوال المجـرمين وتحويلهـا بعـد ذلـك لتبـدو وكانهـا اسـتثمارات قانونية وعلى ذلك فان الانشطة الخفية الاجرامية والاتجـار في المخـدرات وتجـار الرقيق والاعضاء البشرية والدعارة واعمال العنف والفساد الخلقي هـي مصـادر

للاموال القذرة التي يحاول اصحابها تغيير صفتها غير المشروعة واكسابها صفقة جديدة مشروعة من خلال عملية غسل الاموال .

او انها مجموعة العمليات المالية المتداخلة لاخفاء المصدر غير المشروع للاموال القذرة واظهارها في صورة امول متحصلة من مصدر مشروع او الاسهام في توظيف او اخفاء او تحويل العائد المباشر او غير المباشر لجناية او جنحة ومن ثم ان جريمة غسيل الامول هي جريمة تابعة تفترض ابتداء سبق ارتكاب جريمة اولية ينتج عنها امول غير مشروعة ثم تاتي في مرحلة تالية عمليات غسيل الاموال هذه لتطهيرها في احدى صور الغسيل .

غسيل الاموال عبارة عن مجموعة من العمليات المالية تستهدف اضفاء الشرعية على اموال متحصلة من مصدر غير شرعي بحيث تنطوي هذه العمليات على اخفاء مصدر المال المتحصل علية من الانشطة الاجرامية وجعلة يبدو في صورة شرعية مما يمكن الجناه من الاستفادة من حصيلة جرائمهم علانية .

والجاني من غسيل الاموال يقوم باجراء عمليات مالية متداخلة هدفها ادخال هذه الاموال غير المشروعة الى حركة التداول المشروع لراس المال وهو ما يودي الى ادماج هذه الاموال في النظام المالي للدولة التي تتجة اليها هذه الاموال ويصبح من اقتفاء اثرها او الوقوف على مصدرها غير المشروع.

-وغسيل الاموال هو تحويل الاموال الناتجة من انشطة اجرامية الى اموال تتمتع بمظهر قانوني سليم خصوصا من حيث مصدرها .

وغسيل الاموال ايضا هو اضفاء المشروعية على الارباح المستمدة من اي نشاط غير شرعي .

وعرفه الدكتور محي الدين عوض بانه " يطلق على اخفاء حقيقة الاموال المستمدة من طريق غير مشروع عن طريق القيام بتصديرها او ايداعها في مصارف دول اخرى او نقل ايداعها او توضيفها او استثمارها في انشطة مشروعة للافلات بها

من الضبط والمصادرة واظهارها كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة وسواء اكان الايداع او التمويه او النقل او التحويل او التوظيف او الاستثمار في دولة متقدمة ام في دولة نامية

اعتمد المجلس الاوربي تعريف لغسيل الاموال فحواه : تغير شكل المال من حالة الى اخرى وتوظيفة او تحويلة او نقله مع العلم بانه مستمد من نشاط اجرامي او من فعل يعد مساهمة في مثل هذا النشاط وذلك بغرض اخفاء او تموية حقيقة اصله غير المشروع او مساومة اي شخص اخر متورط في ارتكاب النشاط الاجرامي لتجنب النتائج القانونية لعمله.

وقد عرفه الدكتور صلاح جودة قائلا : عبارة غسيل الاموال يقصد بها سلسلة من التصرفات او الاجراءات التي يقوم بها صاحب الدخل غير المشروع او الناجئ عن الجريمة بحيث تبدو الاموال او الدخل كما لو كان مشروعا تماما مع صعوبة اثبات عدم مشروعيتة بواسطة السلطات الامنية او القضائية ويحقق ذلك عندما ينجح صاحب الدخل غير المشروع في قطع الصلة بين اصل المال غير المشروع وماله النهائي .

وفي قانون مكافحة غسيل الاموال المصري ورد التعرف بانه كل سلوك ينطوي على اكتساب المال او حيازتة او التصرف فيه او ادارتة او حفظة او استبدالة او ايداعة او ضمانة او استثمارة او نقلة او تحويلة اذا كان متحصلا من جريمة من الجرائم المنصوص عليها ... متى كان القصد من هذا السلوك اخفاء او تمويه مصدر المال اوتغير حقيقتة او الحيلولة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال .

ويمكن القول ان قاسما مشتركا يجمع سائر التعارف مفادة محاولة اضفاء الرعية على المال الحرام بهدف اضهارة في مال حلال .

وقد تفاوتت التعاريف بين قبض وبسط وبين اقتصار على المضمون وخروج للوسائل وجمع للصور وضم المصادر .... الخ بما لايتسع المقام لنقدة .

سبب التسمية بغسل الاموال :

للباحثين اراء مختلفة في علة التسمية بغسل الاموال الا ان جمهور الباحثين على ان مرد التسمية يرجع للاتي حينما لاحظ رجال مكافحة المخدرات ان تجار المخدرات الذين يبيعون للمدمنين با التجزئة يتجمع لديهم في نهاية كل يوم فئات صغيرة من نقود ورقية ومعدنية وعادة ما يتجهون الى المغاسل الموجودة بالقرب من كل حي سكني لاستبدال النقود الصغيرة الفئة بنقود من فئات كبيرة ليقوموا بعد ذلك بايداعها في البنك القريب من اماكن تواجدهم ونظرا لان الفئات النقدية الصغيرة عادة ما تكون ملوثة باثار المخدرات التي ربما تكون عالقة في ايادي تجار التجزئة فقد حرصت المغاسل على غسيل النقود الملوثة بالبخار والكيمياويات قبل ايداعها في البنوك التي توجد بها حساباتهم ومن هنا جاء الربط بين تجار المخدرات وغسيل الاموال باعتبار ان نشاط الاتجار غير مشروع في المخدرات يمثل حوالي 70% من الاموال غير المشروعة الناتجة عن جريمة المنظمة على مستوى العالم .

ويرى اخرون ان التسمية ترجع لاسباب اخرى وان اول مرة عرف فيها مصطلح غسيل الاموال كان في عام 1350هـ-1931م عند محاكمة الفنوس كابوني الشير بال كابوني .

ويصف هذا المصطلح واحد من اهم الاطوار التي يمر بها الاموال التي تحصلها عصابات المافيا لجعلها تبدو مشروعة والتي تاتي اساسا من اعمال الابتزاز والسرقة والدعارة والقمار وعلاوة على تهريب المخدرات .. ويعبر القيام باعمال مشروعة ثم خلط عائدها بالاموال غير المشروعة احدى الطرق التي كانت المافيا قادرة على اتباعها لفترة طويلة .

اما مفهوم غسيل الاموال كمصطلح فيعتبر مفهوما جديدا وترجع اصول اقتباسة كما يقول ستيل الى جريدة من خلال تقرير عن فضيحة واتر غيت في الولايات المتحدة عام 1393هـ 1973م واول مرة ظهر فيها المصطلح في الاطار

القضائي والنظامي كان في عام 1402هـ 1982م ومنذ ذلك الوقت اصبح هذا المفهوم مقبولا وانتشر استخدامة في العالم كله.

ويقول البعض: ان كلمة غسيل الاموال ظهرت في ولاية شيكاغو حيث اشترى رجال الاعمال التابعون لعصابات المافيا ومؤسسات الغسيل والتي تتم معاملتها بفئات مالية بسيطة وكان المشرفون عليها يضيفون الى ارباح مؤسسات الغسل بعض ارباح تجارة المخدرات ليتم تنظينها دون ان يرتاب احد في مجموع الاموال المتحصلة .

وقد استعمل تعبير غسيل الاموال في اطار قانوني في احدى القضايا في الولايات المتحدة عام 1982م

ويلاحظ ان معنى عبارة غسيل الاموال التي تستخدم كمصطلح قانوني في التشريع الان تكاد تتعارض لغويا وعمليا مع الفهم العربي والاسلامي لهذه العبارة فا الغسل في اللغة ازالة الوسخ عن الشيئ وتنظيفة با لماء كما تقول المعاجم ويعني المفهوم الشرعي التطهير حسيل ومعنويا ايضا و غسيل الاموال اذا اخذنا بالحسبان بمفهومنا اللغوي والشرعي تنظيفها حسيا ومعنويا وهو تنظيف حقيقي لاخداع فيه سواء كان حسيا او معنويا .

اما مفهوم غسيل الاموال كمصطلح حديث فهو من الناحية العملية اضافة جريمة او عمل غير شرعي الى جريمة .

سابقة وهي حصول الشخص على مال حرام يريد اخفاءه وفصلة عن مصدره غير مشروع او اخفاء هذا المصدر عن الناس وهذا المعنى هو مايجري واقعيا يتعارض مع غسل الاموال او تطهيرها بالمفهوم الشرعي الصحيح سواء كان غسلا حسيا وماديا او غسلا تطهيريا معنويا كما هو الحال في اداء الزكاة والتصدق بجانب منه .

وبذلك يمكن القبول بالمصطلح القانوني على انه من قبيل المجاز فحسب اما حقيقتة فهي ليست في غسيل الاموال وانما اضافة تلويث الية في الخداع في مصدره واخفاءة بطرق احتيالية .

اما غسيل الاموال في الرؤية الاسلامية فهو امر مطلوب اذا قصدنا به تطهير المال وتزكيته بحيث يصبح نعمة كبرى على الانسان يستخدمة ويستثمرة احل الله ليزداد نماء وطهرا .

ولا يرد غسل الاموال في الشريعة الاسلامية الا على المال الحلال والذي اكتسب بطريقة مشروعة وباستقراء احكام الشرع التي تهدف الى تطهير المال وجعلة نعمة خالية من شبهة الحرام نجد ان الشرع يطهر المال ويزكيه ويزيد في بركته حين تؤدى زكاتة بحسب شروط اخراج الزكاة اي (زكاة المال وزكاة الفطر) كما يتطهر المال بلصدقة وتزيد بركتة لقول الرسول (ﷺ) : "ما نقص مال من صدقة" كما يوجب ان يوفى الانسان ما نذرة المال لوجة الله تعالى وما علية من حقوق مالية (مثل الكفارة والديات) وفضلا عن ذلك امر الشرع بالوفاء بحقوق العباد التي تنشئ من المعاملات المالية او الديون حتى ديون النفقات التي يفرضها الشرع على من يلتزم بها نحو الاقارب وهكذا يزكى الحلال وينمو وتزداد بركتة ويصح ان نطلق على ذلك غسيل الاموال فتكون العبارة اصدق ما تكون حسا او معنى

مع ذلك لم يعتبر الشرع من يقع في يده مال لم يكتسبة من الوجة المشروع بل نظم الشارع له وسيلة تنجيه هو من الاثم وتطهر المال اذا تبقى في يده فالمال الذي يقع في يد المسلم ولا يكون الحصول عليه بوجه شرعي ينبغي رده الى صاحبة اذا علم وعرف وكذلك باداء الامانة ولاسيما في البيوع اذا شابها غش او غبن فاحش فعل من استفاد من هذا الغش او الغبن الفاحش ان ينبه من ظلم في ماله ويرد اليه ما يغسل الكسب ويجعلة حلالا لمن يحصل علية وذلك عن طريق تصحيح البيوع الفاسدة او المعاملات التي وقع فيها غش او غرر او احتكار يجعل الكسب من ورائها مشوبا بالحرمة او يجعل العقد الحاص بها حراما او مكروها هنا يكون غسيل

الاموال بتصحيح تلك العقود والمعاملات وجعلها في نطاق الشرع ورد علية الشخص من مال حرام الى صاحب الحق فيه .

ولا نغفل هنا وجوب توبة الشخص الذي يحصل على المال الحرام الى جانب المظالم كما ذكرنا فلا تصح التوبة الى الله باللسان وان رد المظالم الى اصحابها ولا يصلح رد المظالم وحدة مع انصراف النية عن التوبة النصوح الى الله تعالى .

كذلك فان ولي الامر حين يضع الانظمة التي يتعامل الناس على اساسها في المجتمع يجب عليه لن يجعلها في نطاق الشرع حتى تكون مكاسب الناس فيها طاهرة فلا تبح معملة فيها الطلم او الربا المحرم ولا يباح القمار والغرر في المعاملات ولا يسمح بالاحتكار واستغلال حاجة الناس الى سلعة معينة فالشرع يلزم ولي الامر بان يشرف على التعامل المالي او الاقتصادي في المجتمع ويحمي اصحاب الحقوق حماية عامة فلا يسمح بان يشوب الظلم او الجشع معاملات الناس وقد عاقب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من يغش اللبن للناس مخلوطا بالماء باحراق ما يبيعة وكذلك افتى العلماء باتلاف ما يضر الناس من السلع او كتب او مطبوعات وفي كتب الفقهاء امثلة عديدة في كيفية تصدي الولاة لمنع الظلم في معاملات الناس.

ويعتبر ذلك من اولويات الشرع وهو في ذاتة اغلاق لباب الحصول على المال الحرام ويجعل صاحبة اذا لم يكن من المسلمين الصالحين يجاهد في اخفاءه بعد ذلك وخلطة بالمال الحلال امامهم فاذا راعى ولاة الامور اغلاق ابواب الحرام وسد طريق الحصول علية بوسائل غير مشروعة لم تعد هناك حاجة الى محاولة غسلها كما ظهر في العصر الحديث فرارا من رد المظالم الى اصحابها او فرارا من العقوبة التي تنتظر من يحصل على المال الحرام عن طريق ارتكاب الجرائم .

وهكذا فان الرؤية الاسلامية في غسيل الاموال تصحح الوضع القائم فلا يعقل ان تباح الدعارة في بلد ثم نتكلم عن مقاومة غسيل الاموال الناتجة عنها فالامر جريمة من قبل ومن بعد ولا يعقل ان تباح جريمة من قبل ومن بعد ان تباح تجارة الخمور وانواع المخدرات ونحاول بعد ذلك ان نكبح جماح من يغسلون الاموال

المتحصلة من هذه الجرائم ولكن الابقى والاتقى والاصلح للمجتمع ان نغلق باب الحرام فلا تكون هناك حاجة الى ممارسة غسيل الاموال .

خطورتها وحجمها :

تعتبر عملية غسل الاموال المحرمة وتبيضها بالصورة غير الشرعية التي يتبناها عدة جرائم مركبة لاجريمة واحدة فهي:

اولا اموال محرمة لايصح تملكها او اكتسابها

ثانيا تتحول باجراءات معينة في الظاهر الى اموال مشروعة ظاهرا والحقيقة

ثالثا محاولة التهرب من القانون والمسؤلية عن كسب هذه الاموال وحيازتها وهي رابعا كذب وغش وخداع للناس وتنعكس هذه الجرائم المركبة اثارا ضارة على المجتمع والاقتصاد مما حدى بالمسؤلين والخبراء الى بيان هذه الخطروة وحجمها وسن القوانين والعقوبات المناسبة ولمكافحتها فمن ذلك دعوة الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الاهرام المصرية حيث يقول:

الرشوة والفساد وتهريب الاموال والتهرب الضريبي والتلاعب بالمال العام وغسل المال والتجسس الاقتصادي كل تلك المفردات هي التي تشكل اليوم تهديدا حقيقيا للمن القومي في مصر فتحديات الامن القومي لم تعد مقصور بالعالم اليوم على الصراعات العسكرية او على مواجهه الجرائم السياسية والارهابية بل اتسعت لتشمل قضايا الامن الاقتصادي الخاصة بعد ان اصبح الاقتصاد ميدان المنافسة الاول بين بلدان العالم ويقول الدكتور سعيد الاوندي تحت عنوان (الارهاب وغسل الاموال) رؤية اوربية اكتشفت اوربا ياللهول ان عواصمها الكبرى مثل لندن وباريس وجنيف وبروكسل ومدريد تتم فيها عمليات غسل الاموال عينا وجهارا وكانها عمليات بيع وشراء عادية لايكاد يكترث احد الا المعنيون بحركة التجارة ربحا وخسارة كما اكتشف ايضا انها تحولت الى قاعدة خلفية للارهاب

بعد ان استضافت طوال السنوات العشر الماضية كل المعارضين والمتطرفين ولم يستيقظ لذلك الا بعد احداث 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن .

وتحت عنوان (رؤية تحليلية لظاهرة غسل الاموال) يقول الدكتور محمود شريف استاذ القانون الجنائي الدولي بجامعة دي بول شيكاغو: شهدت الاونة الاخيرة اهتماما عالميا بظاهرة غسل الاموال نظرا لما تمثلة من خطورة بالغة على صعيد المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بالناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وهو الامر الذي حدى بالعديد من الدول الى سن التشريعات الوطنية وابرام الاتفاقيات الدولية فيما بينها بمجابهه تلك الظاهرة وتشير التقديرات العالمية الى ان الدخل العام لتجارة المخدرات دوليا يبلغ حوالي خمسائة مليار دولار سنويا ويضاف اليها مبالغ اخرى لايمكن تقديرها من ناتج جرائم اخرى بما في ذلك الاموال غير الشرعية الناتجة من صور الفساد والكسب غير المشروع ومن ثمة فان هناك مليارات الدولارات يتم غسلها سنويا في دول مختلفة بهدف اضفاء صفه الشرعية عليها لاعادة استخدام جزء منها في تجارة المخدرات واعمال اجرامية اخرى اما عن الطريقة التي تتم بها فيستخدم غسل الاموال بعض البنوك والشركات المصرفية والاستثمارية في الدول التي يسمح المناخ الاقتصادي والسياسي فيها لهذا النوع من المعاملات المالية وقد تتم اغلب هذه المعاملات في ظل سرية الحسابات البنكية والحسابات المرقمة والشركات ذات الاسهم المحدودة .

تطور ظاهرة غسيل الاموال خلال الالفية الثالثة:-

قبل التطرق الى الالية التي تتم من خلالها عملية غسيل الاموال غير الشرعية او الاموال القذرة لابد لنا من معرفة حجم هذة الافة الخطيرة ووعائها واهم الدول التي تحصل فيها هذه الجريمة.

لقد اتسعت ظاهرة غسيل الاموال عالميا نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من حيث الاساليب المعتمدة والمصادر وطبيعة الاعمال الاجرامية وعائدتها المالية.

ونتج عن هذه الاعمال والانشطه الاجرامية غير القانونية اموال طائله تقدر بمليارات الدولارات، حيث اشارت مجموعة حملة العمل المالي الدوليه (FATF) action task force financial – وهي منظمه عالمية متخصصة في مجال مكافحة غسيل الاموال – ان ما يتم غسله من الاموال المحصله من مختلف انواع الانشطة والاعمال غير القانونية حول العالم (استنادا الى تقريرات صندوق النقد الدولي انها بين 2 % -5 % من اجمالي الدخل القومي العالمي)أي يتراوح بصورة تقريبية بين 590 مليار1/500 ترليون دولار سنويا من واقع احصائيات عام 1996 حيث يمثل هذا الرقم اجمالي الميزانيات السنوية لنحو 30 او 40 دوله صغيره تقريبا ويكفي لسداد اكثر من نصف ديون دول العالم الثالث .

في حين تقدر هيئة الامم المتحده حجم الاموال المغسولة سنويا 800 مليار – 1/500 ترليون دولار حيث يعادل هذا المبلغ ضعف الانتاج النفطي العالمي السنوي تقريبا كما تقدر نفس الهيئه ان ما يتم غسله من الاموال المكتسبه من التجاره غير المشروعه للمخدرات فقط يبلغ نحو120 مليار دولار سنويا.

وتشير المعلومات المتوفرة ان عمليات غسيل الاموال في روسيا وحدها تتراوح ما بين 25% - 50 % من الناتج المحلي الاجمالي لروسيا وحوالي 10% لجمهورية

و13 % لبريطانيا كما تعتبر كلا من سويسرا والولايات المتحدة الامريكيه والمكسيك ملاذا كبيرا لغسيل الاموال

جدول (1)

يوضح حجم الاموال المغسولة سنويا في بلدان مختارة وعبر القطاع المصرفي

اسم الدولة	المبلغ مليار دولار
سويسرا	345
منطقة الكاريبي	342
لوكسنبورج	327
امريكا	300
جزر البهاما	155
المجموع	1469

المصدر: زهير سعيد الربيعي، غسيل الاموال ،الامارات العربي المتحدة مكتبة الفلاح، السنة2005 .

هذا وقد اشارت ندوة مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية والتي عقدت بالقاهرة في 2000/10/30 الى ان حجم الاموال التي يتم غسلها سنويا على مستوى العالم يعادل 25% من اجمالي التعاملات في اسواق المال العالمية التي يجد فيها غاسلوا الاموال فرصهم باعادة تدوير الاموال دون الاهتمام بالتوظيف الجيد وهذا يؤدي الى اختلال الاسواق المالية.

هذا وتشير الدراسات الى ان 70% من حجم الاموال المغسولة ياتي من تجارة المخدرات والباقي من انشطة اخرى مثل تجارة السلاح والزئبق الابيض وتزييف العملات .

وتعد نيويورك اكبر مركز عالمي لغسيل الاموال الا ان لندن تعتبر منافسا قويا لها وترجع زيادة الاقبال على لندن الى عدم تعقد النظام فيها وزيادة قدرته على

اجراء التعاملات الضخمة المرتبطة بغسيل الاموال . وقد اشارت تقديرات الامم المتحدة الى ان حجم الاموال القذرة التي تتعرض لعملية الغسل في العالم اصبح من الضخامة بحيث يتجاوز حجم التجارة الدولية للبترول وياتي في المرتبه الثانية لحجم التجارة الدولية للاسلحة .

تعد جرائم غسيل الاموال (Money Laundering) اخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، انها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال ، وهي ايضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق فعالية مواجهة الانشطة الجرمية ومكافحة انماطها المستجدة، وغسل الاموال، جريمة ذوي الياقات البيضاء، تماما كغيرها من الجرائم الاقتصادية التي ترتكب من محترفي الاجرام الذين لاتتوائم سماتهم مع السمات الجرمية التي حددتها نظريات علم الاجرام والعقاب التقليدية وغسيل الاموال ايضا جريمة لاحقة لانشطة جريمة حققت عوائد مالية غير مشروعة .

فكان لزاما اسباغ المشروعية على العائدات الجرمية او مايعرف بالاموال القذرة ليتاح استخدامها بيسر وسهولة ، ولهذا تعد جريمة غسيل الاموال مخرجا لمازق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات جرائمهم خاصة تلك التي تدر اموالا باهظة،كتجارة المخدرات وتهريب الاسلحة والرقيق وانشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها وتجدر الاشارة هنا ان الذهن العام بخصوص جرائم غسيل الاموال ارتبط بجرائم المخدرات بل ان جهود المكافحة الدولية لغسيل الاموال جاءت ضمن جهود مكافحة المخدرات ولهذا نجد ان موضع النص دوليا على قواعد واحكام غسيل الاموال جاء ضمن اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة مكافحة المخدرات ومبرر ذلك ان انشطة المخدرات هي التي اوجدت الوعاءالاكبر للاموال القذرة بفعل متحصلات عوائدها العالية ،غير ان هذه الحقيقة اخذة في التغيير،اذ تشير الدراسات التحليلية الى ان انشطة الفساد المالي والوظيفي خاصة في الدول النامية من قبل المتنفذين والمتحكمين بمصائر الشعوب ادت الى خلق ثروات باهظة

غير مشروعة تحتاج لتكون محلا لغسيل الاموال كي يتمكن اصحابها من التنعم بها وكذلك اظهر التطور الحديث لجرائم التقنية العالية (جرائم الكمبيوتر والانترنت) ان عائدات هذه الجرائم من الضخامة بمكان تتطلب انشطة غسيل الاموال خاصة ان مقترفيها في الغالب ليس لديهم منافذ الانفاق الموجودة لدى عصابات المخدرات وذات القول يرد بخصوص انشطة الارهاب وتجارة الاسلحة وتجارة الرقيق والقمار خاصة مع شيوع استخدام الانترنت التي سهلت ادارة شبكات عالمية للانشطة الاباحية وانشطة القمار غير الشرعية.

وبالرغم من ان اشكال وانماط ووسائل غسيل الاموال متغيرة وعديدة،وثمة اتجاه عريض لتحويل الاموال القذرة الى اصول مالية (مواد ثمينة)،وموجودات عقارية او نحو ذلك فان البيئة المصرفية تظل الموضع الاكثر استهدافالانجاز انشطة غسيل الاموال من خلالها واذا كانت البنوك مخزن الما فانه من الطبيعي ان توجه انشطة غاسلي الاموال القذرة الى البنوك على امل اجراء سلسلة من عمليات مصرفية تكتسي بنتيجتها الموال القذرة صفة المشروعية

ولهذا تعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسيل الاموال ، ويرجع ذلك الى دورالبنوك المتعاظم في التقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديدا عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والشيكات السياحية (الاجنبية) لحوالات المالية خاصة بالوسائل الالكترونية وبطاقات الائتمان والوفاء وعمليات المقاصة وادارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والاسهم وغيرها وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول الى انماط اكثر سهولة من حيث الاداء واقل رقابة من حيث الية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الالكترونية او بنوك الويب على شبكة الانترنيت، ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والالكتروني خير وسيلة لتستغل بغرض من اجل اخفاء المصدر غير المشروع للمال.

ومن جهة اخرى فان البنوك ذاتها، تعد راس الحربة في مكافحة انشطة غسيل الاموال لحماية نفسها اولا من المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية المترتبة على خوضها اومشاركتها في هكذا انشطة، وللمشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة جرائم غسيل الاموال.

ثانيا: خطوات عمليات غسيل الاموال:-

يمكن تقسيم المراحل التي تتم من خلالها عمليات غسيل الاموال الى ثلاث مراحل رئيسية:-

1- مرحله الايداع او التوظيف .

ويتم فيها التخلص من الاموال القذره والتي تكون نقداً وذلك بايداعها مجزاة من حسابات بنكية قائمة او شراء شركات سياحية واوراق مالية ليتم تسهيلها في بنوك دول اخرى لاحقا :

وتعد هذه المرحلة الاصعب في المراحل الاخرى وذلك لاحتمال انكشاف امر الاموال الانه بمجرد قبول هذه الاموال في النظام المصرف كايداعات نقديه او شيكات فانه يصبح من السهل اتمام المراحل الاخرى .

2 - مرحله التغطيه اوالتمويه او التشتيت .

وتعد هذه المرحله اقل خطرأمن سابقتها حيث تتم هنا عمليات ابعاد متعمد لهذه الاموال ونقلها الكترونيا حول العالم عبر سلسلة متواصله من التحويلات البرقية والكترونية حيث تستخدم القنوات المصرفية العالميه المتاحه اضافة الى الحسابات المصرفيه للشركات الوهمية التي لا تمارس أي نشاط اقتصادي حقيقي سوى تلقي التحويلات الماليه ثم اعادة ارسالها الى طرف اخر وغالبا ما يتم اختيارالبلدان التي لا تطبق قوانين صارمة او فعالة في مجال مكافحة غسيل الاموال .

3- مرحلة الدمج اوالخلط

وتعد اقل المراحل خطورة وهنا يتم استرجاع الاموال واعادة ضخها الى الاقتصاد المحلي والعالمي اموال مشروعه عبر شراء العقارات والاوعيه الاستثماريه المختلفه .

وبهذا تكون قد اختفت معالم الجريمه التي تقود الى معرفه الاصل الحقيقي لهذه الاموال وبالتالي اصبح بامكان المجرمين وشبكات الجريمة المنظمة للاستفادة من هذه الاموال واعادة تدويرها لصالحهم وبما يخدم استمرار اعمالهم الاجرامية.

ثالثا: العوامل المساعدة لاتساع هذه الظاهرة:

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في نمو هذه الظاهرة واتساعها وبالامكان تصنيف تلك العوامل الى ما ياتي :-

1- عوامل البيئة الداخلية

يمكن القول ان العوامل التي ادت الى ولادة ظاهرة غسيل الاموال هي البيئة الداخلية وهي تكون ملائمة لتلك الظاهره من الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي وضعف السياسات الاقتصادية والفوضى المصاحبة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

2- عوامل البيئة الخارجية

ان سياسات الانفتاح واستمرار الاختلالات الهيكلية والعلاقات المفتوحة على الاسواق المالية العالمية هي الاساس في نمو هذه الظاهره حيث تؤدي الاسواق العالميه قدراً من نمو ظاهرة غسيل الاموال وبنسبة 25% من حجم العمليات ، وما يفعل ذالك وينمي الظاهره هوالمناخ الذي افرزته العولمة التي انشئت اسواق جديدة ليست لها موقع جغرافي ويصعب السيطرة عليها، وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية واعلان بحق الدول قبولها الاموال غير المشروعة وتقدم لها تسهيلات مقابل فوائد فضلاً عن دور المصارف العالمية في تسهيل عملية تحويل الاموال مقابل الحصول

على معدلات ربحية من دون رقابة او تمييز ضمانات من مصرف التجاره والائتمان العالمي وقد سماه البعض (مصرف المحتالين والمجرمين العالمي).

اما عن مصادر الاموال غير المشروعة

وتمثل جميع الاموال غير المشروعة التي تصب في وعاء الاموال القذرة والناتجة عن انشطة او اعمال اجرامية وغير قانونية او غير مشروعة،وكالاتي :-

- التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية .
- التجارة غير المشروعة لمختلف انواع الاسلحة النارية والذخائر
- جرائم الرشوة والاختلاس والاضرار بالمال العام والتعدي عليه.
- جرائم الاضرار بالبيئة(النفايات السامة والنفايات النووية).
- الفساد الاداري والمالي والسياسي(ويسمى احياناً جرائم اصحاب الياقات البيضاء).
- الارهاب والقرصنة وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن للمطالبة بفدية.
- جرائم الغش والاحتيال وخيانة الامانة وعمليات الغش التجاري .
- التهرب الضريبي .
- السرقة بمختلف انواعها بما فيها سرقة الاثار وسرقة حقوق الطبع والتوزيع للمصنفات الادبية او العلمية والاقراص المدمجة للكومبيوتر
- الابتزاز والاغتصاب والسلب والنهب .
- التزوير بكافة اشكاله وانواعة .
- التهريب ومعاملات اسواق العملات الاجنبية والبضائع غير المرخصة (السوق السوداء).
- تجارة الرقيق الابيض والبغاء والدعاره واستغلال الاطفال والنساء
- تجارة اعضاء الجسم البشري .

-تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة.

رابعا: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال

ان نمو واتساع حجم الظاهرة يعني ازدياد اثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وقد توقع صندوق النقد الدولي ان الحجم المالي لهذه الظاهرة يتراوح ما بين (600-1500) مليار دولار وهذا مبلغ لايمكن الاستهانه به على الاطلاق ولذا فان حجم الاثار السلبية ستكون كبيرة ومنها الاتي :-

اولاً: الاثار الاقتصادية

يمكن تلخيص جملة من الاثار السلبية على الاقتصاد القومي منها:

1-تسهم في رفع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع حاد في الاسعار مما تزيد الفقر فقراً والاغنياء من ابناء هذه الظاهرة غناً.

2-تعمل على اضعاف الدخل القومي الذي يعد مؤشراًعلى مستوى رفاهية المجتمع من خلال استنزاف الاقتصاد الوطني وعدم توجيه تلك الاموال الى الاستثمارات المحليه التي من شانها زيادة الطاقة الانتاجية .

3-ضعف القطاعات الانتاجية بسبب ضعف الادخار والاستثمار وبالتالي سيطرة منتجات الدول الاجنبية على الاسواق المحلية .

4-هروب الاموال الى الخارج وهذا من شانه زيادة الاختلال بين الادخار والاستهلاك .

يسهم في عدم استقرار الاسواق النقدية والمالية مما يضعف قيمة العملة المحلية وبالتالي شراء العملة الاجنبية او ادخارها في مصارف خارج الدولة .

التهرب الضريبي يعني انخفاض الموارد المالية للدولة وهذا يؤدي الى زيادة الاختلال بين الايرادات والنفقات .

ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومات بسبب تفشي الجريمة وانعدام الامن في المجتمع الناتجة من غسيل الاموال مما يعني وجود اعباء مالية تتحملها الحكومة للحفاظ على الامن باعتباره احد الركائز الاساسية للرخاء والتنمية.

جدول(2)

النفقات الاضافية التي تتحملها الحكومة الامريكية بسبب غسيل الاموال

التفاصيل	المبلغ مليار دولار
مكافحة جرائم سوق العمل	120
تعويضات البضائع المسروقة	60
مكافحة تجارة المخدرات	40
حوادث السيارات التي يسببها مدمنو الكحول	110
الحماية الشخصية	64
نظام العدالة الجنائية	78
المجموع	472

المصدر: زهير سعيد الربيعي، غسيل الاموال، الامارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح السنة 2005 .

ثانياً: الاثار الاجتماعية

1- انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية مثل انتشار العصابات .

2- ظهور حالة الاختطاف او الحجز لغرض اجبار الاخرين على دفع مبالغ او تهديدهم بعدم التدخل بسياسات منظمات غسيل الاموال .

3- ضعف مستوى الخدمات المقدمه للجمهور وظهورتلوث البيئه .

4- افسا د الجهاز الاداري من خلال شراء ذمم المسؤولين والاداريين .

5- تغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة .

6-تزايد حدة مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لمعظم ابناءالمجتمع .

7-تخريب المجتمع من خلال الفضائيات ووسائل الاعلام المسيطر عليها من قبل عناصر الظاهرة .

يعتبر أضرار العملات الرقمية وفي مقدمها «بيتكوين» على الاقتصاد ومكافحة تبييض الأموال والعصابات المنظمة والإرهاب الدولي حقيقة ساطعة على رغم أنها تشكل الصرخة الأخيرة في عالم المال والأعمال، وفقاً لخبراء سويسريون.

ويتجانس التقرير السويسري مع النتائج الصادرة عن منظمة «فاتف» الدولية المستقلة التي تعمل على هندسة سياسات مالية وتعميمها، بهدف حماية النظام المالي من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ويُجمع الخبراء السويسريون مع زملائهم في منظمة «فاتف»، على أن العملات الرقمية خصوصاً «بيتكوين» ستكون موجة أنظمة الدفع المستقبلية لملايين المستهلكين وفي الوقت ذاته ستعطي هذه العملات مجالاً مفتوحاً أمام المنظمات الإجرامية والإرهابيين والمتهرّبين من الدفع الضريبي لتدوير أموال غير شرعية وإخفائها يستحيل أن يطاولها القانون الدولي. يُذكر أن «بيتكوين» التي وُلدت عام 2009 هي العملة الافتراضية الأولى التي لم يصدرها أي مصرف مركزي في العالم أو أي هيئة مالية حكومية، والتي أُطلق عليها اسم العملة الأولى الكريبتوغرافية.

ويزداد عدد المشغلين المتعاملين بـ «بيتكوين» حتى في سويسرا، أي يمكن فتح حساب مشابه للحساب المصرفي الكلاسيكي، لكن يعتمد على الـ «بيتكوين».

ولافت أن هؤلاء لا ينتمون إلى لائحة المشغلين الذين يعملون تحت طيات قوانين مكافحة تبييض الأموال، ما يعني أن المشغلين في تجارة العملات الرقمية عموماً ليسوا معنيين بالتقيد بأي آلية رقابة دولية، تحضهم على التأكد من هوية الزبائن وخزن ما يتوافر من معلومات عنهم، بهدف إبلاغ السلطات المحلية عن أي صفقة تجارية مشكوك فيها. وبما أن هوية المشغلين والزبائن في تجارة العملات الرقمية

تبقى غير معروفة، لا يسع المراقبون الماليون الدوليون إلا البقاء «مكتوفي الأيدي» بما أن هدفهم يبقى مجهول الهوية.

ويمكن شراء البيتكوين عن طريق اليورو أو الدولار أو أي عملة صعبة أخرى أو حتى عملات رقمية أخرى أما بيعها فيتم بالطريقة ذاتها.

وعن انتشار عملة «بيتكوين» حول العالم يفيد خبراء بأن عددها الكلي بلغ 21 مليون في نيسان (أبريل) من عام 2014 لما قيمته السوقية 5.5 بليون دولار تقريباً وتشير مصادر في مدينة لوزرن إلى أن تمويل الإرهاب الدولي عبر العملات الرقمية تحول من حلم إلى حقيقة، بسبب التكنولوجيا المتقدمة.

وبما أن عملة «بيتكوين» تثير شهية ممولي الإرهاب الدولي، يمكن القول إن سويسرا تحاول تفادي هذه العملة الكريبتوغرافية على أراضيها نظراً إلى الأخطار المُحدقة بأمن البلاد علماً أن الشبكة العنكبوتية شهدت في السنوات الأخيرة ولادة مواقع إلكترونية تتصل بمنظمات إرهابية مثل «داعش، تعطي تعليمات لزوارها حول كيفية استعمال عملة «بيتكوين» للالتفاف حول أنظمة المراقبة بهدف تمويل شبكات الإرهاب الدولية.

ولا يشمل التداول بعملة «بيتكوين» تمويل الإرهاب الدولي حصراً، بل يطاول أيضاً قطاعات أخرى في مقدمها بيع الأدوية والأسلحة وجوازات السفر المزورة وسلع وخدمات أخرى وشرائها، ناهيك عن التجارة بالمخدرات وتبييض الأموال ونشاطات القرصنة المعلوماتية ولافت أن هذه النشاطات تتم بسرية تامة عبر اللجوء إلى تنفيذ صفقات مالية كبيرة عبر عملة «بيتكوين».

وعلى صعيد القارة القديمة يحاول أشخاص في عالم الاحتيال، اعتماد أنظمة دفع مماثلة لما تبنته شركة «سكيل رود» الأميركية التي عملت السلطات الأميركية على إغلاقها نهائياً.

ويذكر أن السلطات الأميركية وضعت يدها داخل هذه الشركة الأميركية على نحو 174 ألف «بيتكوين» لما مجموعه سوقياً 34 مليون دولار.

وعن طريق عرض وتسويق كل ما يخطر في الرأس البشري من سلع وخدمات غير شرعية، تمكنت هذه الشركة من توليد عائدات سنوية وصلت إلى 1.2 بليون دولار أو ما مجموعه 9.5 مليون «بيتكوين».

وفي مقابل بيع هذه السلع كانت الشركة تتقاضى عمولة، تتراوح بين 8 و15 في المئة من قيمة المبيعات ولا شك في أن أذكياء التجارة غير الشرعية يسعون إلى تفعيل مفهوم شركة «سكيل رود» أوروبياً.

ويتوقف المراقبون الأمنيون الماليون في جنيف، عند تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية ومن ضمنها «الإنتربول» في القارة القديمة، ساهمت في تعطيل ازدياد عمليات التداول غير الشرعي بعملة «بيتكوين» في شكل جزئي لا بل متواضع حتى اليوم. ولمواجهة هذه العمليات غير القانونية، يجب على التكنولوجيا الحكومية أن تكون أقوى من تلك التي تستعملها المنظمات الإجرامية والإرهابية حول العالم، لبسط نفوذها المالي بشتى الطرق.

صحيح أن العملات الرقمية المتوافرة حالياً في الأسواق غير صادرة عن جهات حكومية ورسمية لكن الأوضاع ستتبدل جذرياً لدى قيام المصارف الأوروبية المركزية بإصدار عملات رقمية رسمية، تتيح للجميع التداول بها قانونياً، على غرار ما يحصل بالأوراق النقدية.

النظام القانوني للنقود الالكترونية

شهدت الحركة المصرفية تطورا كبيرا لتواكب الثورة الصناعية والمعلوماتية في قوتها وتأثيرها على مختلف المجالات،وكان من اهم شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة المعلومات الدولية،وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكتروني التي تتيحها هذه البنوك منها ما يعرف بالنقود الالكترونية التي تعد اليوم من اهم الانظمة الحديثة للدفع الالكتروني واكثر صور النقود حداثة وتعقيدا،ولعل الفرق الجوهري بينها وبين انواع النقود التقليدية هو انها لم تعد تأخذ شكلا ماديا وانما اصبحت تتمثل في انتقال المعلومات بين اطراف التبادل،فالمعلومات عن النقود اصبحت اهم من النقود ذاتها أي ان النقود الالكترونية هي رمز يمثل القيمة وليست القيمة ذاتها.

وعلى هذا تعتبر النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية،ذلك بأن اصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصيغة الورقية الى الصيغة الالكترونية لذا تعد النقود الالكترونية من احدث الاساليب و اكثرها تطوراً وتماشياً مع التقدم التكنولوجي الذي تشهده هذه الحقبة،اذ ان النقود لم تعد تقتصر على النقود التقليدية التي تكون على شكل دعامات ورقية وانما اصبح بالإمكان في الوقت الحاضر استخدام المحررات او المستندات الالكترونية محل المستندات الورقية التقليدية،وهذا نتيجة للتطورات التكنولوجية التي ادت إلى ظهور الحاجة إلى هذا النوع من النقود والذي اصبح له مفهوم مغاير.

لذا فقد شاعت الان اساليب جديدة لها لتتواءم مع التطورات التقنية والوسائل المستخدمة فيها ،فنأمل من المشرع العراقي ان يعالج المشكلات الناجمة عن التعاقدات عبر شبكة الانترنت لتوفير الحماية القانونية لهذا النوع من التعاقدات كما ان بعض النصوص القانونية المبعثرة في هذا القانون وذاك لا تكفي لتوفير حماية فعالة و رصينة توفر الثقة والامان في التعاقدات عبر شبكة الانترنت.

مفهوم النقود الالكترونية Electronic money

تشكل النقود الالكترونية القيمة النقدية لعملة يصدرها القطاع العام او الخاص بشكل الكتروني ويجري تخزينها في جهاز الكتروني وتعد احد اهم اشكال الادوات المالية الرقمية التي تستطيع انجاز كل او بعض وظائف النقد. لذا فمن اجل الوقوف على تحديد مفهوم النقد الالكتروني لابد من عرض الموضوع من خلال ثلاثة مطالب سنتناول في المطلب الاول تعريف النقود الالكترونية، ثم نبين الطبيعة القانونية لها في المطلب الثاني،اما الثالث فسنعقده لبيان انواع النقود الالكترونية.

تعريف النقود الالكترونية

أن تعريف النقود الالكترونية يستلزم الوقوف على تحديد معناها تشريعاً، ومن ثم بيان المعنى فقهاً فضلاً عن ذلك يمكننا أن نوضح في هذا المطلب خصائص النقود الالكترونية وكذلك المميزات أو السمات التي تتميز بها، لذا وفي ضوء ذلك سنقسم هذا المطلب على أربعة فروع نخصص لكل فقرة فرع مستقل، وكالآتي:

الفرع الأول: معنى النقود الالكترونية في الاصطلاح التشريعي :

عرفت المفوضية الاوربية عام 1998 النقود الالكترونية بأنها "قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة او ذاكرة كمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي اصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف احداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة" [1].

إلا ان هذا التعريف ليس مانعا تنقصه الدقة،حيث انه لا يستبعد دخول وسائل الدفع الالكترونية الاخرى.

---

(1)European Commission " proposal for European parliament and council Directives on the taking up , the pursuit and the prudential supervision of the business of electronic money institution " Brussels ,1998, COM(98)727 , p.72

كما عرف القرار الأوربي رقم 2000/46 الصادر في 9/18 سنة 2000 النقد الالكتروني بأنه "قيم نقدية مخلوقة من المصدر مخزنة على وسيط الكتروني وتمثل ايداعا ماليا تكون مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة ".

فيما عرف مؤتمر بازل Basil سنة 1996 النقود الالكترونية بأنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكترونية او على اداة الكترونية يحوزها المستهلك" [1].

اما البنك المركزي الاوربي فقد عرفها بأنها " مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من اصدرها دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما" [2].

ويعد هذا التعريف هو الاقرب للصواب نظرا لدقته وشموله لصور النقود الالكترونية واستبعاده للظواهر الاخرى التي ممكن ان تتشابه معها .

الفرع الثاني: معنى النقود الالكترونية في الاصطلاح الفقهي :

اختلفت الاصطلاحات التي تعبر عن النقود الالكترونية واختلفت معها التعريفات ولكن ما يهمنا منها هو مدى تجاوب هذه التعريفات مع تعريف النقود والتي هي "اي شيء يتلقى قبولا عاما في التداول من اجل شراء السلع والخدمات والوفاء بالالتزامات"[3] فقد أطلق عليها البعض مصطلح النقود الرقمية

(1) Bank for International settlements (BIS) ,(1996), " Implication for central banks of the development of electronicmoney, Basle, p. 13.

(2) European Central Bank (1998), " Report on electronicmoney" . Frankfurt , Germany , August, p.7.

(3) د. غالب عوض الرفاعي ود. عبد الحفيظ بالعربي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الجزء الاول (الاساسيات)،الطبعة الاولى،دار وائل،عمان - الاردن ، 2002 ، ص11 .

(DigitalMoney) أو العملة الرقمية (Digital Currency)،بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الالكترونية (E – Cash) أو العملة الافتراضية ولكن بغض النظر عن الاصطلاح المستخدم فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير الى مفهوم واحد هو النقود الالكترونية (Electronic Money)،لذا فقد آثرنا استخدام المصطلح الاخير في دراستنا هذه نظرا لشيوع استخدامه ودلالته في نفس الوقت على مضمون ومعنى هذه النقود .

أما من حيث تعريف النقود الالكترونية نلاحظ إن هنالك عدة تعريفات فقد عرفها البعض بأنها "دفع او تحويل الودائع المدخلة والمعالجة الكترونيا ضمن انظمة البنوك الالكترونية[1] "غير ان الملاحظ على هذا التعريف انه يتطرق الى وسيلة تحويل القيمة الكترونيا دون أن يتطرق الى تعريف القيمة النقدية نفسها.

فيما ذهب رأي آخر الى ان النقود الالكترونية "هي عملة نقدية الكترونية تتمثل في الوحدات الرقمية الموثقة والخاصة بالقيمة المحددة من قبل الجهة المصدرة لها والمخزنة على اداة او وسيلة الكترونية ليتم تحويلها من المشتري الى البائع او الى اي جهة اخرى" [2] غير ان هذه التعريف قد عرف النقود الالكترونية كما بين الوسيلة التي يتم فيها خزن او حفظ تلك النقود .

هناك تعريف اكثر دقة حيث عرف النقود الالكترونية بأنها " عبارة عن سلسلة من الارقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية او الافتراضية لمودعيها ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة

(1) انظر د. محمد سعدو الجرف ، اثر استخدام النقود الالكترونية على الطلب على السلع والخدمات ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 ، ص192 و م. نسرين عبد الحميد نبيه،الجانب الالكتروني للقانون التجاري ، منشأة المعارف ،الاسكندرية ، 2008 ، ص11.

(2) د. محمد سعيد أحمد – أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية- منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت - 2010 ، ص 329-330.

ذكية او على القرص الصلب ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم الكترونيا" [1]

غير ان هذا التعريف وأن كان مستوفيا للمعنى الفني للنقود الالكترونية ، إلا إنه ينقصه الجانب الموضوعي .

كما عرفت النقود الالكترونية بأنها "مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية ان تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية"[2] وبعبارة أخرى فإن النقود الالكترونية او الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها .

لذا وفي محاولة بسيطة منا يمكننا وضع تعريف للنقود الالكترونية بأنها (قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للوفاء) .

الفرع الثالث: خصائص النقود الالكترونية

من خلال التعريفات السابقة يمكننا ان نحدد خصائص النقود الالكترونية بما يلي :

أولاً : ذات قيمة نقدية

أي إنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مائة دينار او الف دولار.ويترتب على هذا إنها لا تعتبر بطاقات الاتصال التلفوني من قبيل النقود الالكترونية حيث ان القيمة المخزنة على الاولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات.

---

(1) د. فاروق الاباصيري ، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت،دار الجامعة الجديدة، القاهرة ، 2003 ، ص 105 .

(2) د. احمد سفر،انظمة الدفع الالكترونية،الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان ، 2008، ص 157 .

وكذلك الامر بالنسبة للبطاقات الغذائية (الكوبونات) والتي من المتصور تخزينها الكترونيا على بطاقات،فهي لا تعد نقودا الكترونية لان القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية او اكثر وفقا للقيمة المخزونة على البطاقة [1]

ثانياً :مخزنة على وسيلة الكترونية

تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الالكترونية،حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية او على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك وهذه الخصيصة تميز النقود الالكترونية عن النقود القانونية والبطاقات الائتمانية التي تعد وحدات نقدية مصكوكة او مطبوعة وفي الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا وشرائها من المؤسسات التي اصدرتها،ولهذا فإنه يطلق عليها البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards

ثالثاً:عدم ارتباطها بحساب بنكي

تتجلى اهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى،أي لا يتم الاحتفاظ بأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك فهذه الاخيرة عبارة عن بطاقات الكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع اثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة.ومن امثلة وسائل الدفع الالكتروني بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان .

ومن الواضح إذن ان النقود الالكترونية تتشابه مع الشيكات السياحية Travelers Checks التي هي عبارة عن استحقاق حر او عائم على بنك خاص او مؤسسة مالية اخرى ، وغير مرتبط بأي حساب خاص .

---

(1) ينظر د. محمد ابراهيم محمود الشافعي،الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية،بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي ، 2003 ، ص 134 ، و م. م. نضال سليم برهم – أحكام عقود التجارة الالكترونية – ط3 – دار الثقافة – عمان – 2010 – ص66 وكذلك م. نسرين عبد الحميد – مصدر سابق – ص78و 79 .

رابعاً : قبول التعامل فيها بشكل واسع

تحظى النقود الالكترونية بقبولها في التعامل واسع من الاشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين إذن الا يقتصر استعمالها على مجموعة معينة من الافراد،او لمدة محدده من الزمن،او في نطاق اقليمي محدد،فالنقود، ولكي تعد نقودا يتعين ان تحوز ثقة الافراد وتنال قبولهم باعتبارها اداة صالحة للدفع ووسيطا للتبادل، هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى لا يجوز اعتبار هذه الوسائل نقودا الكترونية في حالة ما اذا كان مصدرها ومتلقيها هو شخص واحد فعلى سبيل المثال،لا تعد بطاقات الاتصال التليفوني نقودا الكترونية نظرا لكون من اصدرها ومن يقبلها هو هيئة واحدة -اي هيئة او شركة الاتصالات التليفونية- حيث لا يصلح العمل بهذه البطاقة الا في اجهزة التليفون التي خصصتها تلك الهيئة او الشركة لهذا الغرض، بالإضافة الى إن اهم ما يميز النقود الالكترونية عن النقود التقليدية هو تنوع مصادرها فقد تكون الجهة المصدرة حكومية او عن طريق مؤسسات وشركات خاصة مما يشجع عامل التنافس بشكل اكبر في النقود الالكترونية، اما النقود التقليدية فتتميز بوحدة المصدر الا وهو البنك المركزي

خامسا:وسيلة دفع لتحقيق أغراض مختلفة

يجب ان تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات كشراء السلع والخدمات،او كدفع الضرائب ..الخ اما اذا اقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كشراء نوع معين من السلع دون غيره او للاتصال التليفوني، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية بل يطلق عليها البطاقات الالكترونية ذات الغرض الواحد

الفرع الرابع: مزايا النقود الالكترونية

قد بينا فيما سبق ان النقد الالكتروني نوع جديد من أنواع النقود وهو ما يترتب عليه وجود اختلافات بينها وبين ما سبق من النقود التقليدية وهذه الاختلافات بحد ذاتها يمكن ان نعدها مميزات للنقود الالكترونية كوسيلة من وسائل الدفع الالكترونية الحديثة وهذه المميزات هي :-

تكلفة تداولها زهيدة: لان تحويل النقود الالكترونية _اي الرقمية_ عبر الانترنت او الشبكات الاخرى ارخص كثيرا من استخدام الانظمة البنكية التقليدية فقد تشير بعض الدراسات إلى إن تكلفة وسائل الدفع الالكترونية تصل إلى نصف تكلفة وسائل الدفع التقليدي، فضلاً عن سهولة تداولها نتيجة لخفتها وصغر حجمها ويستطيع الشخص حملها بشكل سهل وبسيط.

دفع النقود عبر شبكة الكترونية فهي لا تخضع للحدود : حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من اي مكان الى آخر في العالم وفي اي وقت كان،وذلك لاعتمادها على الانترنت او على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية.

اذ لا يمكن ان تستخدم الا بوجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة الكترونية خاصة او عامة .

ان هذه الميزة تجعل من النقود الالكترونية ذات طابع دولي ذلك ان فضاء الشبكات الالكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة بل يمتد ليشمل ارجاء المعمورة،وهو ما يستلزم تنظيما دوليا لهذه النقود.

كما يترتب على هذه الخاصية عدم ضرورة المعاصرة الزمانية او التواجد في مكان واحد اثناء استعمال العملة الالكترونية فلا يشترط ان يكون دافع النقود ومن تدفع له متواجدين في مكان او زمان واحد حتى تتم عملية الدفع بل يمكن ان تتم العملية من خلال وجود طرف واحد .

بسيطة وسهلة الاستخدام:تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية الى حد كبير فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف فالعملية تتم بالكامل أوتوماتيكياً ومنتهى البساطة، فالمشتري يستطيع سداد قيمة المشتريات بمجرد إصدار أمر إلى حسابه الآلي.

سرعة عمليات الدفع بها:تتم حركة التعاملات المالية و تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة الى اي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم بالطرق التقليدية .

تشجيع عمليات الدفع الآمنة من خلال وجود نظام مصرفي معد لغرض التعامل بالنقود الالكترونية إذ تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية اجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة.

كما تستعمل مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الامنية مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية اكثر امانا وسرية، لان فضاء الانترنت يقوم على وجود ارقام متسلسلة ترمز الى القيمة النقدية وهذه الارقام تستخدم لمرة واحدة ويقوم المصرف بتغيير الرقم المتسلسل عند انتقال النقود الالكترونية من شخص لآخر وهذا بدوره يستلزم نظاما مصرفيا خاصا.

الطبيعة القانونية للنقود الالكترونية

تختلف الاوراق النقدية عن بقية انواع الاورق التي تمثل قيمة معينة ويتم التعامل بها فهي تختلف عن الاوراق التجارية والاوراق المالية، ولعل جوهر هذا الاختلاف هو اصدار هذه العملة بقانون وطبعها بشكلية معينة تصدر عن البنك المركزي وهو ما يجعلها ملزمة القبول لدى الفرد بحيث لا يستطيع احد رفضها في التعامل، ان هذا الاختلاف يثير تساؤلا حول طبيعة القيمة المالية المخزنة الكترونيا ذلك انها قد تصدر من البنك المركزي وقد تصدر من مؤسسات مالية اخرى، وهو ما يجعل عدها نقودا يلزم الافراد بقبولها في التعامل امرا محل نظر .

لذا اثارت الطبيعة القانونية للنقود الالكترونية جدلا كبيرا فيما بين فقهاء القانون على الرغم من اتفاقها على اهمية هذه النقود في التجارة الالكترونية وانحصر وجه الخلاف في انه هل من الممكن ان تؤدي النقود الالكترونية نفس الوظائف التي تؤديها النقود الحقيقية؟ وهل هي نوع جديد من النقود ام انها واحدة من النقود الورقية او الافتراضية ؟

إن الفقه اتفقوا في الرأي، على ان الوحدات الالكترونية التي تستخدم في الوفاء عبر الانترنت تتوافر فيها خصائص النقود وتقوم بوظائفها، ولكنهم اختلفوا في مكانة هذه النقود بالمقارنة بنوعي النقود الاخرى (النقود الورقية والافتراضية) .

فيرى جانب من الفقه في هذا المقام ان النقود الالكترونية ليست سوى نقود افتراضية او مكتوبة فهي لا تكون في صورة مادية وإنما في صورة ارقام تقيد في جانب المدين للحساب بالنسبة للمستهلك الذي يسدد بها، وتقيد في جانب الدائن بالنسبة للتاجر الذي قبل السداد بها وبذلك يكون المستهلك مالكا وسيلة وفاء حقيقية تبرئ ذمته ويسدد بها ديونه بعملة الكترونية بدلا من الورق.

اما الجانب الآخر من الفقه ،فقد ذهب الى ان النقود الالكترونية نوع جديد من النقود يتمتع بخصوصية تجاه النقود الورقية،ذلك ان التاجر بعد ان يحصل على النقود الالكترونية من المستهلك عند سداده يطلب من المصدر(البنك) ان يحولها له اما نقودا ورقية او نقودا مكتوبة، وكذلك فأن وصول هذه الوحدات الى التاجر لا يعتبر دائنا للمصدر بقيمتها وليس من حقه مطالبة الاخير بالسداد، ولكن له فقط ان يطلب تحويلها الى اموال عادية.

ونحن نرجح ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول، استناداً إلى ما ورد في الشروط العامة للعقد الذي يبرمه البنك مع زبائنه (Mark Twain Bank) ان حساب النقود الالكترونية لا يعد ممثلا لأي ايداع لعملة جديدة لدى هذا البنك وانما مجرد نقود عادية يتولى الزبون ادارتها من حسابه الآلي بوساطة نظام النقود الالكترونية

لذا فلا وجود لنقود جديدة ولكن الاخيرة تتميز بآلية جديدة في تحريك الأموال عن بعد وتحويلها من جهاز كمبيوتر الى جهاز آخر

إلا ان التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو هل ان انتقال الوحدات الالكترونية من العميل الى التاجر عن طريق محفظة النقود الالكترونية [1] يبرئ ذمة العميل أم إن هذا السداد يتوقف على تحويل مصدر المحفظة هذه الوحدات الى نقود للتاجر ؟

اختلف الفقه في هذا الصدد الى اتجاهين،فقد ذهب اصحاب الاتجاه الاول:الى ان انتقال الوحدات الالكترونية من محفظة العميل الى التاجر لا يعد دفعا او سدادا بالمعنى الصحيح، وبالتالي لا تبرأ ذمة العميل بمجرد انتقال الوحدات الى التاجر وذلك على اساس ان انتقال الوحدات لا يكون بغرض الدفع النهائي وانما بغرض تحويلها بعد ذلك عن طريق البنك الى نقود حقيقية،ومن ثم فلا تتمتع هذه الوحدات قبل تحويلها الى نقود حقيقية بأي قوة ابراء قانونية .

اما اصحاب الاتجاه الثاني: فيَرون ان انتقال الوحدات الالكترونية من محفظة العميل الالكترونية الى التاجر يعتبر سدادا مبرئا لذمته تجاه التاجر وبالتالي تكون وسيلة دفع نهائية، وذلك لان التاجر بموجب عقده مع العميل قد تم الاتفاق بينهما على قبول السداد بموجبها، وهذا الاتفاق ملزم لهم، وكذلك فإن انتقال الوحدات الالكترونية من محفظة العميل الى محفظة التاجر يترتب عليه زيادة في رصيد التاجر من هذه الوحدات ونقصان في رصيد العميل منها ، وبالتالي فالتاجر

(1) تعرف محفظة النقود الالكترونية : هي وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر او غير مباشر بما مفاده انها عبارة عن وحدات رقيمة الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص الى آخر ، ويتم الوفاء بها بطريقتين الاولى تخزن فيها الوحدات الالكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي للعميل من خلال برنامج تسلمه اليه الشركة مصدرة هذه الوحدات بواسطة بنك ، وثانيهما ان تخزن النقود الالكترونية في ذاكرة كمبيوتر صغير مثبت على كارت يحمله المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذا الكارت . للمزيد حول ذلك انظر د. عدنان ابراهيم سرحان ، الوفاء (الدفع) الالكتروني ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي ، 2003 ، ص 287 ، م. نسرين عبد الحميد نبيه ، مصدر سابق ، ص34.

اصبح مالكا لهذه الزيادة ولم تعد ملكاً للعميل ونحن بدورنا نرجح ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الثاني .

أنواع النقود الالكترونية

تكون النقود الالكترونية على عدة إشكال نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر في الفروع الآتية:

الفرع الأول: نقود المخزون الالكتروني:

يتم في هذا النوع من انواع النقود تخصيص مبالغ في حافظة نقود اليكترونية حيث يتم التخزين على بطاقة لها ذاكرة،تصبح غير قابلة للاستعمال بعد نفاذ المبالغ المحملة عليها ، وهنالك حافظة النقود الافتراضية Porte monnaievirtuel حيث لا يكون المبلغ المخصص بها ثابتا على بطاقة، بل على ذاكرة كمبيوتر البنك او الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني.

ويقوم العميل بالحصول على وحدات النقد الالكتروني من البنك بالكمية التي يرغبها في صورة وحدات نقد صغيرة ويطلب وضعها في محفظة النقود التي يختارها ويتم الوفاء من المشتري الى البائع من خلال برنامج خاص بإدارة الدفع الالكتروني يكون لدى الطرفين، حيث يتم تحديد وحدات النقد التي سيتم الدفع بها بالرقم الخاص لكل وحده في كشف خاص وارساله الى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة الذي يتأكد بدوره من صحة الارقام

الفرع الثاني: البطاقات البلاستيكية الممغنطة :

وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلا من حمل النقود واشهرها الفيزا (Visa)، والماستر كارت (Master Card)، وامريكان اكسبرس (AmericanExpress) وتكون هذه البطاقات مدفوعة القيمة المالية سلفا ومخزنة فيها ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الانترنت وغيرها من الشبكات كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع

التقليدية Point of sale – p.o.s حيث يقوم المستخدم سلفا بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة الكترونية رقمية على البطاقة الذكية وعندما يقوم المستخدم بعملية شراء سواء أكان ذلك عبر الانترنت ام في متجر تقليدي يتم خصم قيمة المشتريات وهنالك العديد من منتجات النقود الالكترونية التي يمكن اعادة تحميلها بقيمة مالية عن طريق ايداع نقود في البنك او عن طريق اي حركة مالية اخرى ملائمة

وهنالك انظمة برمجية تتيح مكافئا الكترونيا لا يحتاج الى بطاقة بلاستيكية فهي انظمة تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت.

ولكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالا وناجعا لابد من وجود ثلاثة اطراف فيه هي (الزبون او العميل و المتجر البائع والبنك الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت Online Bank)،والى جانب ذلك،لا بد من ان يتوافر لدى كل طرف من هذه الاطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه ومنفذ الى الانترنت كما يجب ان يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الالكتروني الذي يعمل عبر الانترنت، وبالفعل فقد اصبح من الممكن عن طريق استخدام برمجيات معينة من اشهرها برنامج E. cash ، استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الانترنت، كما ان هذه البرمجيات تتيح ارسال النقود الالكترونية على شكل مرفق attachment في رسالة بريد الكتروني

الفرع الثالث: النقود الائتمانية الاليكترونية :

ويطلق عليها النقود الرقمية او الرمزية او القيمية E.cash وتعرف بأنها تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل الكتروني ويمنح فيها البنك لحاملها تسهيلا ائتمانيا حيث يستطيع استعمالها للحصول على السلع والخدمات، ويتولى البنك السداد ثم يقوم الحامل بسداد ما دفعه البنك مع الفوائد خلال اجل متفق عليه ولا تمنح البنوك هذه البطاقات إلا بعد التأكد من ملاءة العميل او الحصول منه

على ضمانات عينية او شخصية،وهي تمثل المفهوم الحقيقي للعملة الالكترونية لسببين:

الاول تسمح هذه النقود بالوفاء مباشرة بالمقابل النقدي للعقد الاليكتروني عن طريق الانترنت وذلك دون الحاجة الى الاتصال بالمتعاقد او تدخل وسيط،حيث تنقل العملة مباشرة من المشتري الى البائع دون تدخل البنك او الجهة التي تعمل على ادارة الدفع الاليكتروني

الثاني تتمثل هذه النقود في سلسلة من الارقام التي تعبر عن قيم معينة تصدرها البنوك التقليدية او الافتراضية لعملائها ويتم الحصول عليها في صورة نبضات Gits كهرومغناطيسية على كارت ذكي او على الهارد لايف .

الفرع الرابع: النقود الالكترونية البرمجية:

هي بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي او تكون قرصا مرنا يمكن ادخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ويتم نقل القيمة المالية (منه او اليه) عبر الانترنت من خلال المحفظة الالكترونية

وجدير بالذكر ان البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة CHIP حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف مايمكن ان تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فأنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الاسواق التقليدية، كونها فائقة القدرة على تخزين البيانات الخاصة بعميلها، فهي كمبيوتر متنقل وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام حيث تتم لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها.

الفرع الخامس:الصكوك الالكترونية (Electronic Checks) :

الصك الالكتروني هو المكافئ الالكتروني للصكوك الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والصك الالكتروني هو وثيقة الكترونية موثقة ومؤمنة تحتوي على البيانات الآتية:

رقم الصك واسم الدافع ورقم حساب الدافع واسم المصرف واسم المستفيد والقيمة التي ستدفع ووحدة العملة المستعملة وتاريخ الصلاحية والتوقيع الالكتروني يرسلها مصدر الصك الى مستلم الصك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك اولا بتحويل قيمة الصك المالية الى حساب حامل الصك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك واعادته الكترونيا الى مستلم الصك ليكون دليلا على انه قد تم صرف الصك فعلا ويمكن لمستلم الصك ان يتأكد الكترونيا قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، ويتعهد فيها البنك بسداد الصكوك التي يحررها العميل بشروط معينة حيث يقوم البنك بفتح حساب وتحديد التوقيع الالكتروني للعميل ويخطر كل من الطرفين بتمام اجراء المعاملة المصرفية ، اي خصم الرصيد من المشتري واضافته لحساب البائع.

وبشكل عام فإن اهم ما يميز الصك الالكتروني بانه لا يشترط ان يكون مكتوبا بخط اليد، وموقعا بواسطة الشخص الذي يصدره (الساحب) بالشكل التقليدي لكي يكون قانونيا وصالحا للاستخدام.

أحكام النقود الالكترونية

سنتناول في هذا المبحث أحكام النقود الالكترونية من حيث طرق الوفاء بها وصور الاعتداء عليها ووسائل حمايتها وذلك من خلال ثلاثة مطالب سنخصص المطلب الأول لطرق الوفاء بالنقود الالكترونية أما الثاني سيكون لبيان صور الاعتداء عليها والمطلب الثالث فسنعقده لوسائل حماية النقود الالكترونية من الاعتداء عليها وكما يلي :

المطلب الأول / طرق الوفاء بالنقود الالكترونية

هنالك عدة طرق للوفاء بالنقود الالكترونية منها:نظام التحويلات المالية الالكترونية والوفاء عن طريق الوسائط الالكترونية المصرفية، لذا سنقسم هذا المطلب على فرعين ونتناول في الفرع الأول: الوفاء عن طريق التحويلات المالية الالكترونية أما الثاني فسنعقده لعرض الوسائط الالكترونية المصرفية .

الفرع الأول / التحويلات المالية الالكترونية

يعرف نظام التحويلات المالية الالكترونية[1] بأنه" عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي الى حساب بنكي آخر اي ان عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهواتف واجهزة الكمبيوتر واجهزة المودم عوضا عن استخدام الاوراق ".

حيث تتمثل هذه الطريقة بتحويل مبلغ معين من حساب المدين الى حساب الدائن وتتولى ذلك الجهة التي تقوم على ادارة عملية الدفع الالكتروني،وهي غالباً ما تكون مصرف (بنك) .

(1) عرفت المادة (258/ اولا) من قانون التجارة العراقي النافذ النقل (التحويل) المصرفي بأنه " عملية يقيد المصرف بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب المدين من حساب الامر بالنقل بناء على امر كتابي منه وفي الجانب الدائن من حساب آخر " وأجاز قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي التحويل الالكتروني في المادة(24)" يجوز تحويل الاموال بوسائل الكترونية ".

اما كيفية تنفيذ عمليات التحويل المالي فتتم عن طريق دار المقاصة الآلية وهي شبكة تعود ملكيتها واحقية تشغيلها الى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الالكترونية ومنذ عام 1978 واصبحت مؤسسة EFT تتيح للشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية الكترونيا عبر دار المقاصة الآلية ACH وتميزت هذه الخدمة عن النظام القديم (الورقي) بأنها اسرع واقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الاقساط .

وتتم عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا،ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين -يوميا او اسبوعيا او شهريا-ويختلف نموذج التحويل المالي الالكتروني عن الشيك في ان صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة،وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ويمكن ايجاد العديد منهم على الانترنت.

ويقوم العميل بإرسال التحويل المالي عن طريق المودم الى الوسيط ويقوم الاخير بتجميع التحويلات المالية وارسالها الى دار المقاصة المالية الآلية (ACH) التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الالكتروني الى بنك العميل ويقارن بنك العميل التحويل المالي -الوارد من دار المقاصة-برصيد العميل وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم ارسال اشعار بعدم كفاية الرصيد الى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الاشعار الى العميل،اما اذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها الى حساب المستفيد (البنك او التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج .

اما اذا رغب التاجر في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الالية دون المرور بوسيط فعندها يتوجب على التاجر نفسه ان يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة

بالتاجر وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد الى دار المقاصة الآلية التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد الى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله الى حساب التاجر وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لان الشيك المصدق يضمن ذلك .

كما يعد نظام التحويل المالي الالكتروني EFT جزء بالغ الاهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل التحويلات المالية او الدفعات المالية من حساب بنكي الى حساب بنكي آخر إضافة الى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات .

ويمتاز هذا النظام في حال تطبيقه بصورة صحيحة بدرجة عالية من الامن وسهولة الاستخدام والموثوقية

الفرع الثاني/الوسائط الالكترونية المصرفية

تطورت النقود مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة،وظهرت بشكل مستحدث في صورة وسائل الكترونية يتم تداولها من خلال عدة اشكال سنعرض لأهمها من خلال المقاصد الآتية :

المقصد الأول:الهاتف المصرفي

وهو نظام يُمكن الزبون من التعامل مع مصرفه عبر الهاتف حيث يستطيع من خلالها دفع التزاماته المالية وهو نوع من الخدمات المصرفية المتطورة التي تقدم للعملاء وهذا النظام يعمل خلال اربع وعشرون ساعة طوال العام بلا اجازات يستطيع العميل برقم سري خاص سحب مبالغ من حسابه وتحويلها لسداد الكمبيالات وفواتير الخدمات، وفي تحويل الارصدة النقدية من حساب العميل الى حسابات اخرى وكذلك الحصول على قروض وفتح اعتمادات مستندية عن طريق غرف المقاصة الآلية باستخدام الهاتف او كابل التلفون بحوار صوتي يجري بين

العميل والبنك،وعن طريق هذا الحوار يستطيع البنك ان يقدم خدماته الى العميل

ويوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الشخصي للعميل وكمبيوتر البنك،ويعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله، وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التليفون او عبارة عن عنوان اليكتروني على شبكة الانترنت العالمية،ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول او الهاتف المصرفي

المقصد الثاني: خدمات المقاصة الالكترونية المصرفية

يقصد بها تسوية المعاملات المالية الكترونيا عبر اجهزة الحواسيب او بواسطة الناقل الالكتروني -شبكة الانترنت-فعند رغبة العميل في التحويل يقوم بالاتصال بالبنك ثم اخال رقم حسابه الخاص به واختيار الخدمة المطلوبة من قائمة الخدمات المعروض تقديمها من قبل مقدم الخدمة ، وحجم المبلغ المراد تحويله ورقم حساب المستفيد وبالتالي يتم ادخال المعلومات المتعلقة بعملية الدفع وتأكيدها وتحويلها الى شريط ممغنط متصل بغرفة المقاصة الالية والتي تقوم بدورها بعملية التحويل المناسبة والمطلوبة،وقد حل هذا النظام مكان اوامر الدفع المصرفية،وظهر نظام التسوية الاجمالية بالوقت الحقيقي الذي يتم فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف،وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة،وهو نظام اليكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون الغاء او تأخير،وبنفس قيمة اليوم.

المقصد الثالث: الانترنت المصرفي

يراد بهذا النظام هو تعامل الزبون مباشرة مع حسابه من مكان تواجده واجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ اتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking) حيث يتم انشاء مقر لها عبر الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك عبر الانترنت وهو في منزله ويمكنه محاورة موظف البنك على شاشة الكمبيوتر،ويتم اجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى اجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل تعامل الاطراف وتوفير الثقة فيما بينهم ، وتتولى البنوك بصفة اساسية ، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة الى منشآت اخرى يتم انشائها لهذا الغرض .

لذا لجأت المصارف في الآونة الاخيرة الى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها .

المطلب الثاني / صور الاعتداء على النقود الالكترونية

على الرغم مما تقدمه النقود الالكترونية من تيسير للتجارة عبر الانترنت فإن هذه التقنية ليست خالية من المخاطر،لان حائز هذه النقود ليس بمأمن من حادث فني يترتب عليه مسح ذاكرة جهازه، وهنا سوف يفقد كل نقوده التي بحافظه نقوده الالكترونية، ومن جهة اخرى ان افلس من اصدر هذه النقود الالكترونية فإن العميل يتعرض لخطر عدم استرداد قيمة الوحدات التي لم يستعملها بعد كما قد يتعرض التاجر لخطر عدم استيفاء الوحدات التي حولها له العميل.

لذا فإن هنالك عدة صور للاعتداء واساءة استعمال وسائل الدفع الالكتروني وتتعدد هذه الصور وتتغير بتغير اساليب الامان المتبعة في هذا المجال ولعل ابرز هذه الصور في الوقت الحاضر ما يلي :

الفرع الأول/إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل حامل البطاقة

وتتحقق هذه الصورة بعدة اشكال منها الحصول على البطاقة بناء على مستندات مزورة، او استعمالها رغم انتهاء مدة صلاحيتها او إلغاءها من قبل البنك المصدر لها، وهذا ما أكدته المادة (2/11) من البنود الخاصة " بأفضل الممارسات في موضوع البطاقات الالكترونية "الصادر في فرنسا بتاريخ (30/ 1990/3) والتي نصت على انه "إذا تصرف حامل البطاقة تصرفا ينطوي على الغش عمدا او بإهمال جسيم فإنه يجب ان يتحمل كل الخسارة الناجمة عن العمليات غير المأذون بها والمنفذة بعد الاعلان -عن الفقد او السرقة-رغم التزام المصدر باستعمال كل الوسائل المتاحة لمنع اي استعمال آخر للبطاقة ".

كما تتحقق اساءة الاستعمال بتجاوز حد السحب بالتواطؤ مع الموظف او التاجر او التحايل على نقاط البيع[1]، العاملة خارج الخط ، او باستخدام خدمات نقاط البيع الالكترونية التي يقدم فيها العميل بطاقته البلاستيكية من اجل دفع التزاماته في ايداع شيكات بدون رصيد بحيث تضاف قيمة الشيك الى قيمة الحساب الاصلي ثم يلجأ العميل لتحصيل قيمة هذه الشيكات بواسطة نقطة البيع الالكترونية قبل تمام المقاصة بين البنوك بعضها البعض.

الفرع الثاني/ إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل الغير

يقصد بالغير:الشخص الاجنبي عن استخدام النقد الالكتروني ولا ينصرف إليه شيء من آثار التصرف أي لا يصبح دائنا ولا مدينا، وتتحقق هذه الصورة في حالة سرقة او ضياع البطاقة او الرقم السري الخاص بها، ويقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع او السحب عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة واستبدال ما بها من بيانات

(1) تعرف نقاط البيع بأنها " عبارة عن اجهزة خاصة مصممة اصلا للتعامل مع بطاقات الدفع ومرتبطة مع المصارف مباشرة او من طريق محول قيود بواسطة شبكة اتصالات ، وهذه الاجهزة من شأنه ان تمكن المستفيد من قبول المدفوعات عن طريق البطاقات الممغنطة بداية الامر ومن ثم بدأ التحول نحو استخدام البطاقات الذكية . للمزيد حول ذلك ينظر د. احمد سفر ، مصدر سابق ، ص 34 وما بعدها .

وقد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة حيث يتركها للغير لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب ويطعن بالتزوير على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص .

كما يتم الحصول في الوقت الحاضر على معلومات الحساب بطريقة اكثر تعقيدا تدعى الاستنساخ ويتطلب الاستنساخ طباعة الشريط المغناطيسي وتخزينه في الكمبيوتر وبعد ذلك طباعة المعلومات بحروف نافرة على بطاقة مزورة او مفقودة او مسروقة وبهذه الطريقة يتم الحصول على المعلومات الاصلية بما في ذلك المعلومات الامنية وهكذا يتم استنساخ الشريط المغناطيسي الاصلي وبعد ذلك يجب طباعة المعلومات الخاصة بالحساب على البطاقة المزورة او الاصلية المفقودة او المسروقة .

الفرع الثالث/ إساءة استعمال النقود الالكترونية عن طريق شبكة الانترنت

إن قيام البنوك بالعمليات المصرفية الالكترونية سواء تعلق ذلك بتقديم خدماتها عبر شبكة الانترنت او قيامها بإصدار نقود الكترونية يصاحبها مخاطر متعددة وتتم هذه الصورة من خلال التلاعب بها من قبل موظفي البنك المصدر لها او عن طريق التجار او عن طريق شبكة الانترنت،كتزوير ارقام البطاقات ، أو خلق مواقع وهمية لاستقبال المعاملات المالية الخاصة بالموقع الحقيقي، وغيرها .

لذلك يجب أن يتم اللجوء الى وسائل أمان فنية لتوفير الثقة بين المتعاملين وضمان فعالية تلك الوسيلة في الدفع لتيسير وازدهار التجارة الالكترونية[1] .

(1) اشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية الى انه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والاجراءات التي تتيح لها ادارة هذه المخاطر من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها واصدرت اللجنة في مارس 1998 ومايو 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر شملت مايلي : 1. المعاملات التجارية بين مؤسسة الاعمال (الشركة) والمستهلك وهو مايطلق عليه بالتسوق الالكتروني . 2. المعاملات التجارية بين مؤسسة الاعمال والحكومة .3.المعاملات التجارية بين المستهلك والحكومة اهمها دفع الضرائب الكترونيا . ينظر صالح محمد حسني محمد الحملاوي ، دراسة تحليلية لدور النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 ، ص 232-233.

وتتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني هذه المهمة، حيث يتم تحديد الدائن والمدين اطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم البنكي على الشبكة، ويتم عمل ارشيف، يسهل الرجوع اليه للمبالغ التي يتم السحب عليها بهذه الطريقة وهذا ما يطلق عليه نظام المعاملات الالكترونية الآمنة

ويحقق هذا النظام عدة ضمانات اساسية اهمها:التكاملية،اي ضمان ان الرسالة المستقبلة هي الرسالة المرسلة عن طريق البصمة الرقمية، وسرية المعاملة من خلال تشفير محتوى الرسالة،والتحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان وشخصية البائع. يقوم البنك باتخاذ الاجراءات المالية واخطار الطرفين بإتمام المعاملة .

المطلب الثالث/ وسائل حماية النقود الالكترونية من الاعتداء عليها

إن الوفاء بواسطة النقود الالكترونية يحمل في طياته اشكاليات ومخاطر متعددة إلا انه في الوقت نفسه توجد وسائل تكنولوجية عديدة للتغلب على اساليب الغش والاحتيال والاعتداء عليها لذا سنتعرض لأهم وسائل الحماية من خلال فرعين وكالآتي :

الفرع الاول/ تأمين البيانات

وهي احد انواع التكنولوجيات المستخدمة في تشفير مجموعة المعلومات التي تنتقل عبر الانترنت بحيث تقتصر امكانية اعادة المحتوى على المرسل والمستقبل فقط ويستخدم مع تكنولوجيا التشفير نظام الشهادات الموثقة الذي ينفذه طرف ثالث لتأكيد ان العميل الحقيقي هو الذي يتعامل مع الموقع وذلك يتم من خلال الجمع بين الوسيلتين ضمان سرية المعاملات التجارية وعقد صفقات آمنه، فحينما تقوم احدى الشركات بإنشاء موقع لها باستخدام جهاز خدمة أمن يتفق الحاسوبان على رموز حسابية شفرية ومفاتيح تشفير خاصة تستخدم تقنية تأمين البيانات في تفكيكها واعادة جمعها،عن طريق القيمة العددية التي تصمم بها رسالة

البيانات بحيث تجعل من الممكن باستخدام إجراء رياضي معروف يقترن بمفتاح الترميز الخاص بمنشئ الرسالة القطع بأن هذه القيمة العددية قد تم الحصول عليه باستخدام ذلك المفتاح ،ومن خلال أرقام مطبوعة تسمى Hash لمحتوى المعاملة، وتتم الكتابة الرقمية لمحتوى المعاملة عن طريق التشفير " cryptographic " الذي يتم باستخدام مفاتيح سرية وطرق حسابية معقدة ، تتحول بواسطتها المعاملة من رسالة مقروءة إلى رسالة رقمية غير مفهومة ما لم يتم فك شفرتها ممن يملك التشفير وتسمى هذه الرسال " messe digest" ، و بعد أن كان التشفير وفكه يتم بمفتاح واحد ، نظرا لان كلاً من مرسل المعاملة أو البيان الالكتروني ومستلمه يملك نفس المفتاح، أصبح يتم بمفتاحين احدهما للتشفير ويسمى المفتاح الخاص،والثاني لفك التشفير ويسمى المفتاح العام ولذلك اصطلح على هذا النظام الأخير بنظام المفتاح العام

وتم تزويد كل مستخدم او عميل بمفتاحين للتشفير احدهما عام ومن ثم حينما يرغب احد الاطراف في ارسال معلومات مشفرة يستخدم الطرف الثاني مفتاح التشفير العام لإتمام عملية الاتصال . لذا لا يمكن قراءة اية رسالة مشفرة الا بعد مطابقة المفتاحين العام والخاص معا من خلال برنامج خاص بالتشفير في الحاسب الآلي حيث تتحول إلى رسالة رقمية،ولكي يتمكن من أرسلت إليه هذه الرسالة من قراءتها عليه فك شفرتها عن طريق المفتاح العام المرسل إليه من قبل المرسل،أما إذا حدث تغيير في مضمونها أو تلاعب في توقيع المرسل فإن الحاسب الآلي يوضح ذلك على الفور،وبالتالي لا يستطيع أي شخص الدخول الى المعلومات او الحصول على برامج الكمبيوتر الا اذا ادخل رقم سري (كود)، مما يعني إن هذا النظام له وظائف كثيرة منها:

أولا : التوثيق وذلك بالتحقق من هوية طرفي العقد تحديدا تاما ومميزا وخاصة الموقع ، وان الرسالة الموقعة منه تنسب إليه .

ثانياً: السلامة حيث يضمن إن محتوى الرسالة الموقع عليها الكترونيا لم يتم تغيير هو لم يتم التلاعب في بياناتها،وعدم إمكانية تدخل أي من الطرفين أو أي شخص آخر على مضمون التوقيع وشكله أو مضمون المحرر الالكتروني المرتبط به .

ثالثا :السرية حيث يوفر سرية تامة للرسالة فلا يمكن الكشف عن محتواه إلا باستخدام تقنيات فك التشفير(الكربتوجرافيا[1]) في ضوء الأمان المفقود على الشبكة العالمية المفتوحة الانترنت .

.رابعا : عدم الإنكار وهو عدم إمكان الموقع الكترونيا إنكار الرسالة أو المعاملة الموقعة منه،ويرجع ذلك إلى الارتباط التام بين المفتاح العام والمفتاح الخاص.

الفرع الثاني/ شهادات التوثيق

لا توجد ضمانات بوجود الشركة صاحبة الموقع التي يزودها العميل بالمعلومات عن بطاقته الائتمانية مما يقتضي وجود خدمة محايدة تتضمن هذه الموثوقية والتي تعرف بشهادات التوثيق او شهادات التعريف الرقمية .

وهي ملفات مشفرة تخزن داخل جهاز خدمة الـ(Web) الذي يستخدمه العميل،حيث تتشاور هذه الملفات مع برنامج التصفح الذي يستخدمه الاخير للتأكيد من أن الموقع الذي دخله هو الموقع الصحيح وتسجل عادة بواسطة طرف ثالث محايد يتمثل في أفراد أوشركات أوجهات مستقلة محايدة تقوم بدور الوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الالكترونية سميت بسلطات أوجهات التوثيق[2] Certification Authority كما يمكن استخدام هذه التقنية في

(1) يقصد بالكربتوجرافيا استخدام الرموز السرية و الشيفرة لتضليل المعلومات بحيث لا تفيد سوى المتلقي المعني بالرسالة.للمزيد انظر د.اسامة احمد بدر،حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني) دراسة مقارنة ، دار الكتب القانونية ، مصر،2008 ، ص 166.

(2) عرفت المادة الاولى الفقرة الخامسة عشر- من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي جهة التصديق بأنها:" الشخص المعنوي المرخص له اصدار شهادات تصديق التوقيع الالكتروني وفق احكام هذا القانون" الا ان التوجيه الاوربي رقم 93 لسنة 1999 نظم جهات التوثيق الالكتروني تحت مسمى اعم هو مقدم خدمة

تحديد هوية مستخدمي الشبكة سواء أكانوا من الداخل ام من الخارج وأهليتهم القانونية للتعاقد والتحقيق في مضمون التعامل وسلامته،كذلك تقوم بإصدار المفاتيح الالكترونية، سواء المفتاح الخاص بالتشفير،أوالعام المتعلق بفك التشفير كما تقوم بإصدار شهادات التوثيق.

ويشيع استخدام هذه الشهادات في بيئة شبكة الويب ، لتؤدي عمل رخصة السواقة الكترونيا، او جواز السفر، وتصدره جهة مرخصة،ويستخدمها الفرد في تعاملاته الالكترونية حيث يستوثق من خلالها عن هوية الطرف الاخر وبالتالي تستخدم في ضمان امن المعاملات الفردية والتجارية.

ولابد من الاشارة الى مشروع بوليرو[1]، الذي يهدف الى توفير نظام يضمن تبادلا آمن لمستندات التجارة الالكترونية عن طريق تطبيق نظام مركزي للبيانات،كما يوفر نظاما اساسيا يمكن مستخدمي هذا النظام من ارسال المعلومات لأي مستخدم اخر بطريقة سرية وغير محرفة ويقوم بوضع توقيع رقمي للمتعامل عل كل رسالة توجه الى نظام بوليرو والذي يتولى بدوره القيام بإرسال هذه الرسالة الى المرسل اليه وفضلا عن ذلك فان انواع الرسائل المختلفة مقرونة بضمان يؤكد ان الرسالة اصلية ويمكن هذا النظام المتعاملين من نقل الحقوق بمرونة ويعتزم ربط كافة المشتركين بسلسلة التجارة الدولية كما يعمل بالاشتراك مع شركات الاتصال القائمة ومعدي برامج الكمبيوتر عل تطوير وتعزيز الحلول الخاصة بالمتعاملين ضمن نظام بوليرو .

كما إن هذه الجهات المحايدة الخاصة بالتوثيق الالكتروني تخضع لإشراف الدولة التي تقوم بتحديد القواعد والإجراءات التي تنظم عملها، وتقوم هذه

التوثيقservice provider (certification) ، الا ان ما يؤاخذ على هذا التوجيه بأنه لم يجعل هذا التوثيق الزاميا وانما ترك للمتعاملين حرية اللجوء اليه.

(1) ظهر نظام بوليرو الى الوجود كمبادرة متعددة الاهداف عام 1992 وتلقى في مراحله الأولى بعض التمويل من الاتحاد الاوربي انظر نضال سليم ، المصدر السابق ، ص 178.

الجهات بإصدار شهادات التوثيق الالكتروني وفق الترخيص الصادر لها من الجهات المسئولة في الدولة[1]

مما سبق يتضح لنا أن التعاملات الالكترونية،وحيث لا وجود للمستندات المكتوبة والمذيلة بتوقيع محررها ، فقد لزم الأمر البحث عن وسيلة تقوم بالدور ذاته للتوثيق الذي تقوم به الكتابة والتوقيع في صورتيهما التقليديتين ولقد وجد العمل الإلكتروني ضالته في المستندات والوسائط الإلكترونية والموثقة بالتوقيع الإلكتروني حيث يتم توثيقهما بطريقة الكترونية أيضا عن طريق شهادات توثيق تصدرها جهات مختصة بذلك هي جهات توثيق التعاملات الإلكترونية التي تعرف بمزودي خدمات التوثيق الالكتروني كل ذلك يضفي على السند أو المعاملة الثقة والأمان ويجعلها حجة في الإثبات .

ولضمان فعالية شهادات التوثيق كوسيلة لإثبات التعاقدات عبر الانترنت يقتضي ذلك توفير حماية للبرامج والمعلومات داخل جهاز الكمبيوتر بطريقتين معا:

الطريقة الأولى :

عن طريق برامج حماية وأمن: ويتم ذلك عن طريق نظام التشفير بحيث لا يستطيع أي شخص الدخول الى المعلومات او الحصول على برامج الكمبيوتر الا اذا ادخل رقم سري كود.

الطريقة الثانية:

عن طريق الحماية القانونية : وذلك بسن تشريعات محلية او دولية تجرم الأفعال غير المشروعة التي تهدد امن المعلومات والبرامج الموجودة داخل جهاز

(1) انظر المادة الثانية من التوجيه الاوربي ، و القانون الفرنسي رقم 83 لسنة 2000 المواد الثامنة من الفصل الثامن ، والمادة التاسعة منه و الذي جعل الاشراف لجهة عليا اسماها الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية .للمزيد انظر ، د .اسامة احمد بدر، مصدر سابق ، ص 165. د .السيد محمد السيد عمران،مصدر سابق ،ص 102.

الكمبيوتر فهناك اتفاقيات الدولية التي تحمي البرامج والمعلومات المخزنة داخل جهاز الكمبيوتر ومنها اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية التربس واتفاقية جنيف، والاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف.

وهنالك تشريعات داخلية منها قانون حماية حق المؤلف وبعض نصوص قانون العقوبات التي يمكن تطويعها في هذا الصدد، كنصوص السرقة والإتلاف والتزوير.

الرقمية بين الآخلاق والثقافة

قدر ما تشكل ظاهرة "العملات الرقمية" هما اقتصاديا وتفرض تحديات على البنوك وتثير مقارنات مع "العملات الورقية" فإنها تحظى باهتمام ثقافي باعتبارها محطة جديدة في رحلة التطور الإنساني.

ومن المنظور الثقافي.. فإن "مفهوم النقود" علامة فارقة من علامات تطور المجتمعات البشرية وإنجاز كبير للإنسانية يوضع إلى جانب إنجازات مثل ظهور اللغة والكتابة ويصعب نسبتها إلى مكتشف أو مخترع بعينه كما هو الآن الحال مع "ظاهرة العملات الرقمية ."

ومع البزوغ اللافت لظاهرة "العملات الرقمية" تفرض الظاهرة أسئلة متعددة من بينها "هل نقول في يوم ما وداعا للعملات الورقية" وهل "تدخل العملات الورقية متحف التاريخ الإنساني وتتحول إلى أثر تاريخي وثقافي مثل دار ضرب العملة في قلعة صلاح الدين القاهرية بينما تهيمن العملات الافتراضية على الوجود الواقعي للتعاملات المالية بين البشر"؟!

وبعد أن أعيد ترميم دار ضرب العملة بقلعة صلاح الدين في أواخر العام الماضي انطلقت دعوات لتحويل الدار التي أقيمت في عصر محمد علي عام 1827 إلى متحف للعملات الآثرية بينما تعمل الآن "مصلحة سك العملة" التابعة لوزارة المالية بكامل طاقتها التشغيلية لتلبية احتياجات المواطنين والسوق.

وفي "ساحة الابتكار" ضمن معرض القاهرة الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دورته الحادية والعشرين التي عقدت في الأسبوع الأول من ديسمبر الجاري ظهرت أفكار مبدعة ومبتكرات لشباب مصري في مجال المدفوعات الرقمية وهو مجال أساسي للعملات الرقمية وأشهرها عملة "بيتكوين."

و"النقود" أو "العملات" قضية تفرض نفسها دوما على الثقافة الاقتصادية في العالم وتحفز على إصدار كتب جديدة وخاصة في الثقافة الغربية مثل كتاب "نهاية الخيمياء: النقود والخدمات المصرفية ومستقبل النظام العالمي" وهو بقلم ميرفين كينج وحظى بتعليقات لشخصيات ثقافية واقتصادية لامعة مثل عالم الاقتصاد النوبلي الأمريكي بول كروجمان.

غير أن ظاهرة العملات الرقمية تفرض تحديات جديدة على البنوك والمصارف تختلف تماما عما لاحظه بول كروجمان من إلحاح "لبنك إنجلترا" الذي أسس عام 1694على تأكيد أنه أقدم البنوك المركزية في العالم وهو ادعاء يقوضه البنك المركزي السويدي الذي ظهر لحيز الوجود قبل ربع قرن من ظهور بنك إنجلترا غير أن على البنكين معا وكل بنوك العالم مواجهة التحدي الجديد القادم مع ما يعرف "بثورة العملات الرقمية."

و"النقود" كمفهوم ثقافي اقتصادي فرض نفسه منذ زمن بعيد على اهتمامات فلاسفة ومفكرين كبار مثل الفيلسوف اليوناني ارسطو الذي رأى في القرن الرابع قبل الميلاد أن "النقود ترتبط باحتياجات السوق في المبادلات" بينما رأى الفيلسوف الصيني القديم جوانزي أن "النقود مصدر قوة ومن ثم ينبغي أن تسيطر عليها الدولة."

وهذا الخلاف التاريخي القديم في الرؤى بين فلاسفة ومفكرين كبار ما بين احتياجات السوق ومتطلبات الدولة الوطنية تؤججه الآن ظاهرة العملات الرقمية فخلافا للعملات الورقية والمعدنية فإن عملة رقمية "كبيتكوين" ليس لها وجود مادي محسوس وإنما هي حاضرة في الفضاء الافتراضي للشبكة العنكبوتية الشهيرة

"الإنترنت" لإجراء معاملات مالية مباشرة بين الأفراد دون وجود أي وسيط مصرفي أو تدخل من جانب سلطات الدولة الوطنية.

"بيتكوين" التي أطلقت لأول مرة في فبراير 2009 بقيمة لاتتجاوز بضعة سنتات تقدر قيمة الوحدة منها حاليا بنحو 16 ألف دولار أمريكي وهي القيمة التي سجلت مؤخرا في معاملات بورصة شيكاجو ووصفت بأنها "أول اعتراف دولي بهذه العملة الافتراضية."

ومع الارتفاع الكبير للغاية في قيمة "البيتكوين" وزيادة الطلب العالمي وخاصة في السوق الأمريكية عليها كان من الطبيعي أن تستحوذ الظاهرة على اهتمام المسؤولين في الحكومات والبنوك فيما لا يمكن الجزم حتى الآن "بهوية مؤسس الظاهرة" التي تتنامى في سياقات العولمة المالية وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وترجع جذور "بيتكوين" إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي عندما داعبت فكرة استحداث عملة رقمية أذهان المنخرطين في ابتكارات تلبي احتياجات ثقافة العصر الرقمي التي كانت تتوالى إرهاصاتها حينئذ فيما يتنازع عدة أشخاص من بينهم الياباني ساتوشي ناكاوموتو والاسترالي كريج رايت ملكية فكرة العملة الرقمية وادعاءات اختراعها وسط أجواء لاتخلو من غموض مثير حتى أن هناك من يقول إن ناكاموتو شخصية وهمية أو اسم مستعار لشخص أو مجموعة أشخاص اخرين وربما جهة خفية.

والعملات الافتراضية وأشهرها "بيتكوين" تسمح عبر قاعدة بيانات والتشفير الالكتروني بتحويل الأموال بسرعة وسرية خارج "نظام الدفع المركزي التقليدي" وهي بطبيعتها "عملات لا مركزية ولا يتحكم فيها سوى مستخدميها" بكل ما يعنيه ذلك من تحديات "للسلطات النقدية في الدول ."

وسواء كانت "ورقية أو رقمية" فالنقود من منظور ثقافي تعبر عن قدرة الإنسان على التعامل الاقتصادي في الحياة اليومية "من خلال رموز" وقد يشعر الفريق

المؤيد لما يعرف "بثورة العملات الرقمية" بالارتياح أن سمعوا علماء في الاقتصاد وهم يوضحون أن "النقود ليست شيئا ماديا بقدر ما هي مفهوم اجتماعي في صور وأشكال مختلفة من الرموز."

واللافت أن تصاعد ظاهرة العملات الرقمية أو الافتراضية يتزامن مع جدل حول "مصير الرأسمالية" وطروحات ثقافية تحذر بشدة من تبعات ظاهرة "استفحال عدم المساواة الاقتصادية على مستوى العالم" وما يعنيه ذلك من تهميش كتل إنسانية هائلة وتوليد المزيد من المشاعر السلبية.

وعلى مشارف العام الجديد كشفت دراسة جديدة شارك فيها عالم الاقتصاد الفرنسي الشهير توماس بيكيتي أن الأغنياء سيزدادون ثراء عام 2018 فيما تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء لتستمر حالة عدم المساواة الاقتصادية على مستوى العالم.

وفي بلد مثل بريطانيا تجرى مراجعات عميقة وعلى حد قول دافيد ماركواند في كتابه: "مملكة عبادة المال.. أطروحة حول بريطانيا الآن "فإن الأمور في الواقع البريطاني ليست على ما يرام فالجشع استشرى وعدم المساواة تتفشى والسؤال: "كيف نصنع مجتمعا لا يتحول فيه المال إلى وثن نعبده ويتزلف له الجميع؟!..كيف نبني مجتمعا يكون فيه البشر أكثر تقديرا ومراعاة لبعضهم البعض؟."!

ولئن كان المدافعون عن العملة الرقمية الافتراضية "بيتكوين" قد ذهبوا إلى أنها تتيح المزيد من الحرية والخصوصية للبشر وتحقق ما يصفونه "بالديمقراطية المالية" فإن هناك من يخشى أن تكون الظاهرة "فقاعة اقتصادية جديدة" أو تكون "ألعوبة جديدة من ألاعيب ما يعرف بالقوى الخفية في أسواق المال العالمية التي يهمها فرض سطوتها على الفضاء الافتراضي حيث يتجلى وجود البيتكوين في التحويلات المالية عمليات الدفع الالكتروني بعيدا عن رقابة البنوك المركزية وإجراءات الأسواق المالية التقليدية."

وفي وضع كهذا من الطبيعي أيضا أن تظهر مخاوف من القراصنة الالكترونيين وعمليات غسل الأموال القذرة وتمويل أنشطة إرهابية وإجرامية حتى إن البعض يعتبر هذه العملات الرقمية سلاحا جديدا ضمن ما يوصف "بأسلحة الدمار الشامل المالية."

وفي وقت يتحدث فيه بعض الباحثين الاقتصاديين والمحللين الماليين في الغرب مثل ديزموند لاخمان عن احتمال مواجهة العالم لأزمة مالية جديدة على غرار الأزمة الأخيرة التي بدأت عام 2008 في أمريكا والتي ظهرت بعدها العملات الرقمية كآداة جديدة للمعاملات المالية كنتيجة "لانعدام الثقة والمخاوف المحمومة من انهيار النظام المالي العالمي بأدواته التقليدية."

ويقول ديزموند لاخمان وهو باحث مشارك في معهد "انتربرايز" الأمريكي وشغل من قبل منصب نائب مدير صندوق النقد الدولي إن إمكانية انفجار أزمة مالية عالمية جديدة احتمال وارد بل ومرجح إن استمر الارتفاع غير الطبيعي في أسعار الأصول وبما يتجاوز بكثير القيمة الأساسية لهذه الأصول لتشكل تربة خصبة "لظهور فقاعة اقتصادية جديدة للمضاربات التي تفضي لأزمة مالية جديدة مثل الفقاعة العقارية الأمريكية عام 2008."

وإذ تزيد الحيازة في الأصول عبر الحدود بصورة لافتة تفرض "بيتكوين" ثقافتها ومصطلحاتها الجديدة خاصة في الغرب مثل "التعدين الالكتروني" فإنها في واقع الحال جزء مما يوصف "بثورة العملات الرقمية" التي تظهر في قائمتها أسماء أكثر من 10 عملات أخرى مثل "ليتكوين" و"ايثيريوم" و"ريبل" وهي قائمة قابلة لضم أسماء جديدة في سياق هذه الظاهرة الجديدة التي تفرض تحديات على البنوك والدول التي اعتادت طويلا على مصطلحات سك النقود وطباعة العملات الورقية.

ورغم المخاوف المبررة فإن ظاهرة العملات الرقمية تكسب كل يوم أرضا جديدة وتكتسب المزيد من القوة وتفرض وجودها اللامادي على العالم بعد أن جرى

التعامل "بالبيتكوين" في أسواق المال بالولايات المتحدة واعترفت بها ألمانيا واليابان كما تستعد كوريا الجنوبية لاستحقاقات الظاهرة التي سيتوقف مصيرها في نهاية المطاف على مدى "القبول العام للبشر في العالم وخاصة فيما يتعلق بعنصر الثقة" شأنها في ذلك شأن النقود في رحلتها الإنسانية الطويلة ما بين "سلع ومعادن وأوراق بنكنوت."

وإذا كان شكل النقود يتغير مع تقدم المجتمعات الإنسانية ومتغيرات مثل ثورة الاتصالات فإن المنظور الثقافي الاقتصادي عبر كتب وكتابات متعددة يخلص إلى أن "جوهر النقود لم يتغير وكذلك وظائفها كوسيط في المبادلات ومقياس للقيمة ومخزن للقيمة" فيما لن يكف المثقف الحقيقي عن السعي لإعلاء القيمة الإنسانية والحق والخير والجمال في عالم يبدو تائها في دهشة الغواية ودروب الشبكة العنكبوتية.

العملات الرقمية تخطو نحو منافسة وول ستريت

قبل سنوات قليلة تساءل البعض حول إمكانية استبدال سوق العملات الرقمية بسوق صرف العملات التقليدية، وقبل أيام فقط كشف موقع «بزنس إنسايدر» عن ارتفاع حجم التداولات بالعملات الرقمية إلى مستوى قابل للمقارنة مع نظيره المسجل في بورصة نيويورك.

وتظهر البيانات بلوغ متوسط حجم التداول في بورصة نيويورك خلال الجلسات التقليدية 41 مليار دولار، بينما يرتفع في بعض الأيام إلى أعلى من 100 مليار دولار ويهبط في أخرى دون 25 ملياراً.

من ناحية أخرى، شهدت سوق العملات الرقمية تطوراً ملحوظاً هذا العام، حيث تجاوز حجم التداولات بها 30 مليار دولار بعدما سجل بالكاد 120 مليون دولار في الأول من يناير هذا العام، بحسب تقرير لموقع «هاكد».

وقدَّمت بورصة «وول ستريت» أداءً هزيلاً عقب عطلة «الكريسماس» وهو أمر شائع، حيث تستهدف صناديق التحوط عادة إغلاق مراكزها وتحقيق بعض الأرباح بحلول نهاية العام، إذ ينعكس ذلك إيجاباً على تقارير الأعمال في ما بعد. وخلال الوقت الذي سارت فيه الأسواق التقليدية في طريقها المعهود كانت العملات الرقمية تواصل صحوتها وتعافيها من موجة التصحيح التي تعرضت لها مؤخراً. وعلى الرغم من أن «بتكوين» استعادت الكثير من خسائرها المسجلة نهاية الأسبوع الماضي، فإن «الريبل» لعبت دور الحصان الأسود في ثورة العملات الرقمية وينبغي أن تكون في صدارة الصحف والمواقع الإخبارية.

وتختلف شبكة «ريبل» قليلاً عن معظم الشبكات القائمة على تكنولوجيا «بلوك شين»، حتى انها ليست مفتوحة المصدر بشكل كامل مثل غيرها، لكنها تصنف ضمن الأصول المعروفة بـ «العملات المشفرة»؛ لأنها تقوم على تقنية الدفاتر الموزعة. وهدف «ريبل» هو استبدال شبكة «سويفت» المستخدمة حالياً في تحويل الأموال بين البنوك، فمثل هذه التحويلات تستغرق عادة ما بين يومين إلى خمسة أيام عمل وتُفرض عليها رسوم تبلغ 25 دولاراً للمعاملة، بينما «ريبل» يمكنها القيام بالمهمة خلال ثوان ومقابل سنتات.

ومع كل معاملة عبر شبكة «ريبل» يتم استهلاك بعض الوحدات منها كثمن نظير إتمام العملية، وتختفي هذه الوحدات إلى الأبد، مما يعني أن المعروض منها يتضاءل مع الوقت بما يضمن ارتفاع أسعارها.

لذلك قررت الشركة المصدرة طرح عدد هائل من العملة يبلغ 100 مليار «ريبل»، ورغم أن الإصدار الكامل سيتم على المدى الطويل، لكن العدد المتداول حالياً يقترب من 39 مليار وحدة. ومع ذلك وبشكل عام، لا يزال الطريق طويلاً كي تتمكن العملات الرقمية من مضاهاة سوق صرف العملات التقليدية من حيث حجم التداول اليومي الذي يتجاوز 5 تريليونات دولار على الصعيد العالمي.

لكن بعد الأداء الذي قدمته خلال 2017 فإن هذا الهدف قد يكون ممكنا بطريقة أو بأخرى خلال العام المقبل.

تحديات تنظيمية:

وفي الربع الأخير من 2017، قفز سعر «بيتكوين» بشكل حاد، مما أثار الطلب على العملات الرقمية والمخاوف في نفس الوقت بشأن فقاعة محتملة على وشك الانفجار، ومع ذلك، تزايد الانتباه نحو «بلوك شين» التي يتم تداول العملات الرقمية عن طريقها.

ووسط تحذيرات مستمرة بشأن «بيتكوين» من احتمال كونها فقاعة أو احتيالا، لا يزال هناك اهتمام بالعملات الرقمية، بينما بدأت العديد من القطاعات الصناعية والخدمية في استكشاف مدى الاستفادة من «بلوك شين» في الفترة المقبلة لتتساءل «إيكونوميك تايمز» في تقرير: هل سيكون 2018 عام «بيتكوين» أم «بلوك شين»؟

وتواجه «بيتكوين» وغيرها من العملات الرقمية تحديات تنظيمية في دول عدة حول العالم، الأمر الذي يبطئ من تقنينها ويؤدي إلى حظرها من المزيد من الحكومات، وتشير التوقعات إلى استمرار الطلب على العملة الرقمية في 2018 مع احتمالية قبولها في بعض المعاملات.

وأكثر ما يقلق المستثمرين التذبذبات الحادة في سوق العملات التي ظهر جانب منها في الآونة الأخيرة حيث قفزت «بيتكوين» متجاوزة حاجز 20 ألف دولار ثم سرعان ما هبطت أدنى 11 ألف دولار في غضون أيام قليلة.

"بلوك شين":

وعلى النقيض مما سبق، يزداد دعم المستثمرين وقطاعات صناعية وتجارية وزراعية لتكنولوجيا «بلوك شين» بسبب فوائدها الواعدة التي تشمل خفض التكاليف وتدشين نظام لا مركزي يحفظ البيانات ويحميها من الاختراق. ويمكن

استخدام «بلوك شين» بدلا من جميع المعاملات التي تتطلب سلطة مركزية للتصديق عليها.

ومن المرجح تزايد استخدامات «بلوك شين» في العام المقبل، لا سيما داخل مؤسسات مالية كبرى ستتيح للعملاء التفاعل بعضهم مع بعض، وسيزداد الوعي والتحذير بشأن «بيتكوين» في العام المقبل بينما ستدخل «بلوك شين» كتكنولوجيا جديدة في أعمال حكومية وشركات القطاع الخاص.

وأشار بعض المحللين والمستثمرين إلى أن «بيتكوين» والهوس المحيط بها يذكرهم بفقاعة «دوت كوم» وثورة الإنترنت، وربما يكون ذلك السبب وراء مخاوفهم بشأن العملات الرقمية.

ووُصفت «بيتكوين» بأنها أسوأ الفقاعات التي مرت على الاقتصادات في التاريخ وتكمن خطورة انفجار فقاعة «بيتكوين» في أن البعض يستدين من أجل اقتنائها مما يجعل مخاطرها تتسرب للأسواق العالمية.

وبحسب تقرير نشرته «ماركت ووتش»، فإن تكنولوجيا «بلوك شين» ستكون ثورية وبدأت بالفعل تغير من طريقة تعامل العالم مع الأموال وعدم الحاجة لأي وسطاء، فضلا عن تميزها بصعوبة الاحتيال أو التزوير في المعاملات عن طريقها.

وتوقع بنك «يو بي إس» زيادة الاستثمارات في «بلوك شين»، مشيرا إلى أنها ربما تضيف ما بين 300 مليار و400 مليار دولار للقيمة الاقتصادية عالميا بحلول 2027، كما أنها ستحدث تأثيرا في قطاعات الرعاية الصحية والمرافق وأسواق الأسهم .وستستفيد الشركات من «بلوك شين» في طرق تسجيل وتتبع الممتلكات وبيانات العملاء ومشاركتها والتعامل مع الأسواق وإدارة الأصول بكفاءة ودقة.

وأكد خبراء أن انهيار العملات الرقمية خاصة «بيتكوين» لن يؤثر عالميا على مهام ووظائف «بلوك شين»، حيث إن انهيار Pets.com (فقاعة دوت كوم) لم تنتج عنه نهاية الإنترنت.

وعلى غرار ما أحدثته شركات الإنترنت من تغيير في الأنماط الاقتصادية، ستحدث «بلوك شين» أيضا إعادة هيكلة للاقتصادات والأعمال وسط تفاؤل على المدى الطويل بشأن هذه التكنولوجيا وعالم جديد يلوح في الأفق بسببها.

العملات الرقمية والتأثير العام للنقود الخاصة

دائما ما تسير التكنولوجيا والتمويل يداً بيد. فما الجديد هذه المرة؟ إنها العملات الافتراضية التي تشكل جزءا من ثورة تكنولوجية أوسع نطاقا وتمثل القوة الدافعة وراء التغير الجوهري في الاقتصاد العالمي.

ورغم أن هذه النقود افتراضية، فإن المكاسب والمخاطر حقيقية جدا ويتلخص الأمر في كيفية تشجيع الابتكار المالي مع ضمان التنظيم لحماية المستهلكين وتجنب ما يمكن أن ينشأ من أضرار أخرى.

وقد قررت مجموعة صغيرة من اقتصادي الصندوق وخبرائه الماليين والقانونيين إعداد دراسة جديدة تتناول هذا الموضوع برؤية عالمية كذلك تحدثت السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق عن العملات الافتراضية اليوم في دافوس.

ومما يُذكر أن العملات الافتراضية مثل عملة "بيتكوين" (Bitcoin) (وغيرها الكثير) قد تحولت من عملة مستترة إلى عملة تتمتع برواج كبير في فترة زمنية قصيرة جدا.

ولا تزال هذه العملات تشكل جزءا صغيرا نسبيا من القطاع المالي، إذ تبلغ قيمتها 7 مليارات دولار في مقابل 1.4 تريليون دولار أمريكي متداولة .المزايا :قد تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة عدد المستفيدين من الخدمات المالية، والذين جرت العادة على إقصاء أكثرهم من النظام المالي في بلدانهم. وهذا ما نطلق عليه اسم

"الإشراك المالي" وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن التكنولوجيات الخاصة بدفاتر الحسابات الرقمية الموزعة والتي تقوم عليها هذه العملات الافتراضية لها تطبيقات تتجاوز نطاق النقود والمدفوعات، وهي أداة واعدة بمكاسب كبيرة على صعيد الكفاءة بالنسبة لأنماط متعددة من الأعمال المالية المخاطر الالتفاف على ضوابط رأس المال من قِبَل مستخدمي العملات الافتراضية الذين يستهدفون غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والتهرب الضريبي، وعدم فهم الناس لما يتحملونه من مخاطر في هذا السياق الحل قواعد تنظيمية تحد من المخاطر وتشجع الابتكار ولا يزال يتعين عمل الكثير للتوصل إلى المناهج الصحيحة والتوازن السليم.

ومن غير المستغرب أن مؤلفي الدراسة خلصوا إلى أهمية التعاون الدولي (وهو جزء من مهمة الصندوق الأساسية) كعامل رئيسي في وضع القواعد التنظيمية الفعالة ومن المثير للاهتمام أن المخاطر المصاحبة للعملة الافتراضية ضئيلة حتى الآن على الاستقرار المالي والسياسة النقدية، ولكن هذا التقييم قد يتغير مع زيادة استخدامها.

وفي هذه الدراسة عناصر جذب لكل قارئ، حيث تتضمن مشورة بشأن السياسات وإرشادات مفيدة لفرادى البلدان توضح القواعد المنظمة للعملة الافتراضية ومبادئ أولية لكيفية عمل دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، ونظرة إلى الوراء تستعرض تاريخ النقود الخاصة في عدد من البلدان وكيف تم تطبيقها.

12 بنك مركزى يعلن خطر البيتكوين على الاقتصاد العالمى

بعد 9 سنوات تقريبًا من مولد العملة الرقمية الأشهر «بيتكوين»، بدأت البنوك المركزية في أنحاء العالم إدراك المخاطر المحتملة المتزايدة جراء صعود نجم هذه العملات الافتراضية، وبات أمامها مجموعتان من القضايا ينبغي معالجتها. وبحسب تقرير لـ«بلومبرغ» فينبغي على البنوك:

أولًا معرفة ما يجب فعله عند ظهور ونمو العملات الرقمية بشكل يحوز اهتمام الناس مثلما فعلت «بيتكوين».

وثانيًا تحديد ما إذا كان ينبغي إصدار عملة رقمية خاصة.

المركزي الأميركي

يجري مجلس الاحتياطي الفدرالي تحقيقًا حول العملات الرقمية في الوقت الراهن، لكنه ليس متحمسًا لفكرة إصدار تعليق علني حول «بيتكوين». وقال عضو المجلس والمرشح لرئاسة الاحتياطي الفدرالي جيروم باول إن القضايا الفنية المتعلقة بالتكنولوجيا ما زالت قائمة، وأن الحوكمة وإدارة المخاطر ستكونان حاسمتين في هذا الشأن، ويرى أن قضايا الخصوصية المتعلقة بالعملات الرقمية تشكل تحديا كبيرا.

المركزي الأوروبي

حذّر البنك المركزي الأوروبي مرارًا وتكرارًا من مخاطر الاستثمار في العملات الرقمية وشبهها بهوس التوليب في هولندا خلال القرن السابع عشر.

وقال رئيس البنك ماريو دراغي إن تأثير العملات الرقمية على اقتصاد منطقة اليورو محدود ولا يشكل أي تهديد لسيطرة البنوك المركزية على الأموال.

المركزي الصيني

أكدت الصين بسط سيطرتها الكاملة على العملات الرقمية، وأنشأت فريقًا بحثيًا عام 2014 لتطوير الأموال الافتراضية، ويؤكد بنك الشعب الصيني أن الظروف باتت مواتية لاحتضان التكنولوجيا الجديدة.

لكن ذلك تم عبر حملة ضد مصدري العملات الرقمية، وحظر بورصات تداول «بيتكوين» وغيرها.

المركزي الياباني

قال محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا إنه لا يملك أي نوايا لإصدار عملات رقمية، معتبرًا الخطوة تستدعي إعادة النظر في القضايا الأساسية للبنوك المركزية، مؤكدًا في الوقت ذاته أهمية تعميق المعرفة بها.

المركزي الألماني

في بلد لا يزال الكثير من مواطنيه يفضلون الدفع نقدًا، كان المركزي الألماني أكثر حذرًا مع ظهور «بيتكوين» وغيرها من العملات الرقمية.

وقال عضو مجلس الإدارة كارل لودفيغ ثيل إن بيتكوين وسيلة للمضاربة أكثر من كونها أداة دفع، مشيرًا إلى أن التحول لاستخدام «بلوك شين» في نظام الودائع يخلق اضطرابات بنماذج عمل البنوك ويقوض السياسة النقدية لكنه أكد أيضًا دراسة البنك المركزي للبلاد احتمالات تطبيق التكنولوجيا في أنظمة الدفع.

المركزي البريطاني

يرى محافظ بنك إنكلترا مارك كارني العملات الرقمية جزءاً من ثورة محتملة في القطاع المالي، لكنه على أي حال أكد بعد بلاده عن إصدار أي عملة رقمية. ويقول كارني إن التكنولوجيا القائمة على قاعدة بيانات الدفاتر المحاسبية الموزعة «بلوك شين»، تشكل مستقبلًا واعدًا تتمكن البنوك المركزية خلاله من تعزيز دفاعاتها ضد الهجمات السيبرانية وتحسين طرق الدفع.

المركزي الفرنسي

في يونيو الماضي، أكد محافظ بنك فرنسا فرنسوا فيليروي دي جالهاو ضرورة توخي الحذر الشديد في ما يتعلق ببيتكوين لعدم مؤسسة عامة وراءها لتوفير الثقة.

قال دي جالهاو: شهد التاريخ على نهاية العملات الخاصة بشكل سيئ، علاوة على ذلك تملك «بيتكوين» جانبا مظلمًا، وعلى من يستخدمها فعل ذلك على مسؤوليته الخاصة.

المركزي الهندي

يرفض البنك المركزي الهندي العملات الرقمية باعتبارها قناة محتملة لغسل النقود وتمويل الإرهاب، ومع ذلك يدرس ما إذا كانت العملات الافتراضية الصادرة عن البنوك المركزية يمكن أن تكتسب صفة القانونية.

المركزي البرازيلي

في بيان صادر قبل نحو شهر، قال بانكو سنترال دو برازيل إنه لا يرى خطرا مباشرا على النظام المالي للبلاد، لكنه في حالة تأهب لأي تطورات جراء استخدام هذه العملات الرقمية.

المركزي الكندي

تقود نائبة محافظ البنك المركزي الكندي كارولين ويلكنز أبحاثًا حول العملات الرقمية، وفي نوفمبر الماضي أكدت أنها ليست أشكالًا حقيقية من المال. وشددت كارولين على ضرورة معاملة بيتكوين كأحد الأصول لا غير ذلك، مشيرة إلى أن بلوك شين تضمن كفاءة أكثر بالنظام المالي.

المركزي الكوري الجنوبي

ركز البنك المركزي الكوري الجنوبي على حماية المستهلك ومنع استخدام العملات الرقمية كأداة للجرائم، وتعمل البلاد على النظر في إمكان فرض ضريبة رأسمالية على أرباح هذه العملات.

المركزي الروسي

أبدى المركزي الروسي مخاوفه من المخاطر المحتملة للعملات الرقمية، وقالت محافظة المصرف إلفيرا نبيولينا: «لن نقنن المخططات الهرمية، ونعارض فكرة الأموال الخاصة بغض النظر عن شكلها إذا كان ماديًا أو افتراضيًا (أرقام).

الصين التي تستحوذ على 23% من تداول البيتكوين عالميًا تغلق أسواقها.. ما الأسباب؟

أبصرت العملة الإلكترونية «بيتكوين» النور عام 2009 على يد شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو، وهو شخصٌ لا يعرف أحد هويته الحقيقية. وانتشرت العملة بسرعة كطريقة للدفع على المواقع المشبوهة والإنترنت المظلم بسبب عدم خضوعها لرقابة البنوك المركزية أو الحاجة لغطاء من الذهب مقابل الورقة النقدية المطبوعة.

واكتفى مبتكرو العملة ببعض العمليات الحسابية المعقدة التي تحتاج إلى أجهزة ذات سرعة معالجة عالية ليحصل المستخدم على العملة، وتدعى عملية حل المعادلات الحسابية بـ «التنقيب»، وهي كالتنقيب عن الذهب.

فبعد الحصول على العملة، يتم تخزينها على النظام في المحفظة الرقمية واستخدامها في إجراء التعاملات على الإنترنت أو استبدالها بأموال واقعية وتقبل العديد من الشركات وماكينات الصراف الآلي التعامل بـ «البيتكوين».

تاريخ ومخاوف واتهامات

لا تتمتع عملة «البيتكوين «بالأمان الذي تتمتع به العملات الواقعية الخاضعة لرقابة البنوك المركزية، حيث يمكن أن تُخترق المحفظة الإلكترونية.

ويضاف إلى ذلك عدم إمكانية اللجوء إلى أية جهة للقيام بالمساءلة القانوني ويمكن استخدام هذه العملة كوسيلة مجهولة للدفع عبر الإنترنت مقابل

العمليات غير الشرعية لذلك، أصبحت مرتبطة بتجارة المخدرات وغسيل الأموال وغيرها من العمليات المشبوهة.

وعلى الرغم من كل المخاوف السابقة، فقد تضاعفت قيمة هذه العملة الإلكترونية عبر السنوات، حيث انتقلت قيمتها من أقل من دولار واحد عام 2010 إلى أكثر من ألف دولار عام 2013 وبعد ذلك، انخفضت قيمة هذه العملة في نفس العام نتيجة العديد من الأسباب، منها منع الحكومة الصينية للبنوك من استخدام البيتكوين في التعاملات المالية، فضلًا عن العديد من العقبات الأخرى التي سببت ارتفاعًا وانخفاضًا حتى كسرت حاجز الألف دولار مرة أخرى في بداية عام 2017. وكان سعر عملة «البيتكوين» قد شهد ارتفاعًا جنونيًا بعد ذلك حتى وصلت قيمتها إلى 4,414.31 دولار في أغسطس 2017.

الصين ومحاولات التحكم

تحظى اليابان وأمريكا بأكبر سوق لتبادل «البيتكوين» عالميًا، بينما تأتي الصين في المركز الثالث بحجم تبادل أموال يصل إلى 23% من السوق العالمي، وتأتي أوروبا وبقية دول العالم بعد ذلك. وأصدرت بعض الدول مثل الإمارات عملات إلكترونية خاصة بها، حيث أصدرت عملة إلكترونية باسم» وان جرام كوين «بغطاء من الذهب في محاولة لدخول سوق العملات الافتراضية وتحقيق توازن مع العملات الواقعية وذلك لطمأنة المستثمرين الذين يرون في الذهب الملجأ الآمن لاستثماراتهم وواصلت الحكومات جهودها الرامية إلى السيطرة على السوق الصاعد وغير المتوقع للبيتكوين.

وحاولت الصين للمرة الأولى منع التعاملات بـ «البيتكوين» عام 2013، وأصدر بنك الشعب الصيني قرارًا بعدم الاعتراف بـ «البيتكوين» كعملة تصلح للتبادل مع منع المؤسسات المالية من القيام بأي تعاملات بواسطة هذه العملة الافتراضية وزادت القيود في العام التالي 2014، حيث أمهل البنك العديد من المؤسسات المالية حتى منتصف أبريل من العام نفسه لإغلاق حسابات الودائع الخاصة بالبيتكوين.

غير أن «البيتكوين» استطاعت النجاة من كل تلك القيود وانتعشت العملة بسرعة كبيرة حققت أعلى سعر في تاريخ البيتكوين نهاية أغسطس 2017 حتى بداية سبتمبر 2017، والذي وصلت فيه إلى أكثر من 5 آلاف دولار لتكسر الرقم القياسي السابق.

لم تتوقف الحكومة الصينية عن محاولات وقف تعاملات «البيتكوين»، خاصة وأنها تعتبرها تهديدًا شديدًا للعملة المحلية، وذلك في ظل الشعبية الكبيرة التي حققتها العملة بعد أن وصلت عمليات التبادل في الصين إلى 45% من الحجم العالمي في الثلاثين يومًا الماضية، واتجاه العديد من المستثمرين إلى شراء «البيتكوين» منذ العام الماضي.

وقامت الحكومة في الأيام الماضية بمنع التداول مرة أخرى ومنع شراء «البيتكوين» مقابل اليوان الصيني، وذلك إلى جانب منع جميع التعاملات داخل الصين في ما عدا التعاملات الدولية. وأدت تلك الحملة على العملات الإلكترونية إلى انخفاض قيمتها تحت ما يقرب من 3آلاف دولار، إلا أنها سرعان ما عادت إلى الارتفاع مرة أخرى.

الأسباب والتوقعات

أصدرت 7 مؤسسات رقابية صينية منها بنك الشعب الصيني ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات ولجنة تنظيم البنوك الصينية، مرسومًا توضيحيًا لأسباب الحظر في 6 نقاط ويعتبر المرسوم مؤسسات تمويل المشاريع التي تعتمد على «البيتكوين» مؤسسات غير قانونية بالأساس، لافتًا إلى أنها أصبحت خطرًا على الاقتصاد والعملة المحلية بسبب عدم خضوعها للرقابة المالية. كما سلط المرسوم الضوء على خطورة هذه العملة على المواطنين بسبب عمليات الاحتيال، مشيرًا إلى أنها تهدد بزيادة البطالة نتيجة البحث عن الثراء السريع دون النظر إلى وضع الأموال في الأصول التي تنعش معدلات الاقتصاد.

ويعتقد المدون جون كريسي «Jon Creasy » على موقع « medium» أن التوجه الصيني له علاقة بانتخابات الرئاسة الصينية المقبلة في أكتوبر القادم، لافتًا إلى أن الرئيس الصيني يحاول عبر المرسوم إمالة الحزب الحاكم للتصويت له. ولمح كريسي إلى إمكانية إعادة التبادلات وتشجيع التعامل بـ «البيتكوين» بمجرد إعادة انتخاب الرئيس الحالي، خاصة وأن هذا الأخير من أكبر مناصري الأسواق الحرة.

تتوقع بعض التقارير أن الحظر الصيني لن يستمر تأثيره طويلًا على أسعار «البيتكوين»، نتيجة لتاريخ الصين في محاولات المنع والسماح مرة أخرى بالتبادلات، كما أن حجم التداولات في الصين يأتي في المركز الثالث عالميًا، مما لا يجعله المتحكم الرئيسي في أسعار العملة. وترى بعض التقارير الأخرى أن الصين ستسمح في النهاية للشركات بالعودة إلى التداول وبيع أسهم «البيتكوين» بعد إصدار بعض العقوبات وتشديد الرقابة.

وفي الوقت الذي تحاول فيه الدول تشديد الرقابة على العملات الافتراضية ومحاولة حظر تعاملاتها وإغلاق المؤسسات التي تدعمها، فإن عملة «البيتكوين» تتعافى من التأثير سريعًا.

ويحاول أصحاب الشركات ومالكو العملات ومبتكروها الحصول على طرق أخرى لتداول العملة، وسوف تستمر العملة في الارتفاع والانخفاض لتحقق الربح والذعر في الأسواق، وحتى إن خرجت الصين من المعادلة أو أعادت فتح التبادلات مرة أخرى، فإن مستقبل العملة لا يزال غير متوقع.

الشرق الأوسط في الطريق لاعتماد البيتكوين

في ظل تخوف المستثمرين من انخفاض معدلات الأمان التي تتمتع بها عملة «البيتكوين» يبدو أن حل العملة المستندة إلى الذهب قد يكون أكثر أمانًا وجاذبية ويرى مبتكرو «وان جرام كوين» -عملة الإمارات الإلكترونية-أن العالم يتجه نحو الاعتراف باستخدام العملات الرقمية بعد اعتراف بعض الدول

الكبرى مثل اليابان بها، خاصة إذا ما ظهرت عملة تجمع بين الانتشار على المستوى العالمي وانخفاض المشكلات الأمنية، وحصولها على الترخيص والدعم الحكومي تساوي قيمة «وان جرام كوين» جرامًا واحدًا من الذهب، وحتى إذا انخفضت قيمة الذهب، فإن هذه العملة غير قابل للتدمير. في المقابل، قد يسهل تدمير عملة «البيتكوين» بسبب اعتمادها على شبكة الإنترنت، التي تعتمد بدورها على مستوى الخدمات عالميًا. ولذلك، من المستحسن ربط العملات الافتراضية بالذهب كمقابل صلب ثابت ذي قيمة حقيقية مُتفق عليها.

وعلى الرغم من الانتشار الجيد الذي تتمتع به عملة «البيتكوين» في الشرق الأوسط، إلا أن هذا الانتشار لم يواز ما عليه الحال على المستوى العالمي. ويقود المستثمرون في السعودية والإمارات المحاولات الرامية إلى إنجاح «البيتكوين» في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إنشاء شركات استثمارية لأنظمة العملات الافتراضية.

ويقول محمد السهلي، رائد الأعمال السعودي ومنشئ شركتي ArabianChain Technology وDubaiCoin-DBIX: لا يكمن الهدف في تكرار بيتكوين في العالم العربي، بل في تغيير منهجية تفكير منطقة الشرق الأوسط عبر اللحاق بالعصر الرقمي .

من جانبه، يضيف المهندس أحمد عبد الله بقشان، عضو مجلس إدارة في مجموعة بقشان العربية، ونائب رئيس «بيت الاختراع الدولي»: «تسعى المنطقة وبشكل خاص دول الخليج، للتحرك بصورةٍ استراتيجية بما يكفل تحولها إلى اقتصادات تدعم التكنولوجيا، ويؤثر هذا التوجه على الأعمال التجارية والمعاملات التي يتم تنفيذها عبر الحكومة والقطاع الخاص، وأعتقد أن المنطقة في وضع جيد للمضي قدمًا في اعتماد نظام البلوكيشن الذي يسمح بتداول البتكوين وتخزينها» ويلفت بقشان النظر إلى محاولة شركة السهلي محاكاة هذا النظام على مستوى المنطقة العربية.

وفي سياق متصل، تعتبر تونس من أوائل الدول العربية التي بدأت بدمج هذه التكنولوجيا في المؤسسات العامة، وأعلنت تونس تنفيذ خدمات البريد بواسطة هذه التكنولوجيا، وذلك بالاتفاق مع إحدى الشركات الناشئة المسؤولة عن تقديم عملات إلكترونية مثل «البيتكوين». ويبدو أن بقية دول الشرق الأوسط في الطريق لتسهيل التعامل بـ «البيتكوين» والاعتراف بها بعد دخول الاقتصاديات الكبرى في المنطقة لاعتماد التكنولوجيا.

مصر وطريقها للعملات الافتراضية (البيتكوين)

نقت وكالة رويترز عن مصر أنها بصدد تداول عملة البيتكوين الإلكترونية المشفرة في البورصة المصرية، وذلك رغم أن العملات الافتراضية ليس لها وجود مادي, وغير مغطاة بأصول ملموسة ويتم تداولها عبر الإنترنت ولا يصدرها أي بنك مركزي, كما أنها لا تخضع لأى جهة رقابية.

وتداول البيتكوين فى مصر ما زال منتظراً أن يخضع لقواعد تنظيمية داخل أسواق المال، ومع غياب القوانين المنظمة، فإن البيتكوين قد لا تكون نقوداً مقبولة قانوناً في مصر.

كما يرى بعض الخبراء أن الأصول المشفرة أمر واقع سواء شاركت فيه الحكومة المصرية فى هذا أم لا, فهو المستقبل وبعدم مشاركتها فإنها تفوت سوقاً كبيرة؛ حيث أن حجم سوق البيتكوين وصل نحو 75 مليار دولار كقيمة سوقية ويقدر سعرها اليوم بواقع 4400 دولاراً.

كما صرح البنك المركزي في 17 أغسطس 2017، أنه لم يصدر آي تعليمات للقطاع المصرفي للبدء فى تداول عملة البيتكوين الإلكترونية وأن التعامل يتم بالعملات الرسمية فقط وأن الرقابة المالية ستلاحق مؤسسيها, كما أن التعامل بها داخل مصر يتم على مسئولية المتعاملين بها، مع العلم أن سوق تداول العملات المسمى بالـ FOREX غير مرخص بداخل مصر رغم أنها عملات مقننة ومصدرة من

البنوك المركزية مثل اليورو EUR والدولار الأمريكي USD والفرنك السويسري CHF والين الياباني JPY ، ولذلك من الطبيعي أن تأخذ العملات الافتراضية نفس الاتجاه خاصة أنها ليس لها وجود مادي ولم تصدر من أى بنك مركزي حول العالم، ويتطلع مؤسسو البتكوين داخل مصر إلى بناء منطقة قادرة على استيعاب طلبات شركات التداول والاستثمار مع حلول الربع الثالث من العام المقبل 2018 كما يتطلعوا إلى جعل بتكوين مصر عنصر أساسي فى التبادل فى أسواق الرموز المشفرة ليستطيع آخرين استعماله في مشاريعهم.

وإجمالاً؛ بعد سرد التطور التاريخى للنقود وصولا إلى ظهور عملات افتراضية، فقد حظت العملات الإلكترونية بانتشار وشهرة كبيرة حول العالم على الرغم من بعض المزايا التى توجد فى هذه النوعية من النقود فى أنها تحولت الى ملاذ آمن بدلاً من العملات التقليدية مثل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني أو المعادن النفيسة كالذهب أو غيرها, وأنها تأخذ طابع اللامركزية واستخدام طرق إلكترونية سهلة لتحويلها, إلا أنها تزيد من شهية المضاربين, وبهذا تزيد من تفاقم المخاطر في البنوك التقليدية، علاوة على المخاطر التي تحيط بالعملات الافتراضية نفسها وقيام البنوك بتضييق الخناق عليها فى إطار إجراءات قانونية لتقنينها بشكل أقوى. ويجب على البنوك المركزية وضع سياسات نقدية منسقة مع السياسات المالية للدولة باستخدام أدوات تخفف من حدة المخاطر الناجمة عن تلك العمليات، كما أن ارتفاعها يمثل مصدر قلق كبير لبعض المستثمرين في كونها فقاعة قد تهوي بهم بشكل مفاجئ.

وفي الحالة المصرية وعكس المتداول فإنه من الصعب تداول العملات الافتراضية في المستقبل القريب، إذ صعب تقنينها وأنها ستفتح المجال لعمليات غسيل الأموال والعمليات المالية المشبوهة، مع عدم اعتراف المؤسسات المالية بداخل مصر وفى مقدمتها الرقابة المالية والبنك المركزي المصري بتداولها داخل مصر، برغم اجتهاد بعض الأفراد لإدخالها ضمن العملات التى من الممكن تداولها.

الخاتـمة

توصلنا في نهاية هذا البحث الى عدداً من النتائج والتوصيات كانت حصيلة هذه الدراسة يمكن إجمال أهمها بما يأتي:

النتائج :

- يقصد بالنقود الالكترونية بأنها "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للوفاء".

- أن النقود الالكترونية لها طبيعة قانونية خاصة ، ولا يمكن لأي نظام من الأنظمة القانونية التقليدية أن يفسر جميع العلاقات القانونية الناشئة عنها .

- تعد النقود الالكترونية وسيلة حديثة من وسائل الوفاء الالكتروني لها طابع خاص تتميز به عن وسائل الوفاء الاخرى .

التوصيات:

- ندعو المشرع العراقي الى إصدار تشريع مستقل لتنظيم الوفاء بالنقود الالكترونية بوصفها من اهم ادوات الوفاء الكترونيا ووضع ضوابط لها وبيان التزامات كل طرف وتحديد المسئولية المدنية والجزائية في حال استخدامها بطريقة غير مشروعة .

- إنشاء دائرة خاصة في البنك المركزي تسمى دائرة الرقابة على البطاقات - وهي ليست موجودة الآن -تهتم بدراسة احصائية للبطاقات المصدرة في العراق وللاستخدامات غير المشروعة المصاحبة لها للوصول الى افضل الاجراءات للحد من الاستخدام غير المشروع للبطاقات ومنها النقود الالكترونية.

- التوسع في استخدام اجهزة البيع الالكتروني P.O.S وحمايتها من التلاعب وخصوصا العمل على عدم استقبالها لأجهزة النسخ وكذلك الغاء الذاكرة التي بداخلها والتي تسمح بحفظ ارقام البطاقات التي يتم تمريرها بها، حتى يضمن عدم استرجاعها .

●ضرورة ان يتولى البنك المركزي تنظيم قيام البنوك بإصدار النقود الالكترونية من خلال معايير اهمها حصول البنوك على تصريح كتابي من البنك المركزي لإصدار النقود الالكترونية، وان يعلن البنك المركزي عن اسماء البنوك المرخص لها إصدار النقود الالكترونية ورقم وتاريخ الترخيص ليتمكن العملاء من التعرف على ان البنك مرخص له.

●في بيئة الاعمال الالكترونية عموما، واعمال الهواتف الخلوية الالكترونية علينا ان ندرك حقيقة ان الحماية القانونية تعدل بأهميتها بل تفوق وفرة البنى التحتية وخطط الاستثمار، وتحقيق الحماية القانونية ليس متيسرا دون وجود نظام قانوني فاعل لمواجهة مخاطر امن المعلومات في هذه البيئة ومواجهة مخاطر الاعتداء على خصوصية سرية بيانات الافراد والمؤسسات .

●ولحين تحقق وجود هذا النظام ليس مطلوبا من المؤسسات والبنوك الانتظار بل ثمة فرصة لان تبني استراتيجياتها القانونية الفاعلة وتقتحم سوق العصر الرقمي بوسائله الجدية، سيما انه سوق لا يحتمل الانتظار كثيرا وليس بين الكبار فيه من لا يخطط بشكل جدي ويستفيد من فرص الاستثمار المبكر في الوسائل الجديدة بل ليس في كباره من يتردد.

●اننا في هذه المناسبة ندعو الى الوقوف امام التشريعات القائمة في النظام القانوني واعادة قراءة قدرتها على التواؤم مع متطلبات هذه الاعمال تمهيدا لإصدار حزمة معتبرة ومتكاملة من القواعد التي تفي بتنظيم اعمال الهواتف الخلوية او الوسائل اللاسلكية الالكترونية .

●وفي الوقت نفسه ، فان المصارف العربية مدعوة لتبني استراتيجيات عمل واضحة تغطي الابعاد الاستثمارية والتقنية والقانونية (تحديدا الامنية) لاستخدامات الهواتف الخلوية والوسائل اللاسلكية في العمل المصرفي وان اهم واعظم الحلول فعالية تلك التي تراعي الواقع القائم وتدرك جيدا احتياجاته دون الوقوع في منزلق الحلول والتدابير الجاهزة.

المراجع

- د .عصمت عبد المجيد بكر، اثر التقدم العلمي في العقد، تكوين العقد \ اثبات العقد دراسة مقارنة، مكتبة صباح هادي،2007 ، ص27 وما بعدها .

- . نضال سليم مصدر سابق ، ص78و79 .

- نور عقيل طاهر، النقود الالكترونية احد وسائل الدفع الالكتروني، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، العدد الاول، السنة الرابعة، 2012، ص 131 .

- د. وليد خالد عطية، الوفاء بواسطة النقود الالكترونية (المشاكل والحلول) ، بحث منشور في مجلة القانون المقارن، العدد 39 ، 2006، ص92.

- د. خالد ممدوح ابراهيم، ابرام العقد الكتروني "دراسة مقارنة" ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2008 ، ص77.

- د. طاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الالكتروني، بحث في التجارة الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص15، و د. احمد سفر، مصدر سابق ص 53، ود. وليد خالد عطية – مصدر سابق – ص 92

- د. طاهر شوقي مؤمن، المصدر السابق، ص22 . م. نسرين عبد الحميد نبيه مصدر سابق ص 13. وكذلك المحامي منير محمد الجنيهي و المحامي ممدوح محمد الجنيهي الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2010، ص159و 160 .

- د. عبد العزيز المرسي حمود، الحماية المدنية الخاصة لرضاء المشتري في عقود البيع التي تتم عن بعد، (مع التطبيق على البيع عن طريق التلفزيون بوجه خاص)2005، ص 55 وما بعدها و.م.م كاظم كريم علي، العقد الالكتروني،بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، تصدر عن كلية القانون جامعة بابل، دار الصادق ، العدد الاول ، السنة الاولى، 2009 .

●منير محمد الجنيهي و ممدوح محمد الجنيهي ، مصدر سابق ، ص 160.و د. نبيل صلاح محمود العربي ،الشيك الالكتروني والنقود الرقمية "دراسة مقارنة ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 ،ص 72.

●خالد ممدوح ابراهيم، مصدر سابق، ص77، ود. د. شريف غنام، محفظة النقود الالكترونية "رؤية مستقبلية" ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي ، 2003 ، ص119.

●د. محمود احمد ابراهيم الشرقاوي ، مفهوم الاعمال المصرفية الالكترونية واهم تطبيقاتها، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 29،وانظر بقية الاتجاهات الفقهية لدى م. نسرين عبد الحميد نبيه ، مصدر سابق ، ص35-36.

●د. محمد حسين منصور، احكام البيع التقليدية والاليكترونية والدولية وحماية المستهلك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مص، 2006، ص 415-416.

●د. أمجد حمدان الجهني، المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان – الاردن ، 2010 ، ص 298. ود. احمد سفر ، مصدر سابق ، ص41.

●د. صلاح زين الدين ، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 ، ص 326 . وم. نسرين عبد الحميد نبيه ، مصدر سابق ص40.

●. موسى عيسى العامري، الشيك الذكي، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 ، ص 92 وما بعدها . ود. محمد سعيد أحمد – مصدر سابق ، ص 326.

●د. هادي مسلم يونس البشكاني ، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية " دراسة مقارنة "، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2009 ، ص 379ومابعدها

●د. مجد الدين محمد اسماعيل السوسوة، ابرام عقد البيع عبر الانترنت " دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والفقه الاسلامي، الطبعة الاولى، بدون مطبعة ولا مكان طبع ، 2010، ص 99 وما بعدها . ود. احمد سفر، مصدر سابق ، ص21.

●د. حسن عماد مكاوى، تكنلوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية ، 1993 ، ص 52 . و د. محمد حسين منصور، مصدر سابق ، ص409-414.

●د. محمد حسام محمود لطفي ، استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التفاوض على العقود وابرامها ، بدون مطبعة ، القاهرة ، 1993، ص 28 وما بعده

●Reboul , Le commerce electronique , 1997 ,p. 148. Vivant , lamydroit de I'informatique, 2000 ,p150.

●د. محمد امين الرومي، جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص20 وما بعدها .

●محمد ابراهيم ابو الهيجاء،عقود التجارة الالكترونية، ط2 ، دار الثقافة ، عمان ، 2011، ص 73.

●د .السيد محمد السيد عمران، الالتزام بالإعلام الالكتروني قبل التعاقد عبر شبكة الانترنت، الدار الجامعي،القاهرة ، 2006 ، ص 96-97. د. طاهر شوقي مؤمن ، عقد البيع الالكتروني " بحث في التجارة الالكتروني " ، دار النهضة العربية مصر ، 2007، ص75 .

●د. طارق كاظم عجيل ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون المدني "دراسات وبحوث" ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2011

الكتب القانونية :

- د. احمد سفر، انظمة الدفع الالكترونية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2008.
- د .اسامة احمد بدر، حماية المستهلك في التعاقد الالكتروني ،دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر،2008 .
- د . السيد محمد السيد عمران ،الالتزام بالإعلام الالكتروني قبل التعاقد عبر شبكة الانترنت،الدار الجامعي ، القاهرة ، 2006 .
- د. أمجد حمدان الجهني،المسؤولية المدنية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني، الطبعة الاولى، دار المسيرة ، عمان – الاردن ، 2010.
- د. حسن عماد مكاوى تكنلوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات،الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية، 1993.
- د. خالد ممدوح ابراهيم، ابرام العقد الكتروني "دراسة مقارنة"،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2008.
- د. طارق كاظم عجيل، ثورة المعلومات وانعكاساتها على القانون المدني "دراسات وبحوث"، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2011.
- د. طاهر شوقي مؤمن، عقد البيع الالكتروني "بحث في التجارة الالكترونية"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2007 .
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي ، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية / الكتاب الثاني (الحماية الجنائية لنظام التجارة الالكترونية)، دار الكتب القانونية، مصر ، 2007.
- د. عبد العزيز المرسي حمود ، الحماية المدنية الخاصة لرضاء المشتري في عقود البيع التي تتم عن بعد ، (مع التطبيق على البيع عن طريق التلفزيون بوجه خاص) 2005.

● د .عصمت عبد المجيد بكر، اثر التقدم العلمي في العقد(تكوين العقد \اثبات العقد) دراسة مقارنة، مكتبة صباح هادي،2007 .

● د. غالب عوض الرفاعي ود. عبد الحفيظ بالعربي،اقتصاديات النقود والبنوك،الجزء الاول (الاساسيات) ، الطبعة الاولى ، دار وائل ، عمان - الاردن 2002

● د. محمد امين الرومي جرائم الكمبيوتر والانترنت ، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2003

● د. محمد حسام محمود لطفي ، استخدام وسائل الاتصال الحديثة في التفاوض على العقود وابرامها ، بدون مطبعة ، القاهرة ، 1993.

● د. محمد حسين منصور،احكام البيع التقليدية والاليكترونية والدولية وحماية المستهلك ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2006.

● د. مجد الدين محمد اسماعيل السوسوة،ابرام عقد البيع عبر الانترنت " دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والفقه الاسلامي ، الطبعة الاولى، بدون مطبعة ولا مكان طبع ، 2010.

● منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي،الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2010.

● م. نسرين عبد الحميد نبيه، الجانب الالكتروني للقانون التجاري، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2008.

● د. هادي مسلم يونس البشكاني،التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية " دراسة مقارنة " ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2009 .

● م. م. نضال سليم برهم – أحكام عقود التجارة الالكترونية – ط3 – دار الثقافة – عمان – 2010.

●محمد ابراهيم ابو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية، ط2، دار الثقافة ،عمان ، 2011

●د. محمد سعيد أحمد - أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية- منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت - 2010 .

●د. فاروق الاباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2003 ، ص 10

البحوث القانونية

●سمير برهان،ابرام العقد في التجارة الالكترونية، بحث منشور في مؤتمر الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية، مجموعة بحوث، الطبعة الاولى، القاهرة 2003.

●د. شريف غنام، محفظة النقود الالكترونية "رؤية مستقبلية"، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003.

●صالح محمد حسني محمد الحملاوي،دراسة تحليلية لدور النقود الالكترونية في التجارة الالكترونية والعمليات المصرفية الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003.

●د. صلاح زين الدين، دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003.

●د. عدنان ابراهيم سرحان،الوفاء (الدفع) الالكتروني،بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003.

●م.م كاظم كريم علي، العقد الالكتروني ، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، تصدر عن كلية القانون جامعة بابل ، دار الصادق ، العدد الاول، السنة الاولى، 2009 .

● د. محمد ابراهيم محمود الشافعي، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 .

●د. محمد سعدو الجرف ، اثر استخدام النقود الالكترونية على الطلب على السلع والخدمات ، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003 .

●أ. موسى عيسى العامري، الشيك الذكي،بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي ، 2003.

●نور عقيل طاهر ، النقود الالكترونية احد وسائل الدفع الالكتروني،بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق،العدد الاول ، السنة الرابعة ، 2012.

●د. وليد خالد عطية، الوفاء بواسطة النقود الالكترونية (المشاكل والحلول) بحث منشور في مجلة القانون المقارن، العدد 39 ، 2006.

القوانين

●قانون التجارة العراقي النافذ رقم 14 لسنة 1983 .

●قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي لعام 2012

فهرس

الـمــوضــوع	رقـم الـصـفـحـة
مقدمة:	5
الاقتصاد الرقمى:	7
نشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي:	8
خصائص الإقتصاد الرقمي:	10
آليات الإقتصاد الرقمي:	12
تطبيقات الإقتصاد الرقمي:	22
التجارة الإلكترونية:	23
مفهوم التسويق الإلكتروني:	28
مفهوم الإستثمار الإلكتروني:	32
العملة الافتراضية:	36
الإقتصاد الرقمي في العالم العربي، بين الواقع والتحديات:	42
عوائق إندماج الدول العربية في الإقتصاد الرقمي:	51
سُبل إندماج إقتصاديات الدول العربية في الإقتصاد الرقمي:	53
لمحة تاريخية "تاريخ المال":	54
العملة الرقمية:	61
تاريخ العملة الرقمية:	62
أنواع العملات الرقمية:	64
العولمة المالية:	71
أسباب العولمة المالية:	73

أسواق العولمة المالية:..... 82
البنوك الخلوية – التجارة الخلوية – المعطيات الخلوية:..... 87
عالم المعطيات الخلوية:..... 89
الاعمال الخلوية تولد من رحم بروتوكولات الاتصال اللاسلكية:..... 93
مزايا واستخدامات تقنيات معطيات الهاتف الخلوي:..... 94
البنوك الخلوية M-banking وتحدياتها القانونية:..... 99
عناصر حماية استخدام الهاتف الخلوي في التبادلات المصرفية:..... 100
امن معلومات البنوك الخلوية:..... 106
العملات الرقمية وجريمة غسيل الأموال:..... 112
تطور ظاهرة غسيل الاموال خلال الالفية الثالثة:..... 121
خطوات عمليات غسيل الاموال:..... 125
الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال:..... 128
النظام القانوني للنقود الالكترونية:..... 133
مفهوم النقود الالكترونية Electronic money :..... 134
خصائص النقود الالكترونية:..... 137
أنواع النقود الالكترونية:..... 144
أحكام النقود الالكترونية:..... 148
العملات الرقمية بين الآخلاق والثقافة:..... 160
العملات الرقمية تخطو نحو منافسة وول ستريت:..... 165
العملات الرقمية والتأثير العام للنقود الخاصة:..... 169

الشرق الأوسط في الطريق لاعتماد البيتكوين:..... 177
مصر وطريقها للعملات الافتراضية (البيتكوين):..... 179
الخاتـمة:..... 181
المراجع:..... 183
الفهرس:..... 190

مؤسسة طيبة
للنشر والتوزيع
7علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة
ت: 27876470-27867198 ف: 27876471(00202)
محمول: 01091848808-01112155522
Email : tiba_online@hotmail.com
tiba_online@yahoo.com